تقديم الموضوع:

بعد نهاية الحرب الباردة بانهيار الإتحاد السوفياتي أخذ موضوع التدخل في شؤون الدول منحى جديدا تختلف فيه المبررات و الأسباب و حتى الوسائل عن تلك التي كانت تمارس في السابق، و التي كانت في الغالب تدخلات عسكرية بقصد الاحتلال أو إلحاق أجزاء من أقاليم الدول لصالح دول أخرى، مستندة في ذلك على ما تمتلك الدول من قوة في غياب القانون.

لكن التوجه الدولي في الوقت الحاضر اتخذ منحى التعاون بين الدول للقضاء على المشاكل التي تهدد البشرية أو الإنسانية، بما يكفل الاستقرار و الأمن و السيادة للجميع، فبعد أحداث 11 سبتمبر2001 ، عرف العالم تحولات جديدة في مسار العلاقات بين الدول ما سمح باستخدام بعض الأساليب التدخلية الحديثة التي لم تكن معروفة من قبل، بالإضافة إلى عودة التدخلات العسكرية المباشرة، ما جعل السيادة اليوم و مبدأ عدم التدخل من المفاهيم النسبية التي لا تعني التحكم المطلق من قبل الدولة على كامل أراضيها ومصيرها.

و ليبيا تعتبر من بين دول العالم التي استردت سيادتها حديثا بعد الاستقلال الذي قام على إثره نظام حكم ملكي أعتمد فيه على تكريس الحكم الفردي، وذلك بزعامة الملك إدريس السنوسي ما جعله يأخذ اتجاه مشابه لنظيره المغربي في المنطقة وهذا ما جعله لا يدم طويلا إذ عرفت ليبيا انقلابا على الحكم الملكي وذلك من طرف مجموعة من ضباط الجيش في سنة 1969 ، لتعرف ليبيا توجها جديدا في الحكم، وتصبح ذات نظام جمهوري بعد عزل الملك، وعرفت فيما بعد بالجماهيرية العظمى، حيث برزت توجهات جديدة في طابع الحكم بآليات و مؤسسات جديدة ليس لها مثيل على المستوى العالمي مثل اللجان الشعبية و المؤتمرات الشعبية، وتم إجلاء القواعد الأجنبية في ليبيا ومنها القواعد البريطانية و الأمريكية و الفرنسية، لتبرز شخصية العقيد معمر القذافي كقائد ومحرر للبلاد لتعرف التوجهات الجماهيرية بعد ذلك مجموعة من العداءات والخلافات مع الدول المجاورة و الدول الأجنبية في نفس الوقت مثل الحرب مع تشاد و خطابات القذافي المعادية للغرب، مما أدخل ليبيا في دوامة من المشاكل وخاصة مع الدول الأجنبية، و اعتبرت هذه الدول ليبيا ونظامها السياسي خطر وعدو لها في المنطقة، ما تولد عنه العديد من الأزمات، وساهم في تغيير السياسة الخارجية و الداخلية الليبية أكثر من مرة.

وقد مهدت عدت أحداث للتدخل و العمل على الإطاحة بنظام الحكم في ليبيا منها قضية لوكربي،المشروع النووي و شخصية معمر القذافي المعادية للغرب،...الخ و قد استغلت الدول الغربية الأحداث التي وقعت في العديد من الدول العربية أو ما يسمى بالربيع العربي للإطاحة بنظام الحكم في ليبيا، حيث قام النظام الليبي بقمع الانتفاضة الشعبية المطالبة بالتغيير، و هذا ما أعطى المبرر لهذه الدول للتدخل كطرف ثالث في الأزمة، مما جعل الأحداث تأخذ اتجاه عنيفا أدى في نهاية المطاف إلى سقوط نظام معمر القذافي بمساعدة الدول الأجنبية للانتفاضة عبر التدخل العسكري.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية هذه الدراسة في كونها يعالج أحدى أهم القضايا في العلاقات الدولية، و التي أحدثت الكثير من الجدل بين الباحثين و المحللين، و يمكن تبيان أهمية الموضوع من خلال:

1- كون ليبيا وحدة من مجموعة إقليمية هي المغرب العربي، و أن الأحداث التي حدثت و تحدث في ليبيا ليست فقط خاصة بليبيا و تمسها هي فقط إنما تمس دول المنطقة ككل.

2- كون النظام السياسي الليبي مخالف لجميع الأنظمة السياسية في المنطقة بل و العالم، مما يجعله يستحق الدراسة لفهم وتفسير العلاقة بين طبيعة النظام و أسباب التدخل.

3- كون الأحداث في ليبيا كان للعامل والمؤثر الخارجي دور كبير فيها، و لعبت فيه الدول الكبرى أدوارا رئيسية، على عكس الدول المغاربية و العربية المجاورة لها، و ذلك من خلال الاستخدام الدولي للقوة العسكرية.

أسباب اختيار الموضوع:

أ /الأسباب الذاتية:

1- الرغبة والميول في دراسة التدخلات الأجنبية في دول العالم الثالث وخاصة دراسة الحالة الليبية، باعتبار ليبيا تمثل قطر من أقطار المغرب العربي.

2- الرغبة في دراسة النظام الليبي و شخصية العقيد معمر القذافي، التي أدت إلى تأزم الأزمة و دخولها مرحلة التدويل و التدخل.

ب / الأسباب الموضوعية:

1- كون الدراسة جاءت في فترة ما يسمى بالربيع العربي الذي شهد سقوط العديد من الأنظمة الشمولية و الاستبدادية في المنطقة العربية بما في ذلك النظام الجماهيري في ليبيا.

2- قلة الدراسات الأكاديمية التي تناولت التدخل الأجنبي في ليبيا وذلك لحداثة الموضوع و جديته.

3- خصوصية الحالة الليبية وذلك لتعقيد المراحل التي مر بها التدخل الأجنبي والدور الذي لعبه الإعلام في تبرير التدخل الذي قام به الحلف الأطلسي في المنطقة، إضافة إلى الاختلافات الكبيرة التي فتحها موضوع التدخل في ليبيا على الساحة الدولية و المحللين السياسيين.

أهداف الدراسة:

1- تبيان و إبراز المفاهيم المتعلقة بالتدخل الأجنبي و تتبع المراحل التاريخية التي مر بها هذا المفهوم واهم المنظورات التي تناولت ظاهرة التدخل الأجنبي.

2- الكشف عن العلاقة بين الأحداث و المتغيرات السياسية التي عرفها النظام السياسي في ليبيا و رصد المراحل التاريخية التي مر بها التدخل الأجنبي في ليبيا منذ قضية لوكاربي ودور الذي لعبته الأطراف الدولية في إسقاط نظام القذافي و تغذية الثوار الليبيين لتمرد ضد نظام العقيد.

3- دراسة وتحليل طبيعة نظام الحكم في ليبيا و الخصوصية التي يتميز بها هذا النظام عن باقي الأنظمة وعلاقته مع الوحدات الدولية الإقليمية والعالمية الوصول من خلال الدراسة إلى وضع التصورات و السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام السياسي الليبي على ضوء المعطيات المتوفرة.

الدراسات السابقة:

رغم أن موضوع التدخل الأجنبي في ليبيا من المواضيع الجديدة، إلا أن موضوع التدخل من المواضيع التي درسها باحثوا العلوم السياسية و العلاقات الدولية ومن أبرز الدراسات التي أسست للموضوع:

1- محمد يعقوب عبد الرحمن ، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2004 ، إذ استهدف الباحث في كتابه هذا دراسة أثر المتغيرات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة على مبدأي السيادة و عدم التدخل، و أكد على أن الوصول إلى السيادة المطلقة من المسائل الصعبة في ظل المتغيرات الراهنة في العلاقات الدولية، و وضح سعي الدول الكبرى و الولايات المتحدة الأمريكية لتوظيف التدخل في إطار سياستها الخارجية، وذلك لتحقيق مصالحها و الحصول على مكاسب سياسية، و يخلص الباحث في هذه الدراسة إلى أن التدخلات العسكرية و خاصة منها الإنسانية يجب أن تكون في إطار الأمم المتحدة ومن خلال مجلس الأمن أو تحت إشرافه المباشر.

2- عماد الدين عطا الله المحمد ، التدخل الإنساني في ضوء مبادئ و أحكام القانون الدولي العام ، القاهرة : دار النهضة العربية ، . 2007 حيث أشار الباحث في دراسته إلى الحالات التي تم فيها التدخل باستخدام القوة العسكرية منذ الدولة العثمانية وصولا إلى كسوفو، ثم ينتقل إلى دراسة نظرية للتدخل الإنساني في القانون الدولي، و أشار الباحث في هذه الدراسة إلى أن التدخلات التي تم فيها القوة العسكرية الأحادية حملت معها مصالح سياسية، وهذه الدراسة تميز بين التدخلات ذات الأغراض الإنسانية و المساعدات الإنسانية، إذ يحصر الباحث التدخلات الإنسانية في تلك التي تتم بشكل عسكري من أجل رفع الانتهاكات و ضمان حقوق الإنسان.

3- ليلى نقولا الرحباني ، التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل، دمشق : منشورات الحلبي الحقوقية،2011 ، حيث بينت هذه الدراسة مسار التطور التاريخي لمفهوم التدخل و أسبابه وذرائعه في إطاره النظري و بالنسبة لمدارس العلاقات الدولية المختلفة، كما تم التطرق و الإشارة في هذه الدراسة إلى تطبيقات حالات التدخل العسكري منذ بداية التسعينات و خاصة منها التي حدثت بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001 ، مثل التدخل في العراق و جورجيا ودارفور، حيث ركز الباحث على تأثير النتائج التراكمية لمناقشات مجلس الأمن الدولي على تطور مفهوم التدخل، ووصل الباحث في نهاية الدراسة إلى السيناريوهات الممكنة لممارسة التدخل في المستقبل على ضوء فشل التدخلات الأمريكية و توجه إدارة الرئيس باراك أوباما إلى الانسحاب من العراق و أفغانستان.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق ذكره نطرح الإشكالية التالية:

ما هي مبررات التدخل الإنساني في ليبيا وكيف ساهمت الدول والقوى الأجنبية في تغيير النظام السياسي القائم في ليبيا؟

التساؤلات الفرعية:

و تندرج تحت الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية نذكر منها:

1- ما هو مفهوم التدخل الأجنبي في العلاقات الدولية ؟

2- هل التدخل الأجنبي في ليبيا كان نتيجة لتوفر مصالح وأهداف إستراتيجية أو هو رد فعل دولي لحماية قيم إنسانية وأخلاقية ؟

3- إلى أي مدى ساهم التدخل الأجنبي في تغذية الاحتجاجات في ليبيا وإسقاط نظام القذافي ؟

4- ما هو مستقبل النظام السياسي في ليبيا ؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية التي سبق طرحها، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1- إذا كان نظام العقيد معمر القذافي نظاما فرديا و قمعيا فإن ذلك سوف يؤدي إلى دخوله في أزمات تساهم في انتشار الفوضى و انتشار الممارسات التي تستدعي التدخل الخارجي.

2- كلما كان التدخل في شؤون الدول الداخلية ذو طابع جماعي كلما أدى ذلك إلى غياب المصالح الفردية و تحقيق أهداف إنسانية.

3- إذا كان التدخل الأجنبي في ليبيا يهدف إلى إسقاط النظام السياسي القائم فإن ذلك سيؤدي إلى دخول ليبيا في حالة فوضى و عدم استقرار سياسي.

***المقاربة المنهجية :**

اعتمدنا في هذه الدراسة على رابوع منهجي يتكون من المناهج التالية:

-منهج دراسة الحالة : و ذلك في الفصل الثاني من خلال دراسة التدخل الأجنبي في الحالة الليبية.

-**المنهج الإحصائي** :وذلك في الفصل الثاني من خلال التطرق إلى الإمكانات الاقتصادية التي تملكها ليبيا.

-**المنهج الاستقرائي** :وذلك من خلال استقراء الأسباب السياسية للتدخل في ليبيا في الفصل الثالث، و محاولة تحديد و تبيان أهم السيناريوهات الممكنة الحدوث في ليبيا ما بعد القذافي.

-**المنهج التاريخي:** الذي استخدمناه كمنهج مساعد من خلال رصد وتتبع التطورات التاريخية لمفهوم التدخل الدولي في الفصل الأول، والتطرق إلى مختلف التعريفات التدخل من خلال تبيان التطور التاريخي الذي مر به النظام السياسي في ليبيا و أهم المحطات التاريخية التي عرفها.

كما قمنا بالاعتماد على مجموعة من الإقترابات النظرية إذا استخدمنا الاقتراب المؤسساتي و النظمي في الفصل الثاني وذلك في دراستنا للنظام السياسي الليبي و التوجهات الخارجية له، كما استخدمنا الاقتراب القانوني في الفصل الثالث من الدراسة من خلال التطرق إلى الآليات القانونية و القرارات الأممية التي قننت للعمل التدخلي.

صعوبات الدراسة:

صعوبة الموضوع أساسا تكمن في كونه موضوع جديد، فقلة المراجع الأكاديمية عرقلت كثيرا عملية البحث، خاصة فيما يتعلق بالأهداف و المراحل التي مر بها التدخل الأجنبي في ليبيا، هذا في مقابل العديد من الكتابات الغير واضحة التي تتناول الأطروحات و الآراء الإيديولوجية التي لا تعبر إلى عن وجهات نظر أصحابها حول موضع الأزمة الليبية و التدخل الدولي في ليبيا، مما عرقل عملية البحث و جعل الباحث يجد صعوبة في انتقاء الأفكار و المعلومات ذات المصداقية و العلمية البعيدة عن الذاتية و الإيديولوجية و الإعلامية.

كما أن الحصول على أرقام و إحصائيات دقيقة عن التدخل الأجنبي في ليبيا و دور الذي لعبته قوات حلف الأطلسي في إسقاط نظام العقيد معمر القذافي و الوقوف بموضوعية أمام الكثير من الأحداث جعل الباحث يجد صعوبة في التحليل العلمي و النقد البناء لمختلف الآراء أو الأفكار التي جاءت في الكتب أو المقالات.

تقسيمات الدراسة:

شملت دراستنا ثلاث فصول رئيسية:

تضمن الفصل الأول الإطار النظري للتدخل الأجنبي حيث تطرقنا فيه لمفهوم التدخل الأجنبي و مختلف التعاريف القانونية و السياسية له و المفاهيم المشابهة له مثل الردع و التأثر و الحرب و العدوان، و التطور التاريخي للتدخل الأجنبي.

كما تطرقنا إلى أنواع التدخل الأجنبي سواء من حيث الصور مباشر، غير مباشر أو من حيث الشكل فردي أو جماعي، صريح أو ضمني، سياسي أو دبلوماسي، عسكرية وغير ذلك من الأشكال (أو من حيث الدوافع) إيديولوجية اقتصادية، عسكرية، إنسانية ، كما تطرقنا إلى شرعية التدخل و الأسانيد التي يتم من خلالها شرعنة التدخل و كذا مبدأ عدم التدخل و الأسس التي يقوم عليها هذا المبدأ، وصولا إلى المنظورات التي حللت التدخل الأجنبي في العلاقات الدولية باختلاف توجهاتها و تفسيراتها للعملية التدخلية، وذلك من خلال دراسة المنظور التعددي و المنظور الواقعي و المنظور البنائي، وتفسير كل منظور للتدخل بصورة مغايرة انطلاقا من معطيات معينة كدوافع و الأسباب والأهداف.

وفي الفصل الثاني حاولنا من خلال دراسة التدخل الدولي ودوره في تغيير النظام السياسي في ليبيا، تحليل التدخل الذي عرفته ليبيا من خلال التطرق إلى الدوافع و الأسباب للتدخل في ليبيا، سواء كانت تاريخية مثل أحداث لوكربي و المشروع النووي الليبي أو سياسية من خلال طبيعة النظام و مواجهة الأزمة، أو كانت هذه أسباب قانونية متعلقة بالقرارات الأممية و العربية و الأوربية، أو لأسباب إنسانية متعلقة بالانتهاكات الإنسانية التي عرفها الشعب الليبي من خلال ممارسات النظام القمعية ضده، إضافة إلى الأسباب و الدوافع الاقتصادية التي يمثل فيها النفط و الثروة النفطية التي تملكها ليبيا المحرك و الدافع الأساسي لتحرك الدولي للتدخل في ليبيا من أجل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية فيها كما تطرقنا إلى طبيعة العملية التدخلية في ليبيا من خلال دراستنا للأطراف التدخل الأجنبي و الدور الذي لعبه الحلف الأطلسي في هذه العمليات و ذلك من خلال تتبع الأحداث و المراحل التاريخية التي مر بها التدخل الدولي في ليبيا و النتائج التي حققها هذا التدخل سواء في الجانب السياسي بإسقاط النظام أو الجانب الاقتصادي الذي كلف الدول المتدخلة و ليبيا العديد من الخسائر المدية و البشرية.

وفي الفصل الثالث والأخير حاولنا من خلال دراسة أهم الدوافع المحركة للسلوك الإقليمي والدولي اتجاه التدخل الإنساني في ليبيا معرفة حقيقة التدخل بين التبرير الإنساني والتوظيف السياسي ، وصولا في الأخير إلى سيناريوهات الدولة في ليبيا بعد القذافي، التي قمت بتحديدها في ثلاث سيناريوهات أولها سيناريو الحرب الأهلية والتقسيم والثاني سيناريو المرحلة الانتقالية والتدخل أما السيناريو الثالث فهو سيناريو قيام دولة القانون والديمقراطية في ليبيا.

الفصل الأول:مفهوم التدخل العسكري الإنساني:التعريف والتأصيل

تشكل المفاهيم و العلاقات فيما بينها أساس أي حقل من حقول المعرفة ، و تعد المفاهيم هي المستوى الأول في بناء أي نسق نظري ، إذ تشكل المفاهيم مكونا أساسيا في بناء أي قضية نظرية.و يتطلب التوضيح الدقيق لأي مفهوم دراسة عملية بناء هذا المفهوم.و تعتبر عملية بناء المفاهيم واحدة من أهم خطوات الدراسة النظرية للمفاهيم . كما أن التأصيل النظري للموضوع يمدّنا بالخلفية المعلوماتية و النظرية التي تعطي للبحث دلالة علمية ، بل أنه الموجه للعملية البحثية برمتها ، و على هذا الأساس يتمثل دور هذا الفصل من الدراسة في الوقوف عند مفهوم "التدخل العسكري الإنساني " بالتعريف و التحليل بالتأصيل النظري كذلك لهذا المفهوم، خاصة ضمن المقاربات النظرية المعنية بدراسة العلاقات الدولية.

المبحث الأول : تحديد الخريطة المفهومية للتدخل العسكري الإنساني .

من المعلوم أن كل حقل من الحقول المعرفية يتشكل من مجموعة من المفاهيم المترابطة فيما بينها بمجموعة متباينة من أنماط العلاقات[1] .وعلى هذا الأساس فإن تحديد أي مفهوم يتطلب مسبقا رسم خريطة مفهومية له من شأنها التحديد الدقيق للمفهوم في سياق ما يرتبط به من مفاهيم ، و هو ما يعتبر ضروريا خاصة في ظل صعوبة وضع تعريف جامع مانع لأي مفهوم بمعزل عن ما يرتبط به من مفاهيم .و بالنظر إلى أنماط العلاقات التي قد تكون بين المفاهيم .

فقد تكون علاقة تكاملية بحث أن المفهوم الجديد يأتي في هذه الحالة مضيفا لبعض النقاط الجديدة لأحد المفاهيم القائمة و هو ما يأتي عادة في سياق بعض التحولات التي تقف المفاهيم القائمة عاجزة عن التعامل معها مما يتطلب معه البحث في مفاهيم جديدة لمواجهة هذا الواقع ، دون أن يعني هذا بالضرورة أن المفاهيم السابقة لم تعد قائمة أو توارت في مواجهة المفاهيم الجديدة . وقد تأخذ تلك العلاقة شكل التناقض بحيث إن المفهوم الجديد لا يهدف إلى دحض الأسس التي تقوم عليها المفاهيم أو المفهوم السابق ولكنه يطرح رؤية أو فكرة مغايرة

---

(1)علي ليلة، **المفاهيم ومشكلة التعريف"في ودودة بدران (محرر)،** تصميم البحوث في العلوم الإجتماعية،القاهرة،مركز البحوث والدراسات السياسية،1992،ص32.

تماما لتلك التي يقوم عليها المفهوم السابق ،وعادة ما يأتي هذا الأمر في سياق اختلاف التوجهات الفكرية لأنصار كل من المفهومين بحيث تستخدم المفاهيم في هذه الحالة لإبراز التناقض في التوجهات ، وتعد المفاهيم المتناقضة في هذه الحالة واحدة من أدوات الصراع بين الدول والحضارات المختلفة بحيث تطرح كلٌ منها مفاهيم مناقضة تماما لمفاهيم الطرف الآخر بحيث يعرض كلٌ منها لرؤيته من خلال تلك المفاهيم .

أما النمط الثالث من أنماط العلاقات بين المفاهيم في سياق الخريطة المفهومية فيتمثل في علاقة الإحلال ،إذ يأتي المفهوم الجديد ليحل محل المفهوم القديم في سياق نقضه للأسس التي يقوم عليها المفهوم القديم أو المفهوم القائم بحيث تتوارى المفاهيم القديمة في هذه الحالة إلا أن هذا الأمر لا يعني انتهاء المفاهيم على مستوى الفكر لكن على مستوى الممارسة.

ويتمثل النمط الرابع من أنماط العلاقات في الترادف بحيث تطرح ألفاظا مخالفة للمفاهيم القائمة ذاتها دون أن ترتبط بتغير في المعنى ومن ذلك التنمية البشرية والتنمية الإنسانية ، وحقوق الإنسان وحقوق الأفراد وهكذا.

وعلى هذا الأساس ، لا يمكن النظر إلى بنية المفهوم بمعزل عن خريطته المفهومية ، إذ يسهم التحديد الدقيق لعلاقة المفهوم بغيره من المفاهيم في تحقيق فهم أفضل للمفهوم خاصة أن غالبية المفاهيم لا تقبل تعريفا جامعا مانعا .

كما لا يمكن إغفال طبيعة القوى الدولية الدافعة للمفهوم ،فغالبا ما تكون هناك قوى دافعة للمفاهيم ،بحيث تسهم تلك القوى الدافعة للمفهوم في تحديد وضعية ومحورية هذا المفهوم . ومن هذا المنطق ، تحدد مدى محورية المفهوم وفقا لطبيعة القوى التي تطرحه وتتبناه ،فعندما تطرح القوى الكبرى مفاهيم معينة يكون لهذه المفاهيم طرح واسع و تأثير أكبر و إثارة لجدل و نقاش أوسع نطاقا ولا تقتصر دلالة القوى الدافعة للمفهوم عند هذا الحد ، بل إنه عادة ما تختلف الأهداف من طرح المفاهيم وفقا لطبيعة القوى التي تطرح المفهوم ، فعادة عندما تطرح القوى المهيمنة و الكبرى مفاهيمها فإنها تهدف من ورائها لممارسة الهيمنة الثقافية و التأثير على الآخرين ، أما فيما يتعلق بأهداف القوى[1]

(1)علي ليلة،المرجع السابق،ص34

المتوسطة من طرحها لمفاهيم جديدة فيتمثل في ممارسة دور دولي أكبر تأثيرا أو الخروج من مظلة القوى الكبرى، يضاف لذلك أن المفاهيم المحورية عادة ما يأتي طرحها من خلال القوى المهيمنة في النظام الدولي .

ومن هذا المنطق ، يمكن تحديد أبرز مقومات أي بناء مفهومي في أن دراسة أي مفهوم تتطلب أولا التعرف على معطيات الواقع التاريخي التي أفرزت المفهوم لمعرفة مدى عكس هذا المفهوم لطبيعة الواقع التاريخي الذي برز في سياقه بحث يكتسب المفهوم وفقا لسياقه التاريخي دلالات معنية ، من ناحية ثانية تحدد أهمية و محورية المفاهيم في أي حقل معرفي وفقا لطبيعة و موقع القوى الدولية الدافعة للمفهوم في بنية النظام الدولي، و من ناحية ثالثة وفي ظل صعوبة وضع تعريف جامع مانع لبعض المفاهيم خاصة ظل تغير دلالات المفهوم وفقا لمعطيات الواقع التاريخي ، وذلك في سياق علاقة التأثير والتأثر بين المفهوم و سياقه التاريخي ، فإن التحديد الدقيق للمفاهيم يتأتى من خلال رسم خريطة مفهومية للمفهوم تحدد علاقة المفهوم بغيره من المفاهيم المترابطة به سواء أخذت تلك العلاقة شكل التناقص أو الإحلال أو التكامل أو الترادف [1].

وتسعى الدراسة في هذا الصدد إلى تحديد ودراسة مفهوم التدخل العسكري الإنساني في سياق تلك المحددات ، وذلك من خلال تحديد السياق التاريخي الذي أفرز المفهوم، اذ بدأ تداول المفهوم في فترة ما بعد الحرب الباردة وذلك في ظل مجموعة كبيرة من التحولات التي شهدها النظام الدولي و كان بروز المفهوم أحد تداعياتها. و يرتبط بذلك أن أحد دلالات و تداعيات هذا الواقع أو السياق التاريخي لمفهوم التدخل العسكري الإنساني تتمثل في موقع الدول التي تبنت المفهوم في بنية النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة ، وذلك من حيث تحديد دلالة تبني دول بعينها للمفهوم و كذلك دلالة عدم تبنيه من طرف دول أخرى . و تأثير هذا الأمر على مدى محورية و سيطرة المفهوم و مدى فاعليته كأداة لتحقيق أهداف القوى الدولية التي تطرح و تدعم المفهوم ، كما تحاول الدراسة رسم خريطة مفهومية لمفهوم التدخل العسكري الإنساني من خلال تحديد العلاقة بين مفهوم التدخل العسكري الإنساني و مجموعة من المفاهيم ذات الصلة كالتدخل الدولي الإنساني .

---

(1)علي ليلة،المرجع السابق،ص39

المطلب الأول :التدخل الدولي :نطق المفهوم

التدخل ظاهرة سياسة معبرة عن الطبيعة التنافسية والفوضوية للنظام الدولي كما أنه يعتبر أحد الخيارات المستعملة لتحقيق المصالح الخارجية للدول، لكن بالرغم من قدم الظاهرة فإن مفهومها مازال غامضا ، وأدى هذا الغموض بدارسي العلاقات الدولية و القانون الدول الى إعطائها تعريفات غير متطابقة و تطوير مفاهيم غير متناسقة مثل التأثير و الغزو * ومما يزيد في غموض هذا المفهوم و صعوبة تعريفه تعدد الأشكال و أدواته و أبعاده .

الفرع الأول : تعريف التدخل الدولي و إشكاليات ضبطه.

تستعمل مصطلحات أخرى بالفرنسية و الانجليزية للتعبير عن كلمة تدخل مثل:Immixtion. Ingérence .interférence، ويلاحظ بهذا الخصوص أنه رغم المحاولات المبذولة للتمييز بين هذه المصطلحات إلا أنها في النهاية تؤدي نفس المعنى، وفي مجال الاستخدام العام لمصطلح التدخل نجد التمييز خصوصا في كتابات فقهاء القانون الدولي بين مصطلح intervention الذي يستخدم للدلالة على التدخل غير المشروع وعند البعض للدلالة على استخدام القوة المسلحة و مصطلحات interference ingerence التي تدل على التدخل كفعل مادي بغض النظر عن الوسيلة أو المشروعية.إلا أن مصطلح التدخل في اللغة العربية و intervention في اللغات الأوربية يعتبر المصطلح الأكثر استعمالا للدلالة على جميع أنواع التدخل .و هذا الاستخدام العام للمصطلح تأكد في الوثائق الدولية [1].

و رغم افتقار الأدبيات السياسية و القانونية لتعريف متفق بشأنه لمفهوم التدخل إلا أن عددا من الباحثين السياسيين و القانونيين قدموا محاولات عديدة لتعريف التدخل و منها :

---

*التأثير يعرف على أنه شكل مستتر للضغط السياسي،إنه لا يعني التحركة داخل حدود دولة مستهدفة إلا عن طريق الدبلوماسية العادية أما الغزو فهو الهجوم على إقليم دولة معينة بالقوة المسلحة.

(1)محمد بوبوش،**أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية** على الرابط الالكتروني:

http://boubouche.elaphblog.com/posts.aspx?U=685&A=2427>

تعريف كاليري هولستي الذي يرى أن التدخل يعرف بكونه "جميع الأنشطة الخارجية التي تهدف إلى تغيير القادة السياسيين، أو البناء الدستوري للدولة المسؤول عن رسم السياسة الخارجية، وبعبارة أخرى يهتم التدخل بالأنشطة الخارجية التي تكون ضد الرغبات القانونية للسلطة"[1].

أما J.M.Ypez فيعتبر التدخل عبارة عن " قيام دولة بالتعرض بسلطتها في شؤون دولة أخرى، وإن التدخل يمكن أن يتم في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة ما، ويأخذ صورة مباشرة أو غير مباشرة، ويتم باستعمال القوة المادية أو بمجرد التهديد بها[2].

تعريف الدكتور طلعت الغنيمي مفاده أن التدخل هو تعرض دولة لشؤون دولة أخرى ، بطريقة استبدادية وذلك بقصد الإبقاء على الأمور الراهنة أو تغييرها ومثل هذا التدخل قد يحصل بحق أو بدون حق ولكنه في كافة الحالات يمس الاستقلال الخارجي أو السيادة الإقليمية للدول المعنية[3].

وعند جوزيف ناي أن التدخل – بمعناه الواسع – يشير إلى ممارسات خارجية تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة، أما التدخل بمعناه الضيق فيشير إلى التدخل بالقوة العسكرية في الشؤون الداخلية لدولة أخرى استنادا إلى ذلك يندرج مفهوم التدخل من حيث أشكال ممارسة النفوذ، من أقل صور القهر إلى أعلاها.

ويشتمل التعريف الواسع للتدخل على جميع أشكال التدخل، من الإجبـــار المنخفض إلى درجات الإجبار العالي، وتمثل درجة القوة المستخدمة في هذا التدخل أهمية خاصة فعلى أساسها تتوقف درجة اختيار الدولة المتاحة ومن ثم درجة التقليص الخارجي للحكم[4].

(1)محمد يعقوب عبد الرحمن، **التدخل الإنساني في العلاقات الدولية** ،أبو ظبي،مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية،2004،ص16.

(2)بوكرا إدريس، **مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر** ،الجزائر،المؤسسة الوطنية للكتاب،1990،ص214.

(3)نفس المرجع.

(4)محمد يعقوب عبد الرحمن،مرجع سابق،ص15.14.

وهناك من يعتبر التدخل أداة للحفاظ على توازن القوى ومن هنا يفرز شكلين متميزين من التدخل هما:

التدخل الدفاعي: أي إصرار دولة على عدم تغيير توازن القوى في اتجاه لا يلائم مصالحها، من أمثلة ذلك تدخل الاتحاد السوفياتي سابقا في كل من بولندا والمجر عام1956 .

التدخل الهجومي: وهو العمل على إسقاط حكم معين وتغييره كأداة لتبديل توازن القوى القائم في اتجاه أكثر تلاؤما مع مصالح الدولة التي تمارس هذا التدخل، ومن أمثلته تدخل ألمانيا وايطاليا لقلب نظام الحكم في اسبانيا أثناء الحرب الأهلية الاسبانية(1936–1939)[1] .

مارتين وايت يعد التدخل" عملا مباشرا وعنيفا على مستوى العلاقات الدولية لكنه لا يصل إلى درجة الحرب المعلنة بين دولتين أو أكثر، لأن الحرب هي المرحلة القصوى في مثل هذا التفاعل، وبهذا يكون التدخل سلوكا يعتمد التهديد باستخدام القوة العسكرية إن لم يستعملها لتحقيق المصالح الوطنية للدولة المتدخلة"[2].

أما ريتشارد ليتل فقال أننا نكون أمام حالة تدخلية عندما تقوم وحدة سياسية بالاستجابة لدافع تدخلي .ويظهر هذا الدافع عندما يتطور النزاع في دولة متفككة ويحاول كل طرف في النزاع الداخلي الاستعانة بآخر خارجي يسانده، الحفاظ على علاقة مع أحد هذه الأطراف يعتبر استجابة تدخلية في حين أن الحفاظ على العلاقة مع كلا الطرفين يعتبر استجابة غير تدخلية[3].

ويحدث التفكك إذن عندما توجد حركتان قويتان متنافستان على مركز القوة وكل واحدة منهما تحاول الوصول إليه اعتمادا على حليف خارجي. ويشكل التفكك والنزاع وإمكانية التغيير ثلاث خصائص تمكن الباحث من التعرف على الدافع التدخلي، وبهذا فإن ريتشارد ليتل لا يقر بوجود التدخل إلا في حالة وجود تفكك داخلي في دولة معينة.

---

(1)إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية:دراسة في الأصول والنظريات** ،الطبعة الرابعة،الكويت،دار السلاسل،1985،ص277.276.

(2) محمد يعقوب عبد الرحمن،مرجع سابق،ص 15 .

(3)نفس المرجع،ص16.

وهناك من ينظر إلى التدخل كعمل دولي لدولة واحدة أو مجموعة دول أو وكالة دولية تهدف إلى ممارسة السلطة المهيمنة على ما يعتبر سياسات أو أعمال داخلية لدولة أخرى أو مجموعة دول.والحاسم هنا، أن الدولة الهدف (كما تسمى) لا توافق على التدخل.

غير أن بعض المنظرين أيضا يتجاهلون أو يرفضون التمييز المعتمد على القبول، ستانلي هوفمان واحد من الذين يرفضون أهمية تحديد التدخل .في مقاله "السياسة وأخلاقيات التدخل العسكري" يقول أنه لا يفرق بين حالة التدخل التي يتم فيها الحصول على موافقة الحكومة والتي لا يتم فيها ذلك.

وينظر جيرهارد فان جلان (Gerhard Van Glahn) إلى التدخل في ظل القانون الدولي على أنه عمل ديكتاتوري من جانب دولة ما في شؤون دولة أخرى، بغية الإبقاء على النظام السياسي فيها أو تغييره، وقد يكون التدخل مشروعا أو غير مشروع، لكنه عندما يتعلق باستقلال الدولة المعنية وأراضيها وسيادتها فلا يمكن أن يكون هناك شك في أن مثل هذا التدخل كقاعدة يكون ممنوعا بموجب القانون الدولي، لأن هذا القانون وضع جزئيا –على الأقل– لحماية الشخصية الدولية لدول العالم[1].

وبالنظر إلى التعريفات السابقة المعطاة لمفهوم التدخل في نطاق العلاقات الدولية، يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات رئيسية على الأقل في هذا الخصوص:

الاتجاه الأول:

وهو الذي يميل أنصاره إلى التوسع كثير في المفهوم يصل إلى حد اعتباره مرادفًا لكل أشكال سلوك الدولة في علاقاتها الخارجية، حتى ولو كان هذا السلوك سلبيا، كحالة عدم التدخل في حالات معينة.

وعليه، فإنه يندرج ضمن نطاق أشكال السلوك هذه: الأعمال القسرية التي تتخذها دولة ما ضد دولة أخرى، سواء أخذت هذه الأعمال صورة عسكرية أو أي صورة أخرى من صور الأعمال القسرية، والأعمال التي تتخذ صورة التصريحات والحملات الدبلوماسية، المساعدات الاقتصادية والعسكرية. وهناك أيضا، ما يسميه البعض " التدخل المعلوماتي "، والذي يتيح للدولة أو الدول الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية فرصة المساهمة بدرجة أكبر في تشكيل وصياغة النظام القيمي للطرف الآخر أو للأطراف الأخرى.

(1) محمد يعقوب عبد الرحمن،مرجع سابق،ص 17 .

الاتجاه الثاني:

إلى جانب هذا الاتجاه الواسع في تحديد المفهوم، يوجد ثمة اتجاه ثان يتحمس أنصاره في المقابل إلى التضييق من نطاق هذا المفهوم، وإلى حد جعله مقصورا فقط على صورة التدخل العسكري أو التهديد باستخدام القوة المسلحة وحدها، ودون سواها من الصور الأخرى التي قال بها أنصار الاتجاه الأول وعلى ذلك، فإن التدخل الخارجي أو الدولي، وفقًا لرأي أنصار الاتجاه الثاني سالف الذكر، إنما ينصرف إلى استخدام الإجبار أو القسر بصورة منتظمة من جانب دولة ما أو منظمة دولية أو من جانب عدة دول ضد دولة أخرى لحملها على إحداث تغيير معين أو لمنع حدوث تغيير معين في النظام السياسي لهذه الدولة، وسواء أكان ذلك يتعلق بسياستها الداخلية أم بسياستها الخارجية.

الاتجاه الثالث :

ينطلق أنصاره من مقولة أساسية، مؤداها أن " التدخل "، أيّا كان شكله وأيّا كانت دوافعه، لا يعدو في التحليل الأخير إلا أن يكون عملا خارجا على قواعد الشرعية. ولذلك، فقد يكون من الأفضل عدم تضييع الجهد والوقت في البحث عن تعريف محدد له، والتوكيد بدلا من ذلك على رفضه وإدانته بشدة في إطار العلاقات المتبادلة بين أعضاء الجماعة الدولية.

والأكيد أن جانبا من الجدل الدائر حول مفهوم التدخل يستمد من الاتساع المحتمل للأنشطة التي يمكن أن يغطيها هذا المصطلح فالبعض يعتبر أي ممارسة للضغط على دولة ما تدخلا ويضمنون في هذا الضغط برامج الدعم المشروط التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية التي يشعر المستفيدون منها بأنه لا يوجد لديهم خيار إلا القبول بها وكذلك ما تقوم به منظمات حقوق الإنسان من دعوة إلى ربط المساعدات المالية بتحسين سجل حقوق الإنسان من قبل الدولة التي تتلقى هذه المساعدات.

ويعتبر آخرون [1]أي تدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة دون موافقتها تدخلا ويرى غيرهم أن كل أنواع التدابير القسرية المباشرة، لا مجرد العمل العسكري وإنما الإجراءات السياسية والاقتصادية الفعلية أو المهدد بها والحصار والتهديدات الدبلوماسية والعسكرية والمحاكمات الجنائية الدولية جميعها مشمولة

(1)برقوق سالم، **إشكالية مفهوم التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية** ،مذكرة ماجستير(غير منشورة)،جامعة الجزائر،معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية،1993،ص16.

بهذا المصطلح، ومع ذلك هناك فريق آخر يحصرون هذا المصطلح في استخدام القوة العسكرية.

ولتجاوز هذا" المأزق الاصطلاحي" يجب الاعتماد على تعريف إجرائي للمصطلح ، وفي هذا الإطار يضع جيمس روزنو J.N.Rosenau شرطين لإعطاء تعريف إجرائي لمفهوم التدخل:

1- اختراق الاتفاق.

2- التأثير في تركيبة السلطة.

أي أن كل سلوك خارجي لدولة معينة يمكن أن يعتبر تدخلا في شؤون دولة أخرى كلما شكل خرقا للطبيعة العادية للعلاقات الدولية، وكلما كان موجها للحفاظ أو للتغيير في التركيبة السياسية لسلطة تلك الدولة.

ولا يمكن لخاصية واحدة دون الأخرى أن تقف على مختلف أشكال السلوك الخارجي للدولة لتعرفها كتدخل، فالشرطان متكاملان[1].

وطور هوارد ريغنس**(**Howard Riggins**)** نموذجا آخر لحل هذا المأزق الاصطلاحي بتحديده لخاصيتين لتعريف التدخل:

1- إذا كان السلوك الخارجي للدولة يهدف إلى التصرف في الشؤون الداخلية أو السياسة الخارجية للدولة المستهدفة .

2- إذا كانت العملية متبوعة بالتهديد، إذ يبدأ العمل التدخلي بسلوكات غير عنفية والقوة تستعمل فقط عندما تفشل باقي الوسائل غير العنفية لتحقيق النتائج المرجوة، أو عندما يكون غيرها من الوسائل ذا مردود بطيء لا يتناسب وحجم الأهداف المراد تحقيقها من التدخل[2].

واعتمادا على ما جاء به كل من جيمس روزنو و هوارد ريغنس يمكن تقديم تعرف إجرائي لمفهوم التدخل يقوم على العناصر الآتية : "التدخل عمل إرادي ومنظم تقوم به وحدة سياسية دولية سواء كانت دولة، أو مجموعة من الدول، أو منظمة دولية عالمية، أو إقليمية بوسائل الإكراه والضغط التي تشمل جميع أشكال الضغط السياسي والاقتصادي والعسكري أو بعضها، من أجل تغيير بنية السلطة في الدولة الهدف أو الحفاظ عليها، أو تهدف إعادة توجيه سلوك السياسة الداخلية أو الخارجية لها".

(1) برقوق سالم،مرجع سابق،ص17.
(2)نفس المرجع،ص19.

ويتفق معظم الدارسين أن تاريخ استعمال هذا الخيار يرجع بصفة واضحة إلى دولة المدينة في عهد اليونان، حيث كانت كل من إسبرطة وأثينا كدول مدن قطبية آنذاك تستقطب باقي دول المدينة وتتدخل في شؤونها.كما مارست الإمبراطورية الرومانية التدخل من خلال هيمنتها على حافتي البحر الأبيض المتوسط، فتدخلت عدة مرات في شؤون نوميديا واستعملت روما في تدخلاتها عدة وسائل كالقوة العسكرية والتحريض على الثورات وتدبير محاولات الاغتيال.

وفي العصر الحديث اختلفت مرتكزات التدخل ومبرراته من فترة الحرب الباردة إلى الفترة التي أعقبت انقضاءها، ففي السابق وبالنظر للتعامل الحذر مع سيادة الدول تهل التدخل شرعيته في غالب الأحوال من ذرائع و تكييفات الدول التي أقدمت عليه، أي أن التبرير يأتي بعد التدخل،أما في ظل المتغيرات الدولية الراهنة ,فإن مصدر شرعية معظم التدخلات كانت تأتي من الأمم المتحدة (حرب الخليج الثانية، الأزمة الصومالية،هاييتي، رواندا، سيراليون...) أو بناء على تحالفات جماعية(كوسوفو، ليبريا...) أي قبل ممارسة التدخل.

الفرع الثاني :مبدأ عدم التدخل بين الثبات والتحول.

يعد مبدأ عدم التدخل من المبادئ التقليدية الراسخة في القانون الدولي، وقد انبثق عن فكرة السيادة التي ترتب عليها منع أية دولة من التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى باعتبار أن التدخل يعد انتهاكاً لسيادتها ويعرض النظام الدولي للخطر، وترجع فكرة عدم التدخل إلى القرنين 17 م و 18م ، غيرأنها لم ترق لتصبح قاعدة قانونية إلا في القرن 20 م .ومع تطور العلاقات الدولية تطور مضمون مبدأ عدم التدخل، وانعكست عليه التغيرات التي أصابت مفهوم السيادة الأمر الذي أحدث تحولاً في تفسيره من الناحية الجامدة إلى الناحية المرنة وهو ما أثر في جدلية العلاقة بين الاختصاص الداخلي والدولي[1].

أولا :مبد أ عدم التدخل ضمن الضوابط الدولية التقليدية.

اتسمت النظم السياسية التي سادت أوربا حتى منتصف القرن السادس عشر بكونها نظما ملكية، غير أن نجاح الثورة الفرنسية عام 1789 م، وتأسيسها لنظام سياسي جديد، أدى إلى تهديدات بالتدخل في الشؤون الفرنسية الداخلية والخارجية من طرف الدول الأوربية، ردا على إعلان الثورة الفرنسية في

(1)علي الصادق أبو هيف،**القانون الدولي**،الطبعة التاسعة،الاسكندرية،منشأة المعارف،1971،ص224.

استعدادها لتلبية نداء الشعوب في الإطاحة بنظمها الملكية، وقد نص الدستور الفرنسي لعام1793 م على أن يمتنع الشعب الفرنسي عن التدخل في شؤون دولة أخرى، ولا يقبل أن تتدخل الحكومات الأخرى في شؤونها الداخلية[1].

وهكذا يعود مبدأ عدم التدخل في أصله إلى الثورة الفرنسية، ثم انتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية مع الرسالة التي وجهها الرئيس الأمريكي جورش واشنطن إلى الشعب الأمريكي والتي جاء فيها:" لا تتدخلوا في الشؤون الأوربية وحاذروا من أن تنساقوا إلى الاشتراك في المنازعات بين الدول الأوربية، ابقوا بعيدين...وإذا اشتبكت هذه الدول في حرب فاتركوها وشأنها"[2].

ودفعت الأحداث المتسارعة بعد ذلك في أمريكا الجنوبية بالرئيس الأمريكي حينذاك جيمس مونرو إلى إعلان مبدئه الشهير في عدم التدخل من خلال خطابه السنوي أمام الكونجرس بتاريخ 02 ديسمبر 1823 و الذي جاء فيه:"إن القارة الأمريكية قد وصلت إلى درجة من الحرية والاستقلال، لا يصح معها احتلال أي جزء من أراضيها من قبل الدول الأوربية"[3].

وقد تضمن تصريح مونرو ثلاث مبادئ أساسية:

-مبدأ عدم شرعية الاستعمار.

-مبدأ عدم التدخل.

-مبدأ الانعزال.

وعلى الرغم من الترحيب الذي لاقاه تصريح مونرو في البداية من دول القارة الأمريكية، أبدت الكثير من تلك الدول مخاوفها من التدخل الأمريكي في شؤونها، رغم إقرارها لمبدأ عدم التدخل، وقد عمق هذا المبدأ كرلوس كالفو (Carlos Calvo) رجل القانون الأرجنتيني الذي دافع عن نمو الهوية الأمريكية المشتركة وعلى انتشار فكرة أن الدول الأمريكية عليها أن تحمى من أي تدخل من خارج القارة ، وهو نفس ما دعى إليه الرئيس الفنزويلي لويس دراقو (Louis Drago) عام 1902 بعد الحصار الأوروبي على بلاده بسبب عدم تسديدها لديونها.

(1)علي الصادق أبو هيف، مرجع سابق،ص225.
(2)نفس المرجع،ص226.
(3)بوكرا إدريس،مرجع سابق،ص34.

وتوصلت دول أمريكا اللاتينية لترقية مبدأ عدم التدخل خلال مؤتمر مونتي فيديو سنة 1937م بتبنيها اتفاقية خاصة بحقوق وواجبات الدول، تضمنت أنه لا يحق لأي دولة التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول الأخرى، وطورت هذه القاعدة في مؤتمر بيونس آيرس بالأرجنتين لتشمل عدم اللجوء لاحتلال أراضي دول أخرى أو انتهاك سيادتها و وحدتها الترابية، ووافقت الولايات المتحدة الأمريكية خلال مؤتمر ميكسيكو 1945 وريودي جانيرو 1947 على هذه المبادئ العامة، ثم قننت نهائيا في ميثاق منظمة الدول الأمريكية 1948 م والذي أكد على ضرورة عدم اللجوء إلى القوة إلا في حالة الدفاع الشرعي أو تعد على الأمن الجماعي .و شكل مبدأ عدم التدخل المحور المركزي الذي قامت حوله منظمة الدول الأمريكية حيث تضمنت المادة السابعة من ميثاقها:"أنه لا ينبغي التعدي على حرمة الوحدة الترابية لدولة عضو،ولا يمكن إخضاع أية دولة ولو مؤقتاً لاحتلال عسكري أو لأي شكل من أشكال الأعمال القمعية من طرف دولة أخرى، مهما كانت الأسباب والظروف،باستثناء التدخل الجماعي لدول المنظمة في أزمة داخلية أو حرب أهلية عندما تؤثر حالة الفوضى هذه في السلم والأمن على المستويين الإقليمي والعالمي"[1].

أي أنها شرعت حالة خاصة للمبدأ العام لعدم التدخل في حالة إمكانية انتقال أزمة داخلية إلى حالة يمكن أن تؤثر على السلم والأمن والاستقرار محليا ودوليا.

وبنهاية الحرب العالمية الثانية بدأ مبدأ عدم التدخل يخرج من إطاره الجهوي ليأخذ صبغة دولية، وأصبحت القاعدة عالمية بتبنيها من طرف ميثاق الأمم المتحدة.

وقد نص الميثاق الأممي في الفقرة السابعة من المادة الثانية صراحة على عدم جواز التدخل في الشؤون التي تعد من صميم السلطان الداخلي للدول ونظرا لأهمية هذا المبدأ فقد تم تضمينه في مختلف مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية و هو يتمحور حول حظر كل الأعمال و السلوكات والتصريحات التي تصدرها أو تقوم بها جهات أجنبية(دول، منظمات دولية..) بشأن قضايا ومشاكل تندرج ضمن الاختصاص الداخلي لدولة أخرى ذات سيادة، وتتزايد خطورة ذلك عندما يتعلق الأمر بتدخل عسكري، والجدير بالذكر أن مبدأ عدم التدخل لا يستبعد فقط استعمال القوة وإنما يمتد إلى كل شكل من أشكال الضغط والتدخل أو التوجه

(1)عبد الهادي عباس،**سيادة الدولة**،مجلة المعرفة،دمشق،وزارة الثقافة،السنة36،العدد402،مارس1997،ص59

الذي يمس بشخصية الدولة أو بأحد عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية.

ولعل تخوف الدول الضعيفة من إمكانية استثمار الدول الكبرى لإمكانياتها داخل المجلس والإقدام على التوسع في تكييف استثناءات التدخل المرتبطة بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن النفس بموجب المادة51 من الميثاق وتحريك آليات نظام الأمن الجماعي بموجب المادتين 41 و 42 منه دفعها نحو تكثيف جهودها لإصدار العديد من القرارات، التي تعزز سيادتها من داخل الجمعية العامة، ونذكر في هذا الخصوص :القرار2131/1965 المرتبط برفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها و سيادتها، والقرار 1970/2625 المرتبط بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، والقرار الصادر بتاريخ 14-12-1962 المرتبط بالسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية .وتواصل صدور التوصيات بشأن مبدأ عدم التدخل وحماية السيادة، حتى بعد نهاية الحرب الباردة أين ازدادت الصراعات الداخلية التي عملت على تهديد سيادة العديد من الدول وأهمها القرارات 17/48، 7/49، 21/49 بشأن المساعدات الطارئة إلى روندا في إطار حماية السيادة الوطنية الرواندية خاصة في ظروف النزاع الداخلي المسلح[1].

بالإضافة إلى العديد من القرارات التي أصدرها مختلف المنظمات الإقليمية كحركة عدم الانحياز والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية والتي تصب في الاتجاه نفسه.

كما أن القضاء الدولي أثرى بدوره القانون الدولي بالعديد من الاجتهادات التي تعزز وتؤمن مبدأ عدم التدخل ،وتحرص على منع التدخل بكل أشكاله ونذكر في هذا الخصوص قضية كورفو بين بريطانيا وألبانيا ، حيث قررت محكمة العدل الدولية عام 1949 أنه لا يمكن اعتبار حق التدخل المزعوم سوى مظهر من مظاهر سياسة القوة التي أسيء استعمالها في الماضي بشكل خطير،وبالتالي لا يمكن أن تحتل أي مكانة في القانون الدولي مهما كانت نواقص القانون الدولي ولذلك اعتبرت المحكمة الدولية حق التدخل الفردي الذي يتم دون موافقة المنظمة الدولية وسيلة سياسية محظورة وغير مشروعة.

---

(1)مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم، **تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي**،الاسكندرية،دار الجامعة الجديدة للنشر،2003،ص527.

كما اعتبرت محكمة العدل الدولية في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها عام 1986، التدخل محظورا عندما يصعب على الدولة اتخاذ قرار في المسائل التي يسمح مبدأ سيادة الدولة باتخاذ قرار فيها بحرية، ومنها اختيار نظامها السياسي والاقتصادي وتقرير سياستها الخارجية حيث رفضت المحكمة ادعاءات الولايات المتحدة، بأن تدخلها كان من أجل إلزام نيكاراغوا بتنفيذ التزاماتها الداخلية التي تعهدتها أمام منظمة الدول الأمريكية ولم تنفذها في مجال احترام حقوق الإنسان وإقامة نظام ديمقراطي باعتبار أن المسألة داخلية بحتة تخص نيكاراغوا، وليس للولايات المتحدة أي حق في التدخل لأن ذلك يخرق قاعدة حظر القوة في العلاقات الدولية ويناقض مبدأ احترام سيادة الدول الأخرى ويشكل خرقاً لمبدأ عدم التدخل[1].

وأصبح مبدأ عدم تدخل الدولة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، شرطا أساسيا لتحقيق السلام الدولي كما أنه ضمان يقدم الحماية للدول الصغيرة من السياسات التدخلية للقوى الكبرى حيث يضمن حرية الضعيف في وجه القوى ويحقق الاستقلال الذي هو المضمون الثابت للسيادة .

وهكذا يتوخى مبدأ عدم التدخل ، ضمان حرية الدول، في أن تتبع السبيل الأكثر نجاعة لمصالحها الوطنية ويضمن تحريم اللجوء إلى التدابير الإكراهية ضد إرادة الدولة، ويصبح لهذا المبدأ وظيفة اجتماعية سياسية هي تحقيق الحرية للشعوب والحفاظ على السلام الدولي .وتتجلى مظاهر هذا المبدأ في ممارسة الدولة لإدارة شؤونها، بما فيها ضبط أوضاع حقوق الإنسان دون تدخل من الدول أو الجهات الدولية[2].

ورغم أن مبدأ عدم التدخل شكل حجر الزاوية في العلاقات الدولية منذ نشأة الأمم المتحدة، فإن الممارسات الدولية كشفت عن عدم تقيد الدول به في سياستها الخارجية، فهي تبرر التدخل إذا اتفق مع مصالحها الدولية، وتستنكره إذا لم يكن لها فيه مصلحة، وبذلك تعرض هذا المبدأ للاهتزاز، وإذا كانت الدول الاشتراكية السابقة والنامية قد تمسكت بمبدأ عدم التدخل باعتباره مبدأ عاماً وجامداً يشمـــــــــل

(1)علي ابراهيم، **الحقوق والواجبات الدولية في عالم متغير** ،القاهرة،دار النهضة العربية،1997،ص416.417.

(2)عمر سعد الله، **حقوق الإنسان وحقوق الشعوب** ،ط3،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،2005،ص198.199.

جميع الدول بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي والاقتصادي القائم فيها وأنه لا يقبل أي استثناء حتى لو كان الأمر متعلقا بحماية حقوق الإنسان، باعتبار أي سلوك دولي لا يلتزم بهذا المبدأ يعنى توجيه الدولة في مسار معين وفرض أسلوب محدد عليها، وهو ما يعد انتهاكاً لسيادتها فإن الدول الغربية تمسكت بالتفسير المرن لمبدأ عدم التدخل.

ثانياً :تحول مبدأ عدم التدخل من التفسير الجامد إلى التفسير المرن

كما هو الشأن بالنسبة للعديد من المصطلحات المهمة والخطيرة – في الوقت نفسه– الواردة في الميثاق الأممي(السلم والأمن الدوليين، العدوان، تهديد السلم..)، ورد اصطلاح الاختصاص الداخلي مبهما وغامضا، وهو الأمر الذي أدى إلى بروز خلافات حادة داخل الأمم المتحدة حول الجهة التي من حقها تحديد مجال هذا الاختصاص، ومن أين يبتدئ وأين ينتهي؟ ففي الوقت الذي أكدت فيه العديد من الدول أحقية محكمة العدل الدولية في هذا المجال باعتبارها هيئة قضائية دولية، فضلت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الرجوع إلى مجلس الأمن في هذا الخصوص.

غير أن القضية الجوهرية تبقى معرفة ماهية الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي والتي يعبر عنها أيضا بالمجال المحفوظ ولتحديده فقد سلك الفقه الدولي الأكثر نفوذا كمعهد القانون الدولي أسلوبا بسيطا وفعالا لتحديده عندما عرفه بأنه:" ذلك الذي تكون فيه أنشطة الدولة أو اختصاصاتها غير مقيدة بالقانون الدولي"[1].

وينتج عن هذا التعريف مسألة في غاية الأهمية، وهي أن المجال الخاص للدولة يتقلص كلما توسعت التزاماتها ذات الطبيعة التعاقدية أو العرفية.

وبزيادة التعاون الدولي يمكن أن نؤكد أن المجال الخاص للدول يتقلص باستمرار كلما انخرطت الدول في علاقات منظمة قانونيا مع الأشخاص الآخرين في المجتمع الدولي، كالتزامها بالاتفاقيات المتعددة الأطراف سواء فيما يتعلق بحقوق الإنسان، أو حفظ السلام أو تحقيق مبادئ الاعتماد المتبادل، وعادة ما تكون الدولة مضطرة بمقتضى التزامها إلى التنازل عن بعض الاختصاصات التي كانت تندرج سلفا ضمن المجال المحفوظ، وذلك لفائدة مؤسسات دولية أو تنظيمات إقليمية.

(1) محمد بوبوش،مرجع سابق،ص68.

ومع التداخل المستمر بين الاختصاصين الداخلي والدولي بفعل تشابك وتداخل المصالح، لم يعد هناك فاصل محدد بين حدود المصلحة الداخلية وحدود المصلحة الدولية، الأمر الذي انعكس على تطور القانون الدولي، فأصبحت الكثير من المسائل التي اعتبرها هذا القانون من أمهات الحقوق الداخلية مسائل دولية صرفة بتطور العلاقات الدولية.

وقد أخرج التعامل الدولي جملة من الموضوعات من المجال الداخلي إلى المجال الدولي كلما أثر ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على السلم الدولي وبذلك تكون عملية تحديد الاختصاص قد انتقلت من الطابع القانوني إلى الطابع السياسي، وعليه يكون معيار التفرقة للبت في مسألة ما، معيارا فنيا مرنا تمتد جذوره في المعطيات السياسية، التي أصبحت هي العائق الأساس عن رسم حدود واضحة بين المجالين المتقابلين، وعلى أساس ذلك مكن هذا التماس بينهما من أن تحصل هجرة لكثير من المسائل الداخلية إلى المجال الدولي[1].

ما من شك في أن التطور الدولي أثبت عدم ملائمة مبدأ عدم التدخل بصيغته التقليدية المطلقة للمتغيرات الدولية الجارية، ولذلك جاءت الممارسة الدولية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة حافلة بالعديد من السلوكات التي تعكس في مجملها تراجعا لهذا المبدأ، وإذا كانت مراجعة هذا الأخير في صيغته الصارمة أضحى أمرا ضروريا في زمن العولمة، فإن تكييف هذا المبدأ مع الواقع الدولي المتغير، أضحت تتجاذبه مصالح وأولويات عالمية من جهة ومصالح انفرادية ضيقة من جهة أخرى.

لقد تنامت أشكال التدخل وتباينت مجالاته ودوافعه والجهات التي تقدم عليه ورغم الصمت الدولي أمام هذه التدخلات التي غالبا ما أصبح ينظر إليها كإفراز طبيعي للتطورات الدولية الجارية، أو تتحكم فيها اعتبارات مصلحية أو بفعل ضغوطات تمارسها بعض القوى فإنها غالبا ما تخلف نقاشات واسعة بصدد شرعيتها أو ضرورتها وهذا ما ينطبق على ما أصبح يعرف بالتدخل العسكري الإنساني الذي نتناوله بالتعريف في المطلب الموالي.

---

(1)عدنان نعمة،**السيادة في ضوء التنظيم الدولي المعاصر**،بيروت،د.ن،1978،ص 450.449.

المطلب الثاني:مفهوم التدخل العسكري الإنساني.

إن محاولة وضع تعريف محدد لمفهوم التدخل العسكري الإنساني، عملية تتسم بقدر من الصعوبة، إذ إن تبنى اقتراب شامل للمفهوم يواجه بأكثر من صعوبة، لعل أهمها ارتباط مفهوم التدخل العسكري الإنساني بمجموعة من المفاهيم، منها مفهوم التدخل الإنساني والتدخل العسكري، لذلك عمدنا إلى تفكيك المفهوم، ثم تركيبه من جديد، لأن ذلك سيسهل عملية التعريف.

الفرع الأول :مفهوم التدخل الإنساني

غني عن البيان أن الاهتمام بحقوق الإنسان قد أضحي يمثل إحدى السمات الأساسية المميزة للنظام الدولي المعاصر الذي أرسيت دعائمه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وخلافا لما كان عليه الحال في الماضي - وفي ظل قواعد القانون الدولي التقليدي - لم تعد مسألة حقوق الإنسان بمختلف أبعاده من الأمور التي تندرج فقط ضمن نطاق الاختصاص الداخلي أو"المجال المحجوز " للدول فرادى .فقد أضحى المجتمع الدولي - وفي حدود معينة– طرفا أصيلا فيما يتعلق بهذه المسألة ، وأصبح يقف إزائها على قدم المساواة مع الدول التي تنتهك فيها هذه الحقوق ، خاصة في الأحوال التي يحدث فيها خروج صارخ ومتعمد على مجموعة القواعد والأحكام ذات الصلة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية ضد مجموعة كبيرة من الأفراد أو ضد جماعة أو أقلية عرقية معينة.

وواقع الأمر أنه ، وإن كان الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان قد تبلور وبحق عقب الحرب العالمية الثانية ومع قيام منظمة الأمم المتحدة تحديدا، فإن الأمر الذي لا شك فيه هو أن مثل هذا الاهتمام يجد له بعض الجذور الممتدة قبل ذلك خاصة خلال فترة ما بين الحربين العالميتين.

وقد برز هذا الاهتمام ، وكما هو معلوم ، في صور وتطبيقات عديدة . فعلى سبيل المثال ، وإلى جانب نظام الانتداب الذي نشأ في إطار عصبة الأمم والذي كان يهدف بالأساس إلى الارتقاء بسكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والسير بهم نحو الاستقلال ، كان هناك نظام الحماية الدولية لطوائف معينة من الأفراد كالحماية الدولية للعمال - الوطنيين والأجانب علي السواء - في إطار منظمة العمل الدولية ، كما كان هناك نظام حماية الأقليات والامتيازات الأجنبية الذي قصد من ورائه حماية طوائف أو مجموعات عرقية معينة[1]، وهـــو النظام

(1)محمد يعقوب عبد الرحمن،مرجع سابق،ص18.

الذي كان لعصبة الأمم دور لا ينكر في تأسيسه وبلورته ، كما كان هناك– ولا يزال - نظام الحماية الدبلوماسية الذي يتيح للدول الحق في التدخل القانوني دفاعا عن مصالح رعاياها الذين ينتمون إليها بعلاقات الجنسية ، ووفقا لآليات وشروط معينة . إلى جانب ما عرف بـــ: "مبد أ التدخل الإنساني".

وقد تطور مفهوم التدخل الإنساني ولم يعد يقتصر على حماية فئات معينة لعلاقتها بالدولة المتدخلة، سواء تمثلت تلك الفئة في أقلية ترتبط بالدولة عن طريق العرق أو اللغة أو الدين، أو تمثلت في فئة ترتبط بالدولة المتدخلة عن طريق الجنسية.

و على الرغم من أن فكرة " التدخل الإنساني" هذه، قد وجدت تطبيقات عديدة لها في العمل الدولي، وخاصة منذ منتصف القرن التاسع عشر، إلا أننا لا نكاد نجد اتفاقا بين جمهور الباحثين حول بيان المقصود بهذا "التدخل الدولي الإنساني"، كما هو الشأن مع مفهوم "التدخل الدولي"على وجه العموم.

وإن كان قد مر بنا تعريف التدخل الدولي، فإن المصطلح الذي يستوقفنا هنا هو " الإنساني"، والذي يعد توضيحه مدخلا مهما لتعريف التدخل الإنساني.

يشير تعبير الإنسانية إلى مجموعة من الخصائص التي تميز أفراد النوع البشري من الكائنات الحية الأخرى، فعلاقة الإنسان بالإنسان لها صفات المحبة والخير والإحسان والتعاطف مع الضعيف ومساعدة المحتاج، ويعد المذهب الإنساني كل إنسان هدفا يستحق الإعجاب لامتلاكه الحرية ولممارسته خياره بحرية[1] .

إن الإنسان باعتباره كذلك مهما كان موقفه السياسي والفكري، يحق له الحصول على العدالة والحياة وضروراتها، وأن يجنب الموت، ومن ثم فإن توجيه العون الإنساني وفقا للموقف السياسي أو الفكري أو الإثني يشكل خطورة على العمل الإنساني .لأن العمل الإنساني يرفض المنطق القائم على تجزئة الجنس البشري إلى من يجوز لهم ومن يتحتم عليهم الموت.

وليست الحروب هي الميدان الوحيد الذي يلقى فيه الناس حتفهم، فيموت كل عام عدة ملايين بسبب الأمراض والمجاعات، وهو رقم يفوق بالتأكيد أضعاف ضحايا الحروب، ولذلك فإن أسئلة بديهية تطرح نفسها هنا، مثلا ما الفرق بين قصف السكان المدنيين وبين منع حصولهم على الدواء ؟

(1)محمد يعقوب عبد الرحمن،مرجع سابق،ص19.

وتبعا لذلك يرى هذا المذهب أنه يجب الاعتراف بعدد من الحقوق الأساسية للفرد على المستويين المحلي والعالمي، كما يرى ضرورة تقديم المعونة لأولئك الذين يعانون من الآلام أوتهدد حياتهم وكرامتهم، وذلك في جميع الحالات التي تكون فيها المؤسسات القائمة في الدولة غير كافية أو غير فعالة في ضمان تطبيق حقوق الإنسان وحمايتها[1].

فالارتباط بين المساعدة الإنسانية ومبدأ الكرامة الإنسانية – الذي هو جوهر حقوق الإنسان– وثيق جدا، لأن الكرامة الإنسانية هي التي تبرر وجود المبدأ الأخلاقي والقانوني الذي يقضي بضرورة مساعدة الضحايا من عواقب الكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية.

هذا عن مصطلح "الإنساني" ، أما فيما يتعلق بتعريف مفهوم" التدخل الإنساني " تحديدا، فهنا أيضا يمكن الإشارة إلى التعريفات الآتية:

تعريف شارل روسو " إن التدخل الإنساني هو الأعمال التي تقوم بها دولة ضد سلطة أجنبية بغرض وقف المعاملات اللاإنسانية المطبقة على رعاياها" .

ويحدد أنطوني روجييه " التدخل الإنساني بأنه اعتراف بحق ممارسة رقابة دولية من طرف دولة أو أكثر على أعمال مخالفة لقوانين الإنسانية من شأنها أن تتدرج في السياسة الداخلية لدولة أخرى، فكلما وقع تجاهل للحقوق الإنسانية لشعب من طرف حكامه أمكن لدولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل باسم المجتمع الأممي بطلب إلغاء أعمال السلطة المنتقدة، أو منع تجددها مستقبلا عن طريق اتخاذ تدابير تحفظية مستعجلة بما في ذلك الحلول في السيادة مكان الدولة المراقبة[2].

تعريف ماريو دومينيك بيرو إن التدخل التقليدي كان ينظر إليه على أنه اغتصاب سياسي وعسكري واقتصادي وثقافي للسيادة بينما التدخل الإنساني بالعكس، يعتبر ضربا من القوة الرمزية تستعمل في سبيل خدمة الإنسانية المعذبة[3].

---

(1)محمد يعقوب عبد الرحمن،مرجع سابق،ص19.
(2)نفس المرجع،ص20.

(3)-Marie Dominique Perrot, « L'ingérence humanitaire ou l'évocation d'un nom concept » dans : Dérives Humanitaires : états d'urgence et droit d'ingérence. Paris, Presses universitaire de France, 1994, p 51

ويرى إيديوين بورشارد أن التدخل الإنساني يعني تجاهل دولة ما للحقوق الأساسية لرعاياها، فيمنح الدول الأخرى الحق في أن تتدخل طبقا لمبادئ القانون الدولي بإسم الجماعة الدولية، حتى لو اضطرها ذلك إلى فرض سيادتها على الدولة المخطئة ما دام الأمر يتعلق بأسباب إنسانية وبهدف وقف الانتهاكات الصارخة والمستديمة[1] .

ويعرفه الدكتور أحمد الرشيدي بقوله أنه "حق دولة ما في أن تمارس سيطرة ضبط دولي على تصرفات دول أخرى في نطاق سيادتها الداخلية، وذلك متى تعارضت أي هذه التصرفات مع قوانين الإنسانية"[2].

تعريف برنار كوشنار"عندما تعجز حكومة عن حماية مواطنيها فإن ذلك يقع على عاتق المجموعة الدولية، وفي هذه الحالة يسمع صوت الضحايا وليس أولئك الدكتاتوريين الذين يعتقدون أنهم يمثلون الضحايا"[3].

والملاحظ على كل التعريفات الواردة ضمن الاتجاه الأول أنها تركز على الهدف الظاهري أو المعلن للتدخل وهو وقف الانتهاكات الشديدة لحقوق الإنسان الأساسية، من خلال تدابير متخذة ضد الدولة المتدخل فيها أو ضد زعمائها بغرض توفير الحماية العملية للأشخاص العاديين الذين تتعرض أرواحهم للخطر لأن دولهم غير راغبة أو غير قادرة على حمايتهم.
كما تشير أغلب هذه التعريفات إلى مفهوم التدخل الإنساني بوصفه حقا وإن كان حتى الواضعون الأوائل لمفهوم حق التدخل الإنساني أمثال برنار كوشنار و ماريو بيتاتي يترددون بين فكرة "حق" و"واجب" التدخل، ونلمس ذلك من خلال كتابات ماريو بيتاتي نفسه والذي أصدر مؤلفا حول واجب التدخل مع روبار كوشنار عام 1987 ، ليتحول عام 1996 ، ومن خلال مؤلف خاص به إلى تبني مصطلح حق التدخل .ولوضع حد لهذا الغموض اعتبروا التدخل حقا إذا كان الأمر يتعلق بتأمين المرور إلى الضحايا، و"واجبا" إذا كان التدخل الإنساني يسعى إلى احترام الحقوق الأساسية للفرد كالحق في الحياة.

---

(1) محمد يعقوب عبد الرحمن،مرجع سابق،ص21.

(2) أحمد الرشيدي، **حق التدخل الدولي: هل يعني إعادة النظر في مفهوم السيادة؟.** سلسلة مفاهيم،القاهرة،المركز الدولي للدراسات المستقبلية والأستراتيجية،السنة أولى،العدد8، 2005،ص24.

(3)François Piguet, « **Ingérence utile et manipulée** » dans : Dérives humanitaires : Etats d'urgence et droit d'ingérence .op .cit , p 83.

وترى اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول أن مناقشة التدخل الإنساني يجب ألا تركز على حق التدخل أو واجب التدخل وإنما على "مسؤولية الحماية"، والتغير المقترح من طرفها في المصطلح هو حسبها تغير في المنظار أيضا، ذلك أن هذه المسؤولية ليست فقط مسؤولية القيام برد فعل لكارثة إنسانية وقعت فعلا أو يخشى وقوعها، وإنما هي أيضا مسؤولية منعها من الوقوع ومسؤولية إعادة البناء بعد وقوعها[1].

أي أن مسؤولية الحماية لا تعني مجرد مسؤولية رد الفعل وإنما مسؤولية الوقاية، وكذلك مسؤولية إعادة البناء، فهي توجه الأنظار إلى الصلات المفهومية والقانونية والعملية بين لمساعدة والتدخل و الإعمار.

وهناك الاتجاه الثاني يربط بين مفهوم التدخل الإنساني و"مهام إنقاذ" قد تضطر دولة من الدول إلى القيام بها،سواء لإنقاذ مواطنيها هي أو للإفراج عن رهائن ينتمون بجنسياتهم إلى دولة أو دول أخرى .ويمكن أن نسجل هنا التعريفين الآتيين:

ينظر ماريو بيتاتي للتدخل الإنساني على أنه قيام دولة بتنفيذ عمليات عسكرية مسلحة لإنقاذ مواطنيها على أرض دولة ثانية، نتيجة قيام خطر مؤكد و مباشر تتسبب فيه سلطات الدولة الثانية أو جهات أخرى[2].

وذهب ريتشارد باكستر إلى أن التدخل الإنساني يقوم على استخدام القوة المسلحة من قبل دولة ما، من أجل حماية رعاياها حال تعرضهم للموت أو الأخطار الفادحة في أراضي الدولة الأجنبية، وبذلك يكون استعمال القوة لمدة زمنية قصيرة لإنقاذ مواطنيها في الخارج[3] .

فهذا الاتجاه كما هو ملاحظ يربط بين مفهوم التدخل الإنساني وحماية رعايا الدولة المتدخلة بوصفه حالة من حالات الدفاع الشرعي عن النفس، ولولا صلة الجنسية والمواطنة التي تجعل القانون الدولي يسمح بالتدخل الإنساني لأصبح استخدام القوة انتهاكا غير مشروع لسيادة الدول الأخرى.

وقد يكون من المهم الإشارة إلى أن هذا الربط بين المفهومين يعود بالأساس إلى ما عرف بحماية حقوق الأقليات وبعض الجماعات العرقية الأخرى، وكان ذلك بالتقريب في منتصف القرن التاسع عشر

---

(1) The Responsibility To Protect ,Op .Cit. p .p 17.18.

(2)محمد يعقوب عبد الرحمن،مرجع سابق،ص21.

(3) نفس المرجع،ص20.

وقد نظر إلى مبدأ التدخل الإنساني في ذلك الوقت باعتباره إحدى الضمانات الأساسية التي ينبغي اللجوء إليها لكفالة الاحترام الواجب لحقوق الأفراد الذين ينتمون إلى دولة معينة ويعيشون–على الرغم من ذلك– على إقليم دولة أخرى . أما الآن، وبالتحديد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وقيام منظمة الأمم المتحدة فقد أضحت المسألة الخاصة بالحماية الدولية لحقوق الإنسان– بصرف النظر عن الانتماءات الوطنية أو العرقية أو الدينية أو السياسية أو غيرها– تمثل أحد المبادئ الأساسية للتنظيم الدولي المعاصر.

ومما تقدم من تعريفات لمفهوم التدخل الإنساني يمكن الوصول إلى تقديم تعريف إجرائي للتدخل الإنساني كما يلي:

التدخل الإنساني هو عمل إرادي .ومنظم تقوم به وحدة سياسية دولية (سواء أكانت دولة، أو مجموعة من الدول، أو منظمة دولية عالمية أو إقليمية) بوسائل الإكراه والضغط السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والعسكري أو بعضها من أجل وقف الانتهاكات الصارخة والمنظمة لحقوق الأساسية في دولة معينة، في حال عدم قدرة الأخيرة على حماية مواطنيها (وكذلك من يقيمون فيها) أو عدم رغبتها في ذلك، أو في حال قيام الدولة المذكورة نفسها بمعاملتهم بقسوة واضطهاد، معاملة تتنافي مع المبادئ والقوانين الإنسانية .

ويشير هذا التعريف إلى أن للتدخل الإنساني أشكالا مختلفة تتدرج من الوسائل السلمية إلى الوسائل العسكرية من أجل وقف المعاناة الإنسانية سواء كانت ناتجة من كوارث طبيعية أو أزمات إنسانية .ولكن بسبب تحديد المشكلة سينصب اهتمامنا على التدخل الإنساني الذي يتم فيه استخدام القوة المسلحة، أو ما يعرف "بالتدخل العسكري الإنساني"[1].

الفرع الثاني :التدخل العسكري الإنساني :جدل إثبات المفهوم وتعريفه

لعل الصعوبة الأولى التي تواجهنا في تعريف التدخل العسكري الإنساني هي ضرورة التدليل بداية على علمية هذا المفهوم، وطرح وجهات نظر من يقرون بوجوده ومن ثم يوجدون له تعريفات مختلفة، ومن لا يعترفون بالمفهوم من أساسه وبذلك لا يهمهم تعريفه، وسنعرض لحجج الموقفين، ثم نخلص إلى الموقف الذي يتبناه الباحث في هذه الدراسة.

(1) صادق محروس، **المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي** ،السياسة الدولية،مؤسسة الأهرام،العدد 122، 1995،ص17.

أولا :مفهوم التدخل العسكري.

يمكن أن يعرف التدخل العسكري في سياقات مختلفة ، بحسب المكان المتدخل فيه وبحسب هدف التدخل في حد ذاته، لذلك تباينت التعريفات المقدمة للمفهوم من قبل المختصين والباحثين ويمكن أن نورد بعضها فيما يأتي:

ر.ج .فنسنت وفي عمله الشهير"عدم التدخل والنظام الدولي" يعرف التدخل العسكري على أنه " النشاط أو السلوك المتخذ من طرف دولة أو مجموعة داخل دولة أو مجموعة دول أو منظمة دولية والذي يتدخل قسريا في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، إنه حدث متميز له بداية ونهاية، ويهدف إلى بناء السلطة في الدولة المستهدفة، وليس من الضروري أن يكون قانونيا أو غير قانوني، ولكنه يتميز بتجاوزه قواعد السلوك المرعية في العلاقات الدولية"[1].

فردريك بيرسون وروبرت بومان دراستهما "القارات الخمس " عرفا التدخل العسكري عمليا على أنه :" تحرك لجنود نظاميين أو قوات دولة (جوية، بحرية برية) ضد إقليم دولة أخرى أو ضد مياهها الإقليمية، أو تحرك عسكري عنيف فعلي من طرف دولة ضد أخرى، في سياق بعض القضايا السياسية أوالنزاعية .

أما فيرتزبيرجر يرى أن التدخل العسكري يمكن مفهمته بثلاث طرق مختلفة تجريبيا ومفهوميا وعمليا:

فهو يعرفه بداية تجريبيا (إمبريقيا) بالتأكيد على أن مصطلح تدخل يعني اقتحاما عسكريا قسريا للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى، ثانيا، يرى أن التدخل مفهوميا يعني حالة تنظيم وحالة مراقبة لهدف عسكري إكراهي من قبل دولة أجنبية في إقليم دولة أخرى، تهدف الحفاظ أو التغيير في بنائها السياسي و في مسارات سياستها الداخلية أو في بعض سياساتها الخارجية.

ثالثا يرى أن التدخل العسكري عمليا يتضمن التزاما صريحا لقوات نظامية جاهزة بالقيام بعمليات تقليدية أو عادية في دولة أجنبية[2].

---

(1)جون بيليس و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية** ،(ترجمة مركز الخليج للأبحاث)،دبي،2004،ص557.

(2)Vertzberger, Y.Y.I., Risk Taking and Decision-making: Foreign Military Intervention Decisions, Stanford, Stanford University Press, 1998,p 114

فريدريك بيرسون يعرف التدخل العسكري الخارجي على أنه " تحريك جنود أو قوات عسكرية من طرف دولة مستقلة أو مجموعة من الدول عبر حدود دولة مستقلة أخرى، أو التحرك للضغط في حادثة سياسية أو قضايا متعلقة بالدولة المتدخلة.

و يعدد بيرسون مبررات التدخل العسكري فيما يأتي [1]:

*كسب أو الاستحواذ على إقليم معين.

*حماية مجموعات اجتماعية في الدولة المستهدفة.

*الترويج لإيديولوجية أو نظام عقدي.

ويأتي تعريف بيرسون للتدخل العسكري ضمن منهج مفهومي واضح ومناسب يزود الباحثين في هذا المجال، ويقدم أرت .ر ج تعريفا آخر للتدخل العسكري بتصنيف العلاقات بين القوة العسكرية والأهداف الممكن تحقيقها ويزودنا بمخطط مفهومي أثبت فعاليته كموجه إضافي في مفهمة التدخل العسكري[2]. كما هو موضح في الجدول (01)

جدول رقم : (01) العوامل الدافعة للتدخل العسكري

نوع القوة	الغاية	الأسلوب	الهدف	الخصائص
دفاعية	ضد الهوجومات	سلمي وعنفي	عسكري صناعي	مثبطة أو عدوانية
ردعية	يمنع العدو من أن يبادر بالضربة أولا	سلمي	مدني صناعي عسكري	تهديدات للعلاقات واختراق للاستعدادات
إكراهية/إجبارية	إيقاف العدو عن بدأ التحرك	سلمي وعنفي	مدني صناعي عسكري	تبرر على أسس دفاعية
تهديدية	نفوذ	سلمي	لا شيء	يمكن أن تكون إنذارية

(1) Pearson, F.S., "Foreign Military Intervention and Domestic Disputes", International Studies Quarterly, Vol.18:3, September 1974, p 259.

(2) Macfarlane Neil, Concept of Intervention. available online at: < http://www.Pugwash-org/reports/rcs.htm> [23/04/2008].

غير أن زرتمان يرى أن التعريفات المعطاة للتدخل العسكري والتي تنتشر في الأدبيات السياسية تتسم بالقصور لعدم اهتمامها بالتدخلات التي تحدث في كل مناطق العالم كما هو الحال في إفريقيا مثلا، وأن تعريف التدخل يرتبط بالسعي وراء المصلحة الوطنية و على تطور تراتبية القيم وتثمين الحاجات والأهداف والفرص وهذا يتوقف على القدرة على التدخل في الوقت الصحيح. ويميز زرتمان بين التقنيات العنفية وغير العنفية ، ويقدم التقنيات العنفية المستعملة أثناء التدخل كما هي موضحة في الجدول(02)

الجدول رقم :(2) أهداف التدخل العسكري

الوسيلة	الهدف
قوات نظامية	إسقاط سلطة الحكومة المستهدفة أو تغييرها
عصابات أو منظمات إرهابية	إضعاف السلطة باستهداف الحكومة

والأكيد أن هذه التقنيات العنيفة يمكن أن يصبح أكثر أهمية، إذا تزامنت مع عدم الاستقرار الداخلي والأزمات الاقتصادية وحتى الأزمات الإنسانية مما يشجع على عمليات التدخل من طرف القوى الكبرى أو القوى المتوسطة.

وحلل نايل ماكفرلن عام 1985 عددا من حالات التدخل العسكري في النزاعات السياسية الداخلية في العالم الثالث، محاولا تحديد أسباب، و أطراف ونتائج كل تدخل، هذه الحالات تتضمن تدخل الاتحاد السوفياتي سابقا وكوبا في أنغولا وفي إثيوبيا وتدخل تنزانيا في أوغندا وليبيا وفرنسا في التشاد، ولاحظ ماكفرلن تناميا لحدوث تدخلات لدول العالم الثالث في شؤون جيرانها وانخفاضا لقدرة القوى الكبرى على مراقبة مسار ونتائج النزاعات في العالم الثالث وعلاوة على ذلك التدخل العسكري ينفذ إما عن طريق الدور القتالي للجيش النظامي للقوة المتدخلة أو الأعمال غير النظامية ضد مصالح الدولة المتدخل فيها[1].

(1)HUGO SLIM , Military Intervention to Protect Human Rights: The Humanitarian Agency Perspective , Available online at : <http://www.jha.ac/articles/a084.htm> [01 / 12 /2006]

ويحدد ماكفرلن من خلال دراسته العوامل المفضية إلى التدخل و العوامل الكابحة للتدخل، والعوامل المثيرة للتدخل كما هو مبين في الجدول (3)

جدول رقم :(3) العوامل الكابحة والمثيرة للتدخلات العسكرية

	العوامل المساعدة على التدخل	العوامل الكابحة للتدخلات	العوامل المثيرة للتدخلات
الدولة المستهدفة	انقسام داخلي عميق في الدولة المستهدفة	استقرار داخلي في الدولة المستهدفة ومعارضة التدخل الأجنبي	استجابة لطلب فئات تعيش ظرفا صعبا في الدولة المستهدفة
المجتمع الدولي	عدم استقرار إقليمي انقسام ايديولوجي بين الدول في منطقة تشهد لا تناسقا في توزيع القوة	مخاطر تصعيد تتضمن تداخل قوى كبرى وتدخل مضاد من قبل قوى إقليمية كبرى بناء على قرارات الشرعية الدولية(القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة)	
الدولة المتدخلة	حكومة غير ديمقراطية حكومة عاجزة هيمنة المؤسسة العسكرية على صناعة القرار	حاجة القوة العسكرية للدولة المتدخلة لقدرات لوجيستية مما يولد ضغطا اقتصاديا وضغوطات داخلية أخرى كفقدان الدعم الشعبي أو مناهضة العمليات العسكرية	حالة تتضمن خطرا حقيقيا للفاعل الخارجي أو بروز فرصة جديدة إلى حد بعيد للفاعل الخارجي

وهكذا يبدو ماكفرلن قد حدد العديد من العوامل التي يمكن أن تعتبر كدوافع للتدخلات العسكرية كالتصنيف الايديولوجي وما يتبعه من ضغوطات، والبحث عن المكانة و استراتيجية التحرك المبنية على المصلحة الوطنية والمنافع الاقتصادية، و الاستجابة لنداءات تدخل تطلقها فئات أو جماعات تتعرض لمخاطر في دولة ما[1].

(1) Macfarlane Neil, Concept of Intervention. available online at: < http://www.Pugwash-org/reports/rcs.htm> [23/04/2008].

وفيما يتصل بمحصلات التدخل ماكفرلن يشدد على أن النجاح على المدى البعيد يقوم على استمرارية الحل السياسي، و درجة قوة القوى الداخلية في مواجهة القوى التي تريد أن يظل التدخل نشطا، و طبيعة المزايا السياسية والعسكرية التي يجنيها المتدخل، كنتيجة لتدخله، و معيار نجاح التدخل هو الاندماج الكلي بين المجتمع المستهدف وحصول المساندة الشعبية للجيش المتدخل الذي يجب أن يظهر براعته. ومما يزيد من احتمالية فشل التدخل نفقات الدفاع، وتزايد أعداد اللاجئين والمصابين، والنزوح الداخلي، والنفقات الاقتصادية، وبعبارة موجزة مظاهر ألللاستقرار في الدولة المستهدفة والأثر السلبي الذي يخلفه التدخل على مستوى العلاقات الدولية.

وعلى الرغم من وفرة التعريفات المتصلة بالتدخل العسكري إلا أنها لا تحظى بالإجماع خاصة وأن أهداف عمليات التدخل وأطرافه تختلف من حالة إلى أخرى والذي لا جدال فيه أن استعمال التدخل العسكري يمكن أن يكون من طرف دولة أو مجموعة دول في إطار تحقيق مصالحها .وهذا النوع يمكن تفسيره ضمن المنظار الواقعي للمصلحة الوطنية للأطراف المتدخلة، على عكس المنظار المثالي للتدخل، الذي يركز على الإطار الذي يمكن أن يتخذ التدخل ضمنه، ويضع ضوابط يمكن للدول من خلالها أن تضمن شرعية التدخل.كالتدخلات العسكرية المرتبطة بعمليات دعم السلام، حيث يكون الهدف الأسمى للتدخل العسكري في هذه الحالة. هو دعم السلم ، بنشر قوات مسلحة و خلق مناخ آمن، يتيح الفرصة لتقديم المساعدة المصاحبة للأزمات الإنسانية.[1]

إذن هناك مقاربتين فيما يتعلق بتوظيف القوة العسكرية في التدخلات الدولية المقاربة التقليدية والتي تحصر استعمال القوة العسكرية في كونها أداة إكراهية عند فشل الضغوطات الدبلوماسية والاقتصادية .والمقاربة الثانية الأكثر تطورا تقول بالاستعمال التدرجي للقوة العسكرية فيما يسمى بالعمليات الإنسانية كتسهيل تقديم المعونات الإنسانية وتوزيعها، ودعم المسارات الانتخابية، والسهر على نزع سلاح المجموعات أو الأطراف المتقاتلة، والمساهمة في التقليل من أخطار الألغام وبعبارة أخرى تصبح القوة العسكرية هي إحدى أدوات القوة اللينة المساهمة في التنمية و بناء السلام وتحقيق الأمن الإنساني .ونظرا للتباين بين المقاربتين نتج اختلاف حول مفهوم التدخل العسكري الإنساني وتضاربت الآراء بشأنه.

(1) Pearson, F.S., "Foreign Military Intervention and Domestic Disputes", International Studies Quarterly, Vol.18:3, September 1974, p 264

ثانيا :هل يمكن للتدخل العسكري أن يكون إنسانيا ؟

أدى استخدام القوة العسكرية بهدف منع ارتكاب الجرائم الصارخة ضد حقوق الإنسان إلى نشأة ضروب شتى من بواعث القلق، وإلى جانب القلق كان هناك نقاش حاد بين من يدافعون عن التدخل العسكري الإنساني وبين من يعارضونه مفهوما وممارسة.

ويرى الفريق المعارض لمفهوم التدخل العسكري الإنساني أن الإنسانية والقوة عنصرين مختلفين و يتموقعان طبيعيا متضادين بالقياس إلى قرب أحدهما من الآخر، وأن عبارة "عسكري إنساني" تمزج بين مقتربين، يضعف كل منهما الآخر، فالأول(العسكري)غير متبادل وإقصائي و يؤخذ تحت موقف التورط في الجريمة والعنف. والثاني (الإنساني) يقوم على استقلالية الفعل الإنساني، الذي يعتبر نشاطا سلميا في جوهره وليس وسيلة لمنع استخدام العنف أو اللجوء إليه لحسم النزاعات .ويعتمد على مبادئ النزاهة و الحياد وعدم التمييز.

ومن بين الجهات الأكثر معارضة لإضفاء أي طابع عسكري على كلمة إنساني نجد الوكالات والمنظمات الإنسانية والعاملون في المجال الإنساني بصفة عامة فنجد مثلا دانيال كوكوز يقول أن ": العبارة تذهب إلى ما وراء سؤال بسيط في علم الدلالة وهي في الواقع مميتة(مهلكة) بسرعة، و أثناء الحرب التي تميزها الرغبة في تغيير ميزان القوى باستعمال القوة،كلمة إنساني غير قابلة للتطبيق"[1] .

ويذهب توبي بورتر إلى:" أن الفاعل الإنساني المسيطر إذا كان طرفا في النزاع فإنه نقيض الفاعل النزيه .وبذلك، الاستجابة ستكون غير متجانسة وتظهر نتيجة النزاع وأدواته السياسية المساعدة، في خلق ضحية غير مستحقة[2].

---

(1)HUGO SLIM , Military Intervention to Protect Human Rights: The Humanitarian Agency Perspective , Available online at : <http://www.jha.ac/articles/a084.htm> [01 / 12 /2006]

(2) Porter Toby, The Partiality of Humanitarian Assistance: Kosovo in Comparative Perspective, Journal of **Humanitarian Assistance** (2000), Available online at : <www.jha.ac/articles/a057htm. > [16 / 01 /2007].

و الفكرة الأولى التي ظهرت بقوة في نقاش الوكالات الإنسانية للتدخل العسكري الدولي هي استعمال– وعند بعض الوكالات إساءة استعمال– مصطلح الإنسانية كصفة لوصف الاستعمال الدولي للقوة في عبارة "التدخل العسكري الإنساني" وازداد هذا الاهتمام عندما استعمل الناتو مصطلح" الحرب الإنسانية" لوصف قصف كوسوفو وصربيا سنة 1999 أي أنها تتخوف من تدخل القوات العسكرية الدولية مباشرة في أنشطة الوكالات الإنسانية، وتتجاوز بذلك حلبتها عندما تظهر على الصورة مبكرا و تأخذ أدوارا في التزويد بالمياه، والوقاية والصحة وغيرها من الخدمات الإنسانية.

وتعتمد الوكالات الإنسانية في عملها على مبدأ الإنسانية، ووفقا لهذا المبدأ فإن المساعدة الإنسانية لا يمكن أن تفرض من قبل المنظمات الإنسانية، لأنه إذا كان بإمكان المنظمات الإنسانية استعمال القوة العسكرية، وما يتبعه من قتل للأفراد وجرحهم لإنقاذ الضحايا، فإن المساعدة الإنسانية تفقد معناها ومبررها والتساهل في قبول التدخل العسكري الإنساني–حسبها– يتسبب في خلق جو من الريبة والشك في العلاقات الدولية، ويلحق الضرر بمجمل نظام الأمن الذي وضع بالاستناد إلى ميثاق الأمم المتحدة[1].

لكن المؤيدين لمفهوم التدخل العسكري الإنساني يرون أن المنظمات والوكالات الإنسانية ليست مالكة أو مؤتمنة حصرياً على القيم التي تنشرها، فقد جاء في تصريح لوزير الدفاع الأمريكي الأسبق كولن باويل في أكتوبر2001:" أريد فعلاً التأكّد من أننا نقيم أفضل العلاقات مع المنظمات غير الحكومية، التي نعتبرها مصدراً مضاعفاً للقوى وجزءاً مهماً جداً من فريق الصراع التابع لنا [...].لأننا مرتبطون جميعنا بالهدف نفسه، وهو مساعدة الإنسانية، ومساعدة كل رجل وامرأة بحاجة للمساعدة في العالم، كلّ جائع، [...] منح الجميع إمكانية الحلم بمستقبل أكثر إشراقا"[2].

ما يشير إليه هذا التصريح أنه يجب على المنظمات والوكالات الإنسانية أن تنضم إلى التحالفات التي تعمل على تنفيذ أو دعم الحقوق التي تعتبر قيماً بحد ذاتها كالحق بالصحة والعلم والإنماء وحقوق الطفل وحقوق المرأة...الخ، وعليها منطقياً أن تعمل على دعم التحالف العسكري الذي يمثّلها.

(1)بوجلال صلاح الدين، **الحق في المساعدة الإنسانية:دراسة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان**،الاسكندرية،دار الفكر الجامعي،2008،ص80.

(2)روني برومان، **اللاوعي الكولونيالي من "مهمة التمدين"إلى التدخل الإنساني**،**الحوار المتمدن**، العدد1333، 2005/9/30.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى كل الوكالات الإنسانية تنتهج الموافقة على استعمال القوة العسكرية في جريدة » أطباء بلا حدود « الدولية كاستجابة شرعية لإنهاء الإبادة الجماعية، وهذا ما عبرت عنه منظمة "أطباء بلا حدود" في جريدة لومند أثناء المجازر المرتكبة في روندا بالقول:" لن نوقف مجازر الإبادة بالأطباء[1]" وأكثر الوكالات الإنسانية أيضا تعتقد بضرورة إضافة قيمة خبراتها في أي موضع تتدخل فيه القوات العسكرية في أعمال الإغاثة لضمان مستوى نوعي لكل من مسار ومردود القوى العسكرية.

وفي هذا الصدد ظهر اتجاه مؤيد للتدخل الإنساني باستخدام القوة، وقد عبرت عن ذلك المفوضة السامية لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة "صادكو أوجاتا"حين دعت إلى:" أنه لا ينبغي الاعتماد على العمل الفردي للوكالات الإنسانية وسط نزاعات مسيسة وعنيفة، لذلك يجب خلق مناخ أكثر أمنا للعمليات الإنسانية وذلك لن يتم– حسب رأيها –إلا بدعم من القوات العسكرية الدولية[2]".

ومع تكرر حالات التدخل في فترة ما بعد الحرب الباردة شرع الدبلوماسيون والزعماء والمفكرون في كل مكان يسألون أنفسهم من جديد، عما إذا كان من اللائق بالنسبة لتحالف من الدول أو بالنسبة للمجتمع الدولي برمته أن يتدخل حين يتبدى لنا أن دولة ما تتمتع بالسيادة غير قادرة أو غير راغبة في الدفاع عن مواطنيها ضد الإبادة الجماعية، أو جرائم الحرب، أو التطهير العرقي؟

ويتمثل نموذج على هذا النوع من التفكير، في الجدال الذي دار سنة 1996 حول اقتراح كندي بالتدخل الإنساني في ما كان آنذاك زائير الشرقية لحماية ملايين اللاجئين الهوتيين الذين كانوا يتعرضون لخطر هجمات القوات الراوندية التي يقودها التوتسيون ولخطر مد وجزر الحرب الأهلية الزائيرية .حاجج الكنديون بأن حقوق السكان المدنيين تفوق وزناً أية اعتبارات أخرى، بما فيها الأثر الذي قد يتركه مثل ذاك التدخل العسكري الإنساني على الصراع السياسي الذي كان دائراً آنذاك في زائير .وكان الذين حاججوا ضد التدخل يقولون عملياً إن الضرورات الإنسانية وحدها لا تبرر مثل ذاك التدخل الخارجي .فقد كان ميثاق الأمم المتحدة حسبهم مصمماً بحيث يمنع استخدام القوة عبر الحدود الوطنية إلا في حالة الدفاع عن النفس وفرض الإجراءات التي يأمر مجلس الأمن.

(1) HUGO SLIM, Op.Cit.

(2) قاسم، مسعد عبد الرحمن زيدان، **تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي**.

.الإسكندرية :دار الجامعة الجديدة للنشر،2003 ،ص443.

وهذا يعني أن حقوق الإنسان والديمقراطية ليست بالأسس المقبولة للتدخل العسكري.

وحاجج آخرون أيضاً محذرين من أن التنبؤ بأثر التدخل العسكري الإنساني على المدى البعيد مليء هو نفسه بالشك .ذلك أن التدخل العسكري قد يفيد على المستوى المحلي، إلا أنه قد يلحق الضرر بالقواعد التي تحكم العلاقات الدولية .

وهناك مبعث قلق شائع آخر، وهو أن التدخل العسكري الإنساني قد يستخدم ذريعة للمغامرات العسكرية التي تهدف إلى تحقيق أهداف أخرى .وهذا ما تتخوف منه دول العالم الثالث خاصة، وكثير من مفكريها يحذرون من سوء استخدام اسم حقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار يرى الدكتور حلمي شعراوي مدير مركز البحوث العربية والإفريقية في القاهرة، وأحد الخبراء البارزين في الشؤون الأفريقية .أن مبدأ استخدام القوة على مستوى عالمي وإعطائه معنى" إنساني"ارتبط في الأصل بالتوسع الرأسمالي العالمي والظاهرة الاستعمارية .وعلينا أن نتذكر ما كان يطلق عليه "رسالة الرجل الأبيض" و"الرسالة الحضارية"[1].

ومن هنا فان الاستعمار في ذاته ظاهرة ارتبطت بالتبرير للعنف والقوة بالاستعانة بمفاهيم"رسالية". ولكن الفكر الإنساني آنذاك كان بإمكانه إدانة الاستعمار بسهولة، وعندما حدث الاستقطاب بين معسكرين رأسمالي واشتراكي أصبح التدخل محدودا ,وحصل العنف الثوري التحريري للشعوب المستعمرة ضد الاستعمار على شرعيته، أي حق الكفاح المسلح ضد الاستعمار آنذاك استطاعت الإنسانية أن ترد على قوة التدخل الاستعماري بقوة التحرر الوطني.

لكن مع التحول إلى القطبية الأحادية .و عسكرة العولمة وما صحبها من تقدم صناعة السلاح في المرحلة التي نعيشها الآن، أصبح مبدأ التدخل قائما سواء وافق المجتمع الدولي أم لا، وبقيت ذهنية "المهمة التمدينية" حيّة بالرغم من اختفاء الظاهرة الاستعمارية .أي إننا عرفنا إعادة صياغة لمبدأ التدخل ومحاولة عقلنته وتبريره تحت ذريعة الاعتبارات الإنسانية .وجرى اشتقاق مصطلح "التدخل العسكري الإنساني "لأداء هذه المهمة التبريرية[2].

---

(1)حلمي الشعراوي،**فرص التدخل تتحقق مع فشل الدولة الوطنية** ،صحيفة الوقت،2006، على الرابط الالكتروني:.http/www.alwaqt.com/art

(2)نفس المرجع.

والتساؤل المطروح هنا هو هل فعلا أن هذه "المهمة التبريرية" يمكن أن تفسر تبنى أطراف وجهات معينة لمفهوم" التدخل العسكري الإنساني "وهل من المنطقي كذلك أن تكون حجة لرفض المفهوم وعدم السعي لتعريفه أو توضيحه من طرف جهات أخرى ؟

ومن خلال استعراض أبرز أوجه النقاش الدائر حول إثبات وجود مفهوم التدخل العسكري الإنساني من عدمه ، يتضح أن التدخل العسكري الإنساني يبدو للبعض متناقضا أو يحمل مفارقة، بناء على تساؤلهم كيف يمكن للقوة العسكرية العدوانية أن تصبح إنسانية، وهم بذلك لا يدركون أساسا أن العبارة تحيل إلى المبرر الأساسي للتدخل، أقول الأساسي لأنه يجب التسليم بامتزاج المبررات و التدخل الذي تسئ فيه قوات أجنبية استعمال قواتها ويتم فيه تغليب العسكري على الإنساني ليس مثالا عن التدخل الإنساني المقصود أو المنشود.

لذلك يرى الباحث أن النقاش الجاد لأهمية التدخل و للأخطار المعلنة و الخفية عند مباشرة هذا التدخل الذي يعتزم أن يكون إنسانيا أو الإحجام عنه، بحاجة لمصطلح معجمي لنقاشه.

و لا يفترض التقدم .في النقاش أو النجاح فيه في حالة غياب هذا المصطلح الذي لا تمنع المواقف المتخذة بشأنه أو المخاوف المتعلقة بحدوثه، من التعامل العلمي معه والسعي إلى تعريفه .واتخاذ موقف موضوعي بشأنه.هذا المصطلح أو المفهوم هو التدخل العسكري الإنساني .الذي يحتاج بالتأكيد إلى مزيد من التعريف والتوضيح.

ثانيا: تعريف التدخل العسكري الإنساني.

التدخل العسكري الإنساني- كما رأينا -واحد من المفاهيم المثيرة للجدل في عالم السياسة، وهو غير متفق عليه على نحو مشترك، وقدمت بشأنه تعريفات عدة يمكن أن نسوق أهمها فيما يأتي:

يرى ج.ل .هولزغرف أن التدخل العسكري الإنساني يعرف على أنه:

"التهديد بالقوة أو استعمالها ضد دولة ما من طرف دولة أو مجموعة دول،بهدف منع أو إيقاف الانتهاك الخطير والمنتشر للحقوق الإنسانية الأساسية للأفراد حتى لو كانوا من مواطني الدولة التي تمارس أو تطبق عليها القوة و دون ترخيص منها"[1]

(1) j. l. holzgrefe, **The humanitarian intervention debate**. In: J. L. Holzgrefe and Robert O. Keohane, Humanitarian Intervention: Ethical, Legal, and Political Dilemmas, New York, Cambridge University Press 2003, p18.

ويتضح من تعريف زغرف أنه يتعمد إقصاء أو استبعاد نوعين من السلوك يستعملان بترابط مع مفهوم التدخل العسكري الإنساني، وهما التدخل غير القسري، كاستعمال الضغط الاقتصادي أو الدبلوماسي أو أي عقوبات أخرى والتدخل القسري الهادف إلى حماية أو إنقاذ مواطني الدولة المتدخلة نفسها.

ويميز فرناندو . ر .تيزون بين التدخل العسكري الإنساني المقبول وغير المقبول ويعرف المقبول منه على أنه:" الاستعمال الدولي المناسب للقوة أو التهديدات والمتخذ مبدئيا من طرف دولة تحررية أو تحالف، يهدف إلى إنهاء حالات الاستبداد و أو الفوضى .ويكون مرحبا به من طرف ضحايا هذه الحالات[1].

وما يستوقفنا في تعريف تيزون هو استعماله لعبارة تثير الكثير من الإشكالات وهي"الدولة التحررية"، إذ يصعب علينا عمليا تحديد المعايير المميزة لهذه الدولة التحررية، ويكون من السهل عندئذ الاعتراض على أي تدخل عسكري إنساني بحجة أن معايير التحررية لا تنطبق على هذه الدولة أو تلك التي ترغب في مباشرة هذا النوع من التدخل.

ويعرفه جينفر.م .والش على في كتابه "التدخل الإنساني والعلاقات الدولية أنه:"التدخل القسري في الشؤون الداخلية لدولة ما، والذي يشمل استعمال القوة المسلحة بهدف وقف الضرر الجسيم الذي يمس حقوق الإنسان أو الحيلولة دون انتشار المعاناة الإنسانية وامتدادها"[2].

أما حسن رحموني فيرى أن التدخل العسكري الإنساني يتوقف على:"استعمال قوات مسلحة خارجية ضد دولة ذات سيادة من أجل وقف حكومتها عن المعاملة السيئة لمواطنيها، إنه يتضمن أيضا استعمال القوة لوقف انتهاك حقوق الإنسان من طرف مجموعة ضد أقلية أو مجموعات عرقية أخرى، إنه يبدو أيضا كحرب عادلة[3].

(1) Fernando r. teôsn, **The liberal case for humanitarian intervention**. In: J. L. Holzgrefe and Robert O. Keohane, Op .cit. p 94.
(2) Jennifer M. Welsh, Humanitarian Intervention and International Relations, New York, Oxford University Press, 2004, p 3.
(3) Faith Rose (Rapporteur), Humanitarian **Intervention and the Middle East: A Moral and Security Imperative,Center for Middle East Development** .p 4. available online at:

<www.international.ucla.edu/cmed/publications/article.asp> . [12 / 01 /2009]

ويعرفه دانيال أرشيبيجي على أنه:" التدخل العسكري في منطقة معينة بهدف إنقاذ شعب من مجازر أو انتهاكات كبرى لحقوق الإنسان ويتم التدخل ويدعم بواسطة مؤسسات خارجية و دون موافقة الحكومة الشرعية ".ويؤكد دانيال أرشيبيجي على أن الانتقائية والتمييز في ممارسة عمليات التدخل لا تضعفان فقط من السلطة الشرعية للتدخل بل من فعاليته أيضا"[1].

أما لاس أوبنهايم فيعرف التدخل العسكري الإنساني بأنه :"التدخل الذي يستخدم القوة باسم الإنسانية لوقف ما درجت عليه دولة ما من اضطهاد لرعاياها وارتكابها لأعمال وحشية وقاسية ضدهم يهتز لها ضمير البشرية، الأمر الذي يسوغ التدخل قانونيا لوقف تلك الأعمال".

و يقدم توماس فرانك تعريفه للتدخل العسكري الإنساني بأنه يقوم على "استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها، من قبل دولة أو مجموعة من الدول أو بمعرفة هيئة دولية بغرض حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات الصارخة التي تقوم بها دولة ضد مواطنيها بطريقة فيها إنكار لحقوقهم بشكل يصدم الإنسانية[2].

ويلاحظ على هذين التعريفين الأخيرين أنهما يستعملان عبارات يصعب تحديدها أو ضبطها علميا بدقة كـــ :"ضمير البشرية"و"الإنسانية" ولكنهما يشيران بذلك ضمنا إلى المبررات الأخلاقية والإنسانية التي تستند إليها عمليات التدخل العسكري الإنساني.

وإجمالا فإن كل التعريفات السابقة لمفهوم التدخل العسكري الإنساني، لا تشير إلى المساعدات المقدمة في الكوارث الطبيعية، كالمساهمة في عمليات الإغاثة وانتشال الجثث، وتقديم العون الطبي للمنكوبين لدرء خطر انتشار الأوبئة الفتاكة أو إرسال فرق متطوعين متخصصين في إزالة الأنقاض والبحث عن الأحياء والمساهمة بالمواد الغذائية والطبية وتوزيعها، هذه المساعدات سيكون من الأفضل علميا وصفها بعمليات المساندة أو الإغاثة الإنسانية، وهي

(1) Daniele Archibugi, **Cosmopolitan Guidelines for Humanitarian Intervention**, P4

(2) محمد يعقوب عبد الرحمن،مرجع سابق،ص21.

تتميز عموما بالخصائص الآتية :

*أنها طوعية وليست قسرية .
*تتم بالتنسيق مع الدولة المتضررة المعنية .
*لا تهدف إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المعنية سياسيا أو عسكريا.
*أنها مشاركة تالية لكارثة طبيعية.
*ليست لها أي مهام قتالية، ومدة المهمة تتوقف على طبيعة وحجم الكارثة ومدى الحاجة إليها.

ومثل هذه الخصائص تعني أننا أمام مهمة دولية ذات طبيعة خاصة لا علاقة لها بالتدخل العسكري الإنساني .وهنا علينا أن ندرك أن المفاهيم المندرجة تحت مفهوم أمن الإنسانية أو الأمن الإنساني، والتي تبزغ مع كل كارثة طبيعية كبرى تختلف من الناحية القانونية والمعنوية والسياسية عن مفهوم التدخل العسكري الإنساني الذي راج في السنوات الأخيرة .والذي لا يشترط فيه موافقة الحكومة الشرعية القائمة، أو يتم في حالة عدم وجود حكومة بالأساس، أو اعتبارها في بعض الأحيان غير شرعية جزئيا أو كليا .كما هو الحال في الحروب الأهلية والثورات و حالات الانفصال.

والتدخل العسكري الإنساني مضبوط أيضا بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان كالمذابح والإبادات الجماعية، وليس معنيا بتدعيم كل حقوق الإنسان.

أما فكرة أن شعبا ما يجب إنقاذه -والتي ركزت عليها جل التعريفات السابقة تنطبق على الأقليات التي تعاني من اضطهاد الأكثرية، أو العنف السياسي غير الضروري، والذي يمارسه طرف ضد آخر، أو تمارسه الأطراف ضد بعضها البعض والمتضمن دلالة عرقية أو إثنية[1].

وعموما يمكن النظر إلى العلاقة بين مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم التدخل العسكري الإنساني من زاويتين، تتمثل الأولى في أنه يمكن النظر إلى مفهوم الأمن الإنساني في سياق كونه جزءًا من منظومة المفاهيم الغربية، ومن بينها مفهوم التدخل العسكري الإنساني، والتي أصبحت تستخدم كأدوات للتفاوض والسيطرة على الدول النامية. أما الأمر الثاني الذي يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد، فيتمثل في تبني بعض الدول والهيئات للتدخل العسكري الإنساني كأحد أدوات تحقيق الأمن الإنساني، في المناطق التي تعانى من أزمات وصراعات وهو ما يتطلب تفسيرا لهذا الأمر في ضوء دوافع تلك الدول.

(1) محمد يعقوب عبد الرحمن،مرجع سابق،ص23.

تأسيسا على ما سبق، وعلى الرغم من الكثير من التحفظات التي أبداها البعض بالنسبة إلى تقبلهم لمفهوم "التدخل العسكري الإنساني" ، كآلية لضمان احترام حقوق الإنسان، إلا أننا نخلص إلى القول إن الحديث عن مثل هذا التدخل تدخل عسكري إنساني"، قد أضحى أمرا واقعا اليوم .وحتى إن كان المفهوم حديثا فإن فهم حقيقته في واقع العلاقات الدولية اليوم، يحتم علينا العودة إلى ماضي هذه الظاهرة والوقوف بإيجاز عند أهم المحطات التاريخية التي مرت بها.

ثالثا: التطور التاريخي للتدخل العسكري الإنساني.

يتبوأ مفهوم التدخل العسكري الإنساني حاليا منزلة طلائعية في الخطابين السياسي والقانوني، كما أنه يظهر في الكثير من المداخلات القانونية والسياسية ذات الطابع الدولي، غير أن هذا لا يعني أن هذه المفهوم وليد السياق الزمني المعاصر، بل إن له خلفية تاريخية طويلة ، يعد الرجوع إليها أمرا ضروريا إذا ما أردنا أن نؤصل فعلا لمفهوم التدخل العسكري الإنساني .لذلك سنتتبع التطور التاريخي لمفهوم التدخل العسكري الإنساني من خلال محطات تاريخية نفصلها كما يأتي:

1- التدخل العسكري الإنساني قبل الحرب العالمية الأولى

لا تعتبر الفكرة الداعية لاتخاذ عدد من التدابير العسكرية من قبل دولة أو أكثر بصورة منفردة، في مواجهة دولة أخرى بسبب انتهاك هذه الأخيرة للحقوق الأساسية لمواطنيها انتهاكا جسيما، فكرة حديثة أو معاصرة.

ولعل فكرة التدخل لصالح الإنسانية تجد بداياتها في فكر القديس أوغسطين(354–430) والقديس توما الاكويني (1224–1274) حيث كرس كل منهما فكرة الحرب العادلة.

إلا أن الفكرة برزت بصورة واضحة ومستقلة لدى فرونسيسكو دوفيتوريا(1483–1546) الذي استند إلى مفهوم الحرب العادلة ليؤكد بأن معاملة ملك ما لرعاياه بصورة مجحفة وغير عادلة، تسمح للملوك الآخرين باللجوء إلى عمل عسكري ضد الملك المضطهد لرعاياه[1].

(1) محمد خليل موسى، **التدخل الإنساني ومشروعية اللجوء المنفرد إلى القوة** ،مجلة المنارة،المجلد7،العدد3، 2001، ص131.

ومع معاهدة ويستفاليا عام 1648م ونهاية الحروب الدينية الطويلة في أوربا أصبح النظام الدولي قائما على ما أصبح يعرف بالدولة الوطنية، في هذه الأثناء أخذ مبدأ السيادة الوطنية بالبروز والتسيد على مجمل التفاعلات الدولية وقد عاصر هذا التحول هيغو غروسيوس الذي كان من أبرز منظري العلاقات الدولية في تلك الفترة، والذي قام إلى جانب أصحاب المذهب الطبيعي بإدخال فكرة التدخل العسكري الإنساني إلى نطاق القانون الدولي، فقد اعتبر غروسيوس بأن دولة ما يمكنها اللجوء إلى العمل العسكري عندما يضطهد ملك معين رعاياه بسبب دينهم بصورة لا يقبلها أي إنسان.

وقد أكد كل من كريستيان وولف وايمريك دوفاتال في القرن 18 م بأن الملك عند إساءته معاملة شعبه، وإمعانه في انتهاك القوانين الأساسية بشكل لا يمكن تحمله، تملك كل قوة أجنبية الحق في إنقاذ هذا الشعب المضطهد إذا ما طلب منها المساعدة.ولقد كانت أفكار هؤلاء الفقهاء خلال هذه الفترة مبنية على فكرة القانون الطبيعي، والتي كانت تشكل أساس القانون الدولي عموما[1].

ويمكن القول بأن غالبية الفقهاء في أوربا أصبحوا يقرون "بالحق في التدخل لصالح الإنسانية "مع نهاية القرن التاسع عشر، فقد لقي " التدخل لصالح الإنسانية" مع نهاية القرن التاسع عشر قبولا لدى الفقهاء الوضعيين الذين حلوا محل فقهاء القانون الطبيعي .يقف في مقدمة هؤلاء الفقهاء الوضعيين أوبنهايم الذي كرس في كتاباته فكرة "الرأي العام العالمي "في إطار التدخل لصالح الإنسانية لقد منح أوبنهايم في الحالة التي يتعرض فيها مواطنو دولة معينة إلى معاملة قاسية ومخالفة لمبادئ الإنسانية، الرأي العام العالمي إمكانية حث الدول الكبرى للتدخل، بهدف إرغام الدولة المعنية على إقامة نظام قانوني يحمي مواطنيها ويتفق مع مبادئ الحضارة المعاصرة، داخل حدودها الإقليمية.

ومع بداية القرن العشرين ساهم أنطوان روجيه في تطوير نظرية التدخل لصالح الإنسانية،إذ أكد بأن الدول قد غدت واعية اليوم وبصورة متزايدة ليست منعزلة عن غيرها، فهي إذا كانت تتمتع بالاستقلال الكامل والحرية التامة داخل حدودها الإقليمية، إلا إنها– في الوقت ذاته– أعضاء في مجتمع دولي، فالدول تقع على كاهلها الواجبات ذاتها في مواجهة الأفراد، مما يدفع المجتمع الدولي لأن لا يتسامح البتة مع الممارسات الفظيعة التي تصدر عن حكومات بعض الدول[2].

---

(1) محمد خليل موسى، **التدخل الإنساني ومشروعية اللجوء المنفرد إلى القوة** ،مجلة المنارة،المجلد7،العدد3، 2001، ص133.

(2)نفس المرجع،ص132.

والواضح مما سبق أن هذا الاتجاه الفكري ينطلق من مبدأ مفاده أن كل عضو في المجتمع الدولي يمكن أن يقوم بمفرده أو من خلال مجموعة من الدول، بالحكم على سلوك دولة أخرى، فإذا ما تأكد أن هذه الدولة ترتكب جرائم ضد الإنسانية وتعرض مواطنيها للقسوة والعنف منتهكة بذلك حقوقهم الأساسية، جاز للدولة أن تتدخل لوضع حد لهذه الممارسات اللاإنسانية.

وقد تم اللجوء لنظرية "التدخل لصالح الإنسانية" بشكل واسع خاصة من جانب الدول الأوربية العظمى، فقد عرفت هذه الدول في ممارساتها العملية فكرة "التدخل لصالح الإنسانية" منذ بداية القرن السادس عشر، فقد قامت فرنسا بدور الحامي للجماعات الكاثوليكية المقيمة في الأقاليم الخاضعة لسلطان الدولة العثمانية بهدف حماية حرياتهم الدينية حسبها، وأخذت التدخلات شكلا أكثر عمقا ورسوخا منذ القرن التاسع عشر، فقد تدخلت كل من فرنسا، بريطانيا وروسيا أكثر من مرة في أقاليم كانت خاضعة للدولة العثمانية، بحجة حماية رعايا الدولة العثمانية من المسيحيين من انتهاكات دولتهم لحقوقهم، وقد كانت هذه التدخلات في الغالب تؤدي إلى تغيرات على الأرض وتؤدي إلى نشوء دول جديدة.

ومن نماذج هذا التدخل تدخل كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا في اليونان (1827–1830) وفي البوسنة والهرسك (1876) وفي سوريا عام1860 إذ تم إجبار السلطان العثماني على قبول إرسال قوات أوربية قوامها 12000 جندي تحت حجة تهدئة الأوضاع في سوريا، وقد قدمت فرنسا وقتها6000 جندي .وبعيدا عن القارة الأوربية تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في كوبا عام 1898م[1].

والملاحظ أن تلك التدخلات كانت مرتبطة في المقام الأول بالمصالح السياسية للدول التي قامت بالتدخلات .فالتدخلات التي باشرتها الدول الأوربية في مواجهة الدولة العثمانية يمكن النظر إليها باعتبارها إحدى مظاهر النزاع بين الطرفين وبذلك تبدو البواعث الإنسانية التي تم تقديمها لممارسة هذه التدخلات تبدو محل شبه ونقاش، والتدخل الأمريكي في كوبا 1898 يمثل سابقة واضحة في هذا الصدد فقد برره الكونجرس الأمريكي بمقتضيات الدفاع عن المصالح الأمريكية.

(1) Stefan L□ wl *The concept of Humanitarian Intervention at the beginning of the 21st century, TheHistory, Tradition, Evolution and an Outlook,* A graduate thesis in partial fulfilment of the masters degree in Public International Law, Faculty of Law, University of Lund, Sweden, 2000, p 4.

2-التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بين الحربين العالميتين

كان هذا هو وضع التدخل العسكري الإنساني في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى وتأسيس عصبة الأمم، حيث أصبح التدخل الدولي الإنساني يتضائل تدرجيا في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى وقيام عصبة الأمم.

أما في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى فقد بقي التدخل محصورا في نطاق حماية الأقليات، ولم تكن فكرة حقوق الإنسان مقبولة في الفكر القانوني بشكل عام، وألقي عبء حماية الأقليات على عاتق عصبة الأمم، فأصبحت بذلك مسألة حقوق الإنسان مسألة تهم سائر الجماعة الدولية ممثلة في عصبة الأمم.

غير أنه وعلى الرغم من أنه قد أوكل إلى عصبة الأمم حماية حقوق الأقليات إلا أن عهد العصبة لم يشر إلى التدخل الإنساني لا بالمنع ولا بالإباحة، ولم تكن هناك نصوص خاصة تتعلق بحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

وقد تراجعت عمليات" التدخل الإنساني "ما بين الحربين العالميتين، حيث اقتصر على حالات قليلة مقارنة مع فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، وقد يعود ذلك إلى أن هذه التدخلات كانت السبب الرئيس في اندلاع الحرب، ولتجنب حدوث حروب جديدة لا بد من تجنب حدوث تدخلات جديدة باسم الإنسانية.

3-التدخل العسكري الإنساني في فترة الحرب الباردة

بعد الحرب العالمية الثانية أخذ مبدأ "عدم التدخل"مكانة هامة في العلاقات الدولية وفي الوقت ذاته حصل الانعطاف الفعلي لحقوق الإنسان في بعدها الدولي حيث تضمن ميثاق الأمم المتحدة النص على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا (المادة 1–3) باعتبار ذلك واحدا من مقاصد هيئة الأمم المتحدة ومبادئها، ومنذ إنشاء الأمم المتحدة تم التوصل في إطارها على ما يزيد عن 90 وثيقة تتناول حقوق الإنسان من زوايا مختلفة بحيث شملت مختلف الجوانب في الحرب والسلم.

وفي الفترة ما بين عامي 1945 و 1989م تم تسجيل عدد من التدخلات الدولية لإعتبارات إنسانية، وقد تميزت بعض التدخلات التي شهدتها هذه الفترة بمشاركة الأمم المتحدة، مثل التدخل الدولي في الكونغو سنوات 1960.1964.1978 والتدخل في قبرص في منتصف الستينيات[1].

(1) احمد الرشيدي، **حقوق الإنسان،دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق** ،القاهرة،مكتبة الشروق الدولية،2003،ص254.

ويبدو أن تراجع التدخلات الدولية لاعتبارات إنسانية في هذه الفترة، إنما مرجعه إلى حالة التوازن التي كان يعيشها العالم خلال فترة الحرب الباردة ومعظم التدخلات إما باشرتها الدول الاستعمارية السابقة في الأقاليم التي كانت خاضعة لسيطرتها وإما أنها قد تمت في إطار الصراع التقليدي بين دول الجوار وحتى التدخلات التي تمت قوبلت حينها بالإدانة الشديدة من قبل أعضاء المجموعة الدولية لاعتبارها انتهاكا لمبدأ عد التدخل في الشؤون الداخلية للدول والمنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

4-التدخل العسكري الإنساني في تسعينيات القرن العشرين

نتيجة انهيار المنظومة الاشتراكية وما نتج عنها من تغيرات سياسية، فقد جرى تبني مفهوم حقوق الإنسان ومبادئها على نطاق واسع، حيث تحولت بلدان تلك المنظومة إلى الانفتاح واقتصاد السوق والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ولم يقتصر الأمر على تلك البلدان بل تخطاها إلى بلدان العالم الثالث حيث بلغ عدد الدول التيأصبح لديها شكل من أشكال الحكم الديمقراطي 104 دولة بعد أن كان لا يزيد عن 60 دولة عام 1990[1].

ويمكن القول أن التحول نحو الديمقراطية في الحكم، والتي تتضمن ضمانات فعلية لاحترام حقوق الإنسان، بات يشكل إحدى الموجات الكبرى التي يشهدها العالم المعاصر،وفي هذه الأجواء اعتبر مجلس الأمن في البيان الصادر عن قمته المنعقدة في 31 ديسمبر 1992 المصادر غير العسكرية لعدم الاستقرار في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية، تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ولاحظ أعضاء المجلس " أن مهام الأمم المتحدة قد زادت واتسع نطاقها في السنوات الأخيرة فعمليات مراقبة الانتخابات والتحقق من احترام حقوق الإنسان وإعادة اللاجئين إلى وطنهم أصبحت جزء لا يتجزأ من الجهود التي يبذلها المجلس لصون السلم والأمن الدوليين".

(1) أنظر:تقرير التنمية البشرية 1992،**برنامج الامم المتحدة الإنمائي** ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1992، ص51.

وفي القمة نفسها اقترح الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب تعديل ميثاق الأمم المتحدة بحيث تصبح الشؤون المتعلقة بحقوق الإنسان من اختصاص المنظمة وليس شأنا داخليا يعود لكل دولة، وقد وافق رؤساء جميع الدول الذين حضروا المؤتمر على هذا الاقتراح باستثناء رئيس وزراء الصين[1].

وهو ما يعكس التطور الواسع في مجال حقوق الإنسان خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي.مما فتح المجال لعدد من التدخلات الدولية التي جاءت بمبررات إنسانية واتخذت طابعا جماعيا سواء أوقع تحت مظلة الأمم المتحدة أو منظمة إقليمية أو تحت إقليمية أو تم من قبل تحالف مؤقت يضم عددا من الدول وتتزعمه دولة كبرى.

ومن أمثلة التدخل في هذه الفترة التدخل في شمال العراق بدعوى حماية الأكراد عام 1991 ، وفي الصومال عام1992 ، وفي هاييتي عام 1993 ، وفي روندا عام 1994 وفي إقليم كوسوفو عام 1999 ، وفي إقليم تيمور الشرقية عام 1999 .

وقد بدأ في هذه الفترة ظهور مصطلحات من قبيل " الحرب الإنسانية" وحتى القصف الإنساني ، مما أثار العديد من الإشكالات والتساؤلات على المستويين السياسي والقانوني.غير أنه مع ذلك عزز فكرة الربط بين احترام حقوق الإنسان وحفظ السلم والأمن الدوليين من خلال عمليات التدخل العسكري الإنساني.

المبحث الثاني :التأسيس النظري لمفهوم التدخل العسكري الإنساني

ترجع الكثير من الدراسات والأبحاث المتعلقة بالتدخل العسكري الإنساني الأصول النظرية الأولى لهذا المفهوم إلى نظرية الحرب العادلة، ففكرة التدخل العسكري الإنساني -على هذا الأساس -تعبير عصري عن فكرة، أطرها فقهاء القانون الكنسي هي فكرة الحرب العادلة .ثم أخذت في التطور إلى أن وصلت للشكل الذي هي عليه الآن، بفضل جهود كثير من المنظرين ينتمي أغلبهم إلى المهتمين بالمقاربات النظرية في دراسة العلاقات الدولية.

(1)جورج ديب، **النظام الدولي الجديد وأثره على :الأمن الدولي والأقليمي** ،المفاوضات العربية الإسرائيلية،حقوق الانسان،مجلة دراسات دولية،بيروت،عدد01، 1992، ص 6.5.

المطلب الأول :نظرية الحرب العادلة :عودة لأصول التدخل العسكري الإنساني

لنظرية الحرب العادلة تاريخ طويل، يمكن إرجاعه إلى كل من سانت أوغسطين(354–430) ثم توماس الأكويني(1224–1274) وذلك من خلال التقديم الأولي لهذه النظرية.

فأفكارهما لم تناقش فقط تبرير الحرب ولكن أيضا الطريقة التي يجب التحلي بها في كل الظروف، وأصبحت مبررات القديس توماس الاكويني بعد ذلك نموذجا للمدارس القانونية ورجال القانون .الأكثر أهمية من أمثال: فرانسيسكو دوفيتوريا بالإضافة إلى صامويل بفندروف و هيغوغرسيوس.

غير أن التمييز بين الحرب العادلة والحرب غير العادلة تعود جذوره إلى روما القديمة، واستمر التشديد على عدالة الحرب منذ أيام ملوك الرومان، وامتد حتى عهد الجمهوريين في المراحل المتأخرة من الحضارة الرومانية، ويذهب البعض إلى أن شيشرون – السياسي والخطيب الروماني المفوه – قدم إسهاما هاما للفكر الروماني بخصوص فكرة الحرب العادلة، إذ أنه أقام التفرقة بين الحرب العادلة والحرب غير العادلة، ولم تك تفرقة شكلية صرفة، بل كانت تفرقة موضوعية[1].

وإذا كان الرومان قد اعتبروا الحرب العادلة فكرة قانونية، فإنها قد تحولت إلى فكرة لاهوتية دينية عند القديس أوغسطين الذي كان واحدا من الأوائل الذين حاولوا الإجابة عن سؤال: في أي الظروف يمكن أن تكون الحرب مبررة أو عادلة؟ ووضع في هذا الإطار ثلاث معايير لشرعية الحرب وهي[2]:

* أن يكون مبرر الحرب (سببها) يكافئ أو اللاعدل.

*أن تقود الحرب سلطة شرعية

*أن يحدث كل ذلك بسلامة القصد.

المرحلة التأسيسية الموالية لنظرية الحرب العادلة كانت من طرف توماس الأكويني الذي قدم قائمة معدلة من المعايير ضمت :

* شرعية سلطة القائد (الأمير) الذي يعلن الحرب.

(1)عماد الدين عطا الله المحمد، **التدخل الإنساني في ضوء أحكام ومبادئ القانون الدولي العام**،القاهرة،دار النهضة العربية،2007،ص327.

(2) Stefan Löwl, Op.Cit. p 03.

* عدالة السبب أو المبرر.

* سلامة القصد.

وأضاف فرانسيسكو دوفيتوريا لهذه المعايير الدور الجديد للدولة الوطنية كمؤسسة حامية لأمن وسلامة مواطنيها .أي أنه أدخل ما يسمى بعقلانية الدولة في نقاشات الحرب العادلة .

نظرية الحرب العادلة إذن تعالج تبرير الحرب وكيف يجب أن تحدد على أرض الواقع لكي تحترم المبادئ الأخلاقية الضابطة لسلوكاتنا الفردية والجماعية. وهي تتحدث هنا عن الجانب الأخلاقي انطلاقا من تحديد الأهداف والوسائل التي تستعمل في الحرب اعتمادا على نظرة عقائدية مبنية على التفاعلات الإنسانية[1].

وأقام بعد ذلك هيغو جروسيوس فكرة الحرب العادلة على مذهب القانون الطبيعي حيث لا تكون الحرب عادلة إلا إذا تم خوضها على إثر مخالفة لمبادئ القانون الطبيعي، وهذه الحروب العادلة يجب – حسبه – أن تتقيد بمبادئ القانون الطبيعي بغض النظر عن سببها، ويجب أن تنحصر في حدود ما يحقق النصر حيث يحرم الإضرار بالأبرياء أو الإفراط في استخدام العنف[2].

ويرى جروسيوس أنه مع التسليم بعدم أحقية الشعوب في مقاومة ملوكها حتى في أقصى حالات الضرورة، فإن ذلك لا يستتبع حظر تدخل الشعوب الأخرى لنصرة هؤلاء المضطهدين ودفع الأذى عنهم، ذلك أن القيد الذي يمنع شخصا ما من حق مقاومة ملكه والمتمثل في رابطة الرعوية (الجنسية) التي تربطه بالمملكة التي يحكمها هذا الملك المستبد، لا ينطبق على الأشخاص الآخرين ممن ليسوا تبعا لهذا الملك، وبالتالي فإن الدول والشعوب الأخرى يمكنها التدخل للدفاع عن هؤلاء المضطهدين الذين لا يملكون حق مقاومة ملكهم المستبد.

---

(1) Bertrand Lemennicier, La notion de guerre juste ,sur le site internet : www.frstrategie.org/barreFRS/publications/20030130-10.doc

(2) محمد يعقوب عبد الرحمن،مرجع سابق،ص25.

ولئن كان جروسيوس يعترف بحق التدخل للدفاع عن الشعوب المضطهدة إلا أن هذا التدخل في رأيه يجب ألا يتجاوز هذه الغاية النبيلة ذات المعاني السامية بحيث لا يجوز إساءة استخدام ذلك الحق وتوظيفه كذريعة لتحقيق طموحات سياسية للدول المتدخلة، كالتوسع الإقليمي لنهب خيرات وثروات البلاد التي يتم قهر حكامها الطغاة، ولا يجوز فرض نظام حكم معين على تلك البلاد، بل ينبغي ذلك الحق للشعوب ذاتها تمارسه بنفسها بعد رفع الظلم والحيف اللذين أنزلهما بهما هؤلاء الحكام المستبدون[1].

ويذهب البعض إلى أنه بالرغم من أن جروسيوس يعد الحرب لوقف إساءة معاملة دولة ما لرعاياها حربا عادلة، إلا أنه ليس من السهولة بمكان تفهم موقفه المتناقض مع نفسه، إذ بينما هو يجيز التدخل العسكري لدولة أجنبية لصالح الشعوب المضطهدة، فإنه في الوقت ذاته ينكر على هذا الشعب المضطهد حق المقاومة والتمرد ضد حاكمه الطاغية.

وعلى الرغم من التناقض الظاهري في آراء جروسيوس إلا أنها تعد الإشارة الصريحة الأولى لمبدأ التدخل الإنساني.

ويذهب صامويل بافندروف *إلى أنه عندما ينحرف أيما ملك، عن جادة الصواب ويصبح طاغية مستبدا فإنه يمكن تجريده من حصانته وسلطانه، بل ومعاقبته من قبل شعبه الذي عانى من ظلمه واضطهاده.

ويضيف بأن الشعوب لها حق اللجوء للقوة والتمرد ضد ملوكها الطغاة و إجبارهم على التنحي على السلطة عندما لا تتفق سياساتهم ورغبات شعوبهم ويرى أن من الشائع أن الدول لا تشن الحروب فقط دفاعا عن مصالحا، بل إنها يمكن أن تقوم بحروب دفاعا عن مصالح الشعوب الأخرى، ويخلص إلى أن أي ضرر يلحق بالآخرين فإنه يبرر حق إعلان الحرب على الطرف المذنب إذا طلب الطرف المتضرر المساعدة.

---

(1) عماد الدين عطا الله المحمد،مرجع سابق،ص342.

* صامويل بافندروف (1632–1694)، مؤرخ ورجل قانون ألماني الأصل ومعروف بأنه من أوائل فقهاء القانون الدولي تتلمذ على أعمال الفيلسوف هوبز وكذلك كتابات جروسيوس.

وفيما يتعلق برأيه ما إذا كان للمرء أن يحمل السلاح للدفاع عن رعايا دولة أخرى ضد المعاملة الهمجية والمتوحشة التي يعاملهم بها حكامهم، فإنه يرى أن المبدأ الأسلم– في نظره– أنه لا يمكن شن حرب للدفاع عن رعايا دولة أخرى لأسباب تجاوز تلك التي تجيز لهؤلاء الرعايا المضطهدين حق حمل السلاح للدفاع عن أنفسهم ضد السلوك الهمجي والمعاملة الوحشية التي يلقونها على يد هذا الحاكم الطاغية[1].

ويعتقد إيمريك دو فتال أن من مقتضيات تمتع الدول بالاستقلال أن يكون لها الحرية في اختيار نظام الحكم الذي تراه ملائما لها، وعليه فلا يحق لأية دولة أن تتدخل في شؤون دولة أخرى، كما يؤكد أيضا على قدسية الاختصاص الداخلي للدول على اعتبار أنه شأن محلي ليس لأية دولة أخرى الحق في التدخل فيه وكل ما تملكه الدول الأخرى هو أن تبذل مساعيها الحميدة لدى حكومة الدولة المعنية وأن تكون هذه الأخيرة قد طلبت إليها أن تتدخل، ولكن إذا ما تدخلت دولة ما في الشؤون الداخلية لدولة أخرى–دون موافقتها– وحاولت التأثير في قرارات حكومتها فإنها بذلك تكون قد أضرت بمصالح هذه الدولة .

وينتقد فتال رأي جروسيوس القائل بأن لأية دولة الحق في أن تشن الحرب ضد دولة أخرى، بغرض تأديبها بسبب كونها مدانة بارتكاب انتهاكات سافرة لقوانين الطبيعة، ومصدر هذا الحق هو فداحة انتهاكات لهذه القوانين، ويرى أن الحق في العقاب بهذه الصورة إنما يجد مصدره الأوحد في حق الفرد في السلامة، إذ أن من حق كل فرد أن يدفع عن نفسه الأذى والضرر، وأن يسعى لضمان سلامته ضد أولئك الذين يتعرضون له بالهجوم بصورة غير مشروعة وإن الهدف من وراء هذا الدفاع هو إضعاف قدرة الخصم على الإيذاء في المستقبل، وكذلك إصلاحه وتقويم اعوجاجه.

ويرى فاتال أن حق مساعدة المضطهدين إنما يتطلب عملا يقوم به الشعب المضطهد بنفسه ابتداء، كأن يقوم صراع بين الملك ورعاياه بحيث ينظر إليهما كقوتين سياسيتين منفصلتين ومتصارعتين، أي أن الروابط السياسية بن هذا الملك ورعاياه قد انفصمت عراها، فعندئذ فقط يمكن للدول الأخرى أن تمديد العون للشعب الثائر إذا ما طلب مساعدتها، وفيما يتعلق بالأسباب التي تجيز للدول الأخرى مساعدة هذا الشعب الذي يناضل ضد حاكم طاغية.

(1) عماد الدين عطا الله المحمد،مرجع سابق،ص344.

فإن فاتال يرى أن اعتبارات العدالة والمروءة تقضي بوجوب مساعدة الشجعان الذين يدافعون عن حرياتهم ضد هذا المستبد[1].

وخلال القرن التاسع عشر أخضعت شرعية استخدام القوة المسلحة لثلاثة شروط هي :عدالة الأساس القانوني، وعدالة القضية، وسلامة القصد .وهي لا تختلف في جوهرها عما طرحته نظرية الحرب العادلة عبر تاريخها الطويل ونلاحظ من خلال الجدول رقم (04) مقارنة بين نظرية الحرب العادلة والشرعية الدولية المعاصرة فيما يخص الأسئلة المتعلقة بالشرعية الممنوحة للحروب.

الجدول رقم(04) : مقارنة الأسئلة المتعلقة بالشرعية الممنوحة للحروب في صيغة الحرب العادلة بمثيلاتها في خطاب الشرعية الدولية.

الحرب العادلة	النظام القانوني الدولي
ما هو السبب العادل للحرب؟	هل الحرب شرعية في القانون الدولي؟
هل استعملت السلطة بشرعية؟	هل للحلف الحق في شن الحرب؟
هل الوسائل شرعية؟	هل قيادة الحرب شرعية؟
هل كان الهدف مشروعا؟	هل الأمم مثلت بدقة في قيادة الحرب؟
هل كانت الحرب هي الملاذ الأخير ومرجحا ناجحا؟	هل الحرب هي الوسيلة الصحيحة؟ لحل النزاع
هل كانت نتائج الحرب المحصلة شرعية	هل كانت نتائج الحرب مناسبة؟

إن محاولة إسقاط هذه النظرية – الحرب العادلة– على الواقع الدولي الراهن يحيلنا إلى مواجهة عدة عوائق، ومن أهمها أن تحديد المبرر العادل لخوض الحرب ليس بسيطا .وليس من السهل أيضا تحديد تعريف له .وهنا أيضا يطرح تساؤل مهم هل المبرر العادل يتوقف فقط على تدمير الممتلكات أو سلب الأرض ؟ و إذا كان المصطلح "الممتلكات " يتسع إلى ممتلكات ذات أبعاد أخرى مثل الشرف، الشعور بالتهديد، الشعور باللاعدل الاجتماعي، أو المثل الدينية أو الوطنية، إذن كل الحروب أ لا تبدو حينئذ عادلة ؟

(1) عماد الدين عطا الله المحمد،مرجع سابق،ص346.347.

وحتى إذا كان المبرر يبدو عادلا حماية حقوق الإنسان كما هو الحال في حالات التدخل العسكري الإنساني فإن الطريقة التي تتم بها الحرب أكبر الظن أنها ستكون غير عادلة.

ويوضح الجدول رقم(05) الإسقاطات الحديثة لنظرية الحرب العادلة ضمن الأطروحة الليبرالية مقارنة بما كان يطرحه المذهب التقليدي.

جدول رقم (05) :مقارنة بين المذهبين التقليدي و الليبرالي بشأن الحرب العادلة

	المذهب التقليدي	**المذهب الليبرالي**
سبب مشروع	الحروب غير مشروعة عندما تكون توسعية أو تلك التي تأتي نتيجة الأطماع الشخصية لرجال السياسة	مبدأ دقيق للدفاع المشروع
سلطة شرعية	في يد رجال السياسة،الدول أو المنظمات الدولية (القانون الدولي)	قضاة،محكمون أو ضحايا (القانون الطبيعي للأشخاص)
سلامة النية/القصد	ليست هناك مصالح خاصة غير معلنة	جريمة تخلف ضحايا
التحرك كملاذ أخير	الدبلوماسية	توقيف تحكيمي مع الاستدعاء
حظوظ معقولة للنجاح	لا نعلن حربا ضد دولة مع علمنا بأننا سنخسرها،مبدأ الحذر	لا وجود لقيود لأننا لا نشن الحرب ضد الدولة بل ضد أناس يرتكبون جرائم
التمييز في المعاملة	مقاتلين وغير مقاتلين	معتدين وغير معتدين
نسبية التكلفة	تكلفة نسبية في الهجوم مقارنة بالأهداف	سلاح أكثر وخسائر بشرية أقل
مسؤولية المحاربين	مسؤولية من يقود	مسؤولية من ينفذ

المطلب الثاني :التدخل العسكري الإنساني من منظار المقاربات النظرية للعلاقات الدولية.

يجدر بنا أن نشير بداية إلى أن كل النظريات بما فيها نظرية العلاقات الدولية تتوجه لتفسير الواقع في فترة ما، لكن تغير الأوضاع التي تناولتها نظرية ما، يجعل من الصعب تطبيق تلك النظرية، وأن الزمن الجديد يتطلب تفكيرا جديدا، و الأوضاع المتغيرة تتطلب نظريات معدلة أو مختلفة اختلافا كاملا عن السابقة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو، ما هي أنواع التغيرات التي تحدث تغييرا جوهريا في النظام السياسي الدولي، وتجعل طرق التفكير القديمة غير مناسبة للأوضاع الجديدة ؟

يرى كثير من المختصين في مجال نظرية العلاقات الدولية أن التغيرات التي تتم خارج النظام نفسه يمكن أن تغيره، أما التغيرات التي تحدث ضمنه فلا تتسبب في تغييره، والتغيرات التي تحدث ضمن إطار النظام تحدث في كل الأوقات، بعضها تغيرات مهمة، وبعضها غير مهمة، وفي التاريخ الحديث أو ربما عبر كل مراحل التاريخ، كان ظهور السلاح النووي، أعظم تلك التغيرات ومع ذلك بقيت السياسة الدولية مجالا تعتمد فيه كل وحده فاعلة في النظام لدولي على نفسها، فالأسلحة النووية غيرت على نحو حاسم كيفية تصرف الدول لضمان أمنها، وربما للآخرين، ولكن هذه الأسلحة لم تغير البنية الفوضوية للنظام السياسي الدولي .ولم تتغير السياسة الدولية، ذلك لأن التغير البنيوي هو الذي يؤثر على سلوك الدول وعلى النتائج التي تتمخض عن التفاعلات فيما بينها، لكن هذا لا يقطع الاستمرارية الضرورية للسياسة الدولية، وإن تحول السياسة الدولية نفسها هو ما يحقق قطع تلك الاستمرارية .ومع ذلك، فإن التحول ينتظر اليوم الذي لا يكون فيه النظام الدولي مكونا من دول هي المسؤولة عن نفسها، ولو كان ذلك اليوم واقعا، فقد يصبح بإمكاننا تحديد من يعتمد عليه في ضمان حقوق الإنسان ومساعدة المحرومين والمعرضين للخطر[1].

(1) جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985 ، ص 62.60.

وفي إطار الحديث عن ضمان حقوق الإنسان، تنطلق النظريات الكبرى في العلاقات الدولية من تساؤل جوهري مفاده :هل يمكن أن يعزز استخدام القوة القيم الإنسانية ؟ وقد تباينت إجاباتها عن هذا التساؤل، وتبعا لذلك تباينت أيضا مواقفها من عمليات التدخل العسكري الإنساني .وهذا ما سوف نناقشه في هذا المطلب.

الفرع الأول : النظرية الواقعية:وفاء للأصول ورفض للتدخل.

على الرغم من أن النظرية الواقعية يتم التعبير عنها من خلال عدة اتجاهات إلا أنها ظلت موحدة من حيث جوهرها وبديهياتها التي تنص على مركزية المشاغل الأمنية، ومركزية الدول، ومركزية السعي وراء القوة.

وقبل معرفة موقف الواقعيين من قضية التدخل العسكري الإنساني، يجدر بنا أن نقف بداية عند أهم أفكارهم فيما يتعلق بالواقع الدولي عموما بعد نهاية الحرب الباردة.

وفي هذا الإطار نجد أنصار المدرسة الواقعية،ومازال يرون ان الدول ستظل في المستقبل تحدد اهتماماتها الأمنية وفقا لمصالحها الخاصة،وهذه الفرضية تجد لها تعبيرات قوية في القراءة المتشائمة لطبيعة العلاقات الدولية التي هي صراع من اجل القوة،أين تهتم الدول بأمنها الذاتي بعيدا عن أمن الآخرين، لتحقيق مصلحتها المعبر عنها بقوة،وهذا ما يؤكده هانس مورغانثو H.MORGENTHAU بقوله[1]: "إن المرجع الرئيسي للواقعية للسياسة الدولية هو مفهوم المصلحة المحددة بناء على القوة " ، المصلحة هي القوة وهي لا تفرض التناسق غاو السلام العالمي،بل على العكس تفرض صراعا مستمرا وتهديدا مستمرا بالدخول في حرب،ولهذا فإن السلام الدائم يصعب بلوغه ولا يحتمل الوصول إليه،فكل ما تريد الدولة أن تفعله،لمحاولة تجنب الحرب،هو تحقيق توازن القوة مع الدول الأخرى لكي لا يستطيع أي طرف أن يحقق السيطرة الكلية،ولهذا يعتبر مفهوم توازن القوى الميكانيزم الأكثر عملية لتحقيق الاستقرار وتسوية الخلافات الدولية .

(1)جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف،المرجع السابق،ص64.

ورغم انتهاء الحرب الباردة ظل الواقعيون يرون أن تفسيراتهم ما زالت فعالة فيما يتعلق بحتمية الصراع،أما فيما يتعلق بانهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة فهم لا يرون في ذلك تغيرا جوهريا فما زال الصراع حسبهم هو المسيطر،رافضين الحديث عن أي إمكانية لحدوث تعاون بين الدول[1]،أما تفسيرهم لتطور الجماعة الأوربية وما يراه البعض أن الدولة أصبحت أقل أهمية عما قبل،فهم يرفضون هذا التفسير ويرون أن ما حدث هو تحول الدول الأوربية إلى دولة أكبر،وأن الاتحاد الأوربي أصبح يقوم بدور مشابه لدور الدولة في العلاقات الدولية.

وفي سياق الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية،جاء بروز مفهوم الأمن المجتمعي يركز على الهوية،أي أن مفهوم الأمن المجتمعي يركز على قدرة المجتمع على الحفاظ على نماذجه التقليدية من لغة وثقافة وهوية وعادات،ويرى بارى بوزان ،وهو من أنصار المدرسة الواقعية،أن غياب الأمن المجتمعي ظهر بصورة أساسية كنتيجة لتحولات النظام العالمي،وأهم مصدرين من مصادر تهديد الأمن المجتمعي هما الهجرة،والصراع بين أبناء الإثنيات والعرقيات المختلفة،أو ما يطلق عليه "الهويات المتصارعة" حيث ينتج عن الهجرة الخوف من التغيير المستقبلي في تركيبة السكان،كما أن الصراع بين الإثنيات المختلفة يؤثر على تماسك المجتمع،ومن ثم يؤثر على الأمن المجتمعي،لكنه مع ذلك مازال يؤكد على أن أمن الدولة وأن الدولة بوجه عام ما زالت هي الهدف الأساسي لأي سياسة أمنية.

إذا لا يعني هذا أن مفهوم الأمن المجتمعي جاء ليحل محل مفهوم الأمن الوطني –كما يرى بوازن– فبناء الدولة يستلزم خلق ثقافة مشتركة بين المواطنين، وهو ما يخلق إحساسا بالتضامن أو ما يطلق عليه "التوحد مع الاختلاف".و بوجه عام فقد جاء بروز مفهوم الأمن المجتمعي في سياق التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة من اتجاه للتكامل والتفكك،فعلى سبيل المثال تفكك عدد من الدول ومنها الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا خلق مشاكل أقليات مما أسهم في خلق عدم استقرار إقليمي وهو ما تطلب جعل الهوية وهوية الجماعات الإنثية تحديدا محور التركيز لبعض الدراسات الأمنية.

---

(1) عمار حجار، **السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوربي :إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2003 ، ص68.

أما بالنسبة للواقعيين الجدد،فنجد أن كينيث والتز Kenneth N.Waltz قدم مراجعة لبعض أفكاره،فيما يتعلق بعدم تنبؤ أي من النظريات القائمة بانتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي،أكد والتز على أن النظريات لا يمكنها تقديم تنبؤات محددة،إذ لا يمكنها تحديد موعد حدوث أي تغيير محتمل فحتى لو كانت النظرية جيدة –على حد قوله– فما يمكنها تحديده هو نوع التغير الذي سيترب على تعير ظروف بعينها كما أنه لا توجد أي نظرية تشمل كل الأسباب الوطنية والدولية التي تنتج التغير،ويرى أن هذا ليس عيبا في النظرية ولكنه قصور فيها.

أما عن تفسيره لانهيار الاتحاد السوفياتي فقد أرجعه للفشل الاقتصادي وهو ما يعني تغييرا لآرائه فيما يتعلق بأهمية العامل العسكري دون غيره كمؤشر لقوة الدولة[1].

وفي سياق المدرسة الواقعية الجديدة برز رافد جديد أطلق أنصاره على أنفسهم اسم الواقعية المشروطة ومن أبرز رواده شارلز جالسر ويخرج في تحليله عن حتمية الصراع والتنافس في العلاقات الدولية إلى أنه في حالات كثيرة يسمكن أن تحقق الأطراف المتنافسة أهدافها الأمنية من خلال السياسات التعاونية بدلا من النافس والصراع،وفي مثل هذه الأحوال فإن الدول ستختار التعاون بدلا من التنافس فمن وجهة نظره أن المسار الذي ستسلكه الدول لتحقيق أمنه ستوقف على الظروف السائدة .

وهو ما مثل خروجا عن الفكر الواقعي التقليدي القائم على استحالة وجود تعاون بين الوحدات الدولية في سعيها لتحقيق أمنها،إذ يرى أنصار هذا الاتجاه أن الدول يمكنها الخروج من المعضلة الأمنية من خلال مزيد من التعاون حيث تدرك الدول في هذا السياق تكلفة و مخاطرا استمرارها في الصراع وهو ما يدفعها إلى السعي لتحقيق التعاون.

وعلى هذا الأساس،يتمثل الفارق بين آراء أنصار كل من النظرية الواقعية والنظرية الواقعية الجديدة فيما يتعلق برؤيتهما لمفهوم الأمن،في أن أنصار النظرية الواقعية يرون أن غياب الأمن ينبع بالأساس من الصراع بين المقدرات بين الدول بما يؤثر على هيكل النظام الدولي وبوجه عام يتفق الواقعيون

(1)كينيث والتز، **الواقعية البنيوية بعد الحرب الباردة** ،المجلة العربية للدراسات الدولية،العدد الأول،2003،ص5.

والواقعيون الجدد حول مجموعة من المفاهيم الموجهة للدول في سعيها لتحقيق الأمن ،إذ يرى كينث والتز أن الدول تتسم بالرشادة في سياستها الخارجية وهو ما يمكن المحللين من التبؤ بطريقة استجابة القادة السياسيين للبواعث الوافدة إليهم من البيئة الخارجية وقد اختبر فكرته عن الرشادة بمثال على عدم قيام حرب خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهو ما أرجعه لوجود نظام ثنائي القطبية،ففي ظل النظام ثنائي القطبية يكون هناك سهولة في إدراك كل دولة لقوتها الذاتية وقوة الدولة الخصم.

وانطلاقا من الرؤية العامة للواقعيين لعالم ما بعد الحرب الباردة،ومن الافتراض القائل لكل دولة قيمها ومعتقداتها الخاصة،يرى الواقعيون أن الدول هي الخير الأسمى،وأنه ليس هناك مجتمع وراء الحدود وفي نظرهم تعتبر فكرة قيام "مجتمع دولي" فكرة غير ناضجة،ومع غياب ثقافة واحدة مشتركة توحد ما بين مكونات مثل هذا المجتمع وغياب مؤسسات مشتركة أيضا.

ويؤكد الواقعيون أن ما يفترض أنها مبادئ شمولية تلمح إليها القوى العظمى (كالترويج لحقوق الإنسان وحق تقرير مصير الشعوب) ليست في حقيقة الأمر سوى "أصداء لاشعورية للسياسة القومية،لهذا يعتقد أتباع المدرسة الواقعية بأن السعي إلى إقرار حقوق الإنسان في السياسة الخارجية ما هو إلا قيام احدى الدول بفرض مبادئها الأخلاقية على دولة أخرى [1].

وترتبط هذه القضية بأحد أسس النظرية الواقعية وهو أن عملية تحقيق توازن القوى التي تقوم بها بعض الدول ضد أخرى تتكرر دائما وتتنبأ النظرية الواقعية بعودة توازن القوى الذي يختل إلى وضعه الطبيعي يوما ما.

وترى أن القوة التي ليس لها ما يوازنها خطر كأمن الآخرين والدولة القوية قد ترى نفسها –كما هو حال الولايات المتحدة الأمريكية– تعمل من أجل السلام والعدل والرخاء ونشر حقوق الإنسان في العالم مع ذلك فإن رغبة القوى هي التي تحدد معاني هذه الكلمات وهذا ما يخلف لدى الدول الأضعف شعورا بالقلق يدفعها لتقوية أوضاعها [2].

---

(1)جون بيليس وستيف سميث،مرجع سابق،ص820.

(2)كينيث والتز،مرجع سابق،ص41.

وإذا كان من المفترض في التدخلات التي تتم لأغراض إنسانية أن تكون عملا تمليه أولا،أو كليا لاعتبارات المشاعر الإنسانية أو التعاطف أو الإخاء فإن الواقعيين يؤكدون بأن الدول لا تنظر إلا في مصالحها ومن المستبعد وجود مثل هذه المقاصد،حيث أن المحرك الأوحد للحكومات يكمن فيما ترى أنه المصلحة الوطنية لدولها.

ولا يقتصر جدل أصحاب الفكر الواقعي على القول أن الدول لا تتدخل لأغراض إنسانية فحسب ولكنهم يؤكدون أيضا أن على الدول ألا تتصرف بهذه الطريقة فقادة الدول الذين يفكرون ويتصرفون باسم دولهم ،لا يملكون الحق المعنوي في سفك الدماء لصالح الإنسانية المعذبة ويعبر بيكو باريك Bhikhu Parekh عن ذلك بقوله:" إن الدولة مسؤولة فقط عن رعاياها وإن التزاماتها وواجباتها تنحصر فيهم،فإذا ما انهارت أي سلطة مدينة بطريقة مروعة إزاء مواطنيها فإن مسؤولية ذلك تقع على عاتق مواطني تلك الدولة وعلى قادتها السياسيين أما "الغرباء" فليس لديهم أي مبررات أخلاقية تمنحهم الحف بالتدخل حتى ولو كان في مقدورهم تحسين الوضع ووقف أعمال القتل."[1].

ويحذر الواقعيون من أن التدخلات في الشؤون الداخلية للدول يضاعف من عوامل الاضطراب ويضخمها بدلا من منعها،حيث أنه في عالم من الفاعلين المتنافسين سيؤدي توسيع حدوث التدخل إلى إنتاج توليفة من النيات الطيبة والنتائج السيئة،سواء بالنسبة للاطراف المتدخلة أو الطرف المتدخل فيه[2].

لا ويرى الواقعيون أن معارضة التدخلات لعسكرية لديها جوهر صلب،إنه الدفاع عن مبدأ السيادة حجر الزاوية في النظام الدولي منذ القرن السابع عشر،ولا ينظرون إلى السيادة كرخصة لارتكاب التجاوزات أو الأعمال الوحشية في الداخل أو في الخارج،وإنما كحماية لأفراد المجتمع وجماعاته من السيطرة الخارجية وبذلك تبدو الدولة ذات السيادة حامية لأمن رعاياها وأملاكهم،وحارسة لحقوقهم ومعبرة عن إرادتهم الجماعية وحتى وإن كانت هذه الدولة في الواقع تنتهك بعض هذه الحقوق وتعتدي على أمن وملكية بعض رعاياها وتفتقر إلى "إرادة عامة" بسبب صدام إرادات الجماعات المتخاصمة الذي يمزق المجتمع فإن التدخل الدولي ينظر إليه باعتباره شرا أعظم[3].

(1) جون بيليس وستيف سميث،ص821.
(2)ستانلي هوفمان،مرجع سابق،ص14.
(3)نفس المرجع،ص13.

وعلى هذا الأساس يجب على الدول–حسب الواقعيين– أن تعيد النظر في تحمل الالتزامات الدولية وتكف عن حمل أعباء تضعف من مكانتها النسبية،وألا تتدخل إلا لحماية الاستقرار الدولي ومنع تصاعد أعمال العنف التي تضر بمصالحها الوطنية كذلك يجب عليها أن تحافظ على مبدأ السيادة الذي يوفر الاستقرار الدولي ويقلل تكاليف التدخل العسكري الإنساني في كثير من الأحيان[1]

واعتمادا على آراء الواقعيين فإن الدول لا تتدخل إلا عندما ترى أن التدخل يمس مصالحها وتنشأ عندئذ مشكلة الاصطفائية أو الانتقائية،فعندما تتعرض المبادئ الأخلاقية المتعارف عليها للخطر في أكثر من ظرف واحد،فإن المصلحة الوطنية ستفرض تباينا في الاستجابة.

إن الاصطفائية تعني الإخفاق في التعامل مع قضيتين متشابهتين بدرجة الاستجابة نفسها أو أسلوبها وهنا نشير إلى أن التخلي عن المسؤوليات الأخلاقية من قبل المجتمع الدولي تجاه أعمال الإبادة الجماعية –كما حدث في روندا ومناطق أخرى– وبشكل فاضح من قبل القوى الكبرى يدعونا إلى الاعتقاد بوجوب توخي الحذر من قبل أن تضع ثقة كبيرة في قادة الدول باعتبارهم حماة لحقوق الإنسان في السياسة العالمية وهذا بلا شك يعزز من أفكار الواقعيين في هذا المجال.

الفرع الثاني: النظرية الليبرالية:التدخل بين التعددية والتضامن

على خلاف ما يراه الواقعيون يؤكد أنصار المدرسة الليبرالية على أن الدول ليست هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية،إذ يوجد بجانب الدول مجموعة من الفاعلين الدوليين المؤثرين في النظام الدولي ومنهم الناشطون في مجال حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والشركات الدولية متعددة الجنسيات وحتى الجماعات الإرهابية التي أصبح لها تأثير متزايد في العلاقات الدولية وكذلك في استقرار النظام الدولي إلا أنهم يؤكدون على أن الدول هي الفاعل الأكثر أهمية في العلاقات الدولية،بدل من الحديث عن بعد واحد للأمن والتنمية فإنه يجب التركيز على أبعاد مختلفة للأمن وأشكال متعددة للتنمية .

(1)محمد يعقوب عبد الرحمن،مرجع سابق،ص51.

وفيما يتعلق بكيفية تحقيق السلم والأمن الدوليين يطرح أنصار النظرية الليبرالية رؤية خاصة بهم،إذ يؤكدون على أن السلم يرتبط بانتشار الديمقراطيات في العالم انطلاقا من أن الديمقراطيات لا تتصارع ومن ثم فكلما زاد عدد الديمقراطيات قلت احتمالات الحروب فالحكومات الديمقراطية تمثل مصدرا للسلام العالمي،كون الديمقراطيات لا تدخل في حروب مع بعضها البعض،كما تملك قدرة كبيرة على تسوية خلافاتها بالطرق السلمية، وأن الديمقراطية من أحسن الآليات لترقية الأمن الدولي، وهذا ما يعرف بالسلام الديمقراطي[1].

إن أطروحة السلام الديمقراطي تفترض أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها والافتراض بأن الديمقراطيات تشكل فيما بينها منطقة سلام يقوم على ملاحظة وجود علاقة متبادلة عالية بين الشكل الحكومي والمحصلة الدولية .غير أنه يجب القول هنا إنه فعلا أن التقاء دول بنظام سياسي محدد قد يزيل بعض مسببات الحرب فيما بينها، لكنه لا يستطيع إزالة جميع المسببات .وأطروحة السلام الديمقراطي تبقى صحيحة فقط حين تكون كافة مسببات الحرب موجودة داخل الدول.

ويقترب إدراك الليبراليين الجدد من إدراك الواقعيين في أن الدول هي الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية، وأن الدول فاعل رشيد والنظام الدولي نظام فوضوي.

كما يتفق الليبراليون الجدد مع الواقعيين الجدد في التركيز على أن هيكل النظام الدولي يؤثر على سلوك الدول . إلا أنه بينما يركز الواقعيون الجدد على أن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي التي تحدد نمط سلوك الدولة، فإن الليبراليين الجدد يرون أن المؤسسات الدولية توفر إطار بديلا يمكن للدول من خلاله أن تعرف مصالحها وتنسق سياستها المتناقضة.

وينتقد أنصار الاتجاه الليبرالي الجديد في العلاقات الدولية كينيث والتز وأتباعه من الواقعيين الجدد في أنهم يقدمون تعريفًا ضيقًا للهيكل الدولي، كما أنهم غير قادرين على تفسير كل المشاكل المهمة المتعلقة بتغير النظام الدولي. كما يرون أن النظرية الواقعية الجديدة عاجزة عن تقديم تفسير سلوك دول محددة في تفاعلا الإقليمية والدولية.

(1) عمار حجار، **السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوربي :إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2003 ، ص79.

ويرى الليبراليون أن تطبيق مبادئ القيم الإنسانية يتم بشكل انتقائي ولكنهم – على عكس الواقعيين– متفائلون بأنه يمكن تغيير ممارسات الدول ويتجسد هذا التوجه الليبرالي في نظرية المجتمع الدولي.

غير أن الحديث عن نظرية المجتمع الدولي لا يعني أن هناك طرحا واحدا لهذه النظرية، فضمنها تطور توجهان رئيسان هما: نظرية المجتمع الدولي التعددي ونظرية المجتمع الدولي التضامني.

يؤكد التعدديون على أن المجتمع يقوم على قبول تعددية الفواعل وعلى وجود قانون كأفضل ضمان لحماية الفواعل، وأن المجتمع الدولي يسمح بتقسيم القوة بين الشعوب عن طريق الدول، مما يتيح لكل شعب أو دولة تطوير أسلوبها في الحياة المحتوى المعياري لكل مجتمع دولي يتحدد بتبادل المصالح في إطار ديمومة المجتمع الدولي نفسه. فتعددية المجتمع الدولي تستند على الاعتراف المتبادل بحق البقاء أو الوجود.

بالنسبة للتعددية، الدول غير قادرة على الاتفاق بشأن قضايا أساسية كحقوق الإنسان مثلا، لكنها مدركة بأنها مقيدة بقواعد السيادة وعدم التدخل.

وسيادة الدولة ومبدأ عدم التدخل هي ضوابط لمصالح الدول و تعددية المجتمع الدولي تؤسس لخلفية قانونية وأخلاقية تسمح للمجتمعات المحلية بالتعبير عن اختلافها وخصوصياتها، ولكن بحد أدنى من التدخل الخارجي[1].

ويعرف هيدلي بل مفهوم التعددية بأنه مبدأ تستطيع الدول من خلاله الوصول إلى اتفاق على بعض الأغراض المحددة فقط، وأهمها الاعتراف المتبادل بالسيادة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية .

إن موضوع التدخل العسكري الإنساني موضوع شائك بالنسبة لأصحاب نظرية المجتمع الدولي التعددي، حيث أنه النموذج الذي قد يتوقع للمجتمع الدولي أن يجنح في إطاره نحو تغليب إنصاف الفرد على مبادئ السيادة وعدم التدخل لكنهم يجادلون بأنه لا يجوز السماح بالتدخل لأغراض إنسانية عند وجود خلاف حول معنى الخرق الفاضح لحقوق الإنسان في المجتمع الدولي.

---

(1) جون بيليس وستيف سميث،ص822.

ويجادل التعدديون على أن حقوق الإنسان تتبني على المحتوى الثقافي الخاص وليست بالتالي كونية، أكثر من ذلك الحديث عن كونية الأخلاق أو المعايير المشتركة للحوكمة الإنسانية يتأسس دائما على قاعدة ثقافية،ويلخص كريس براون كل ذلك بقوله:" إن المشكلة العامة هنا هي أن التدخل لأغراض إنسانية سوف يستند دائما إلى الميول الثقافية لأولئك الذين يملكون السلطة لتنفيذ ذلك"[1].

وتتجلى مخاوف التعدديين في أن غياب إجماع قانوني يحدد المبادئ التي يجب أن تحكم الحق الفردي أو الجماعي في التدخل العسكري الإنساني، من شأنه أن يجعل حقا كهذا قادرا على تقويض النظام العالمي، فالنظام العالمي وبالتالي المصلحة العامة للأفراد يتحقق بشكل أفضل عن طريق مبدأ عدم التدخل بدلا من السماح بالتدخل لأغراض إنسانية.

لذلك يؤكدون على أن التدخلية ليست شرعية ولا قانونية،لأنها تخترق القواعد الأساسية للمجتمع الدولي.

وخلافا لنظرية المجتمع الدولي التعددي فإن دعاة نظرية المجتمع الدولي التضامني يعتقدون بوجود حق قانوني وواجب أخلاقي، للتدخل العسكري الإنساني .ولديهم القناعة بأن الدفاع عن حقوق الإنسان، يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ومنهم من هو مستعد للذهاب أبعد من ذاك، مؤكدا أن فشل الأمم المتحدة في اتخاذ إجراءات فعالة كما كان عليه الحال أيام الحرب الباردة، يعطي الدول الحق الشرعي في التدخل بالقوة لرفع المعاناة الإنسانية.

ويؤكد كل من مايكل رايزمان و مرايز ماكدوغال بأن الفقرات المتعلقة بحقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة المواد 56.55.31 تعد أساسا قانونيا للتدخل العسكري الإنساني من جانب واحد، ويدعيان أن خلاف ذلك هو " تدمير انتحاري للأهداف المحددة التي أنشئت الأمم المتحدة من أجلها[2]".

وهناك من التضامنيين من يجادل بأن التدخل العسكري الإنساني، شأنه في ذلك شأن موضوع الدفاع عن النفس، إنما هو استثناء شرعي لمبدأ عدم جواز استخدام القوة المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

(1) جون بيليس وستيف سميث،ص823.

كما أن هناك قاعدة بديلة يبنى عليها الحق في التدخل من طرف واحد أغراض إنسانية، فإذا ما تصرفت دولة ما بطريقة معينة عبر فترة من الزمن واعتبر تصرفها هذا من مستلزمات القانون، عندئذ ينشأ ما يعرف بالقانون الدولي العرفي، ولا يتعين على الدول أن تمارس ما يدعى القانون الدولي العرفي فحسب ولكن عليها أن تمارسه إيمانا منها بأن هذا التصرف هو ما يمليه عليها القانون ويرمز إلى ذلك بلغة القانون الدولي بتعبير" الإفتاء القانوني"[1].

وإن كان بعض التضامنيين أنفسهم يرفضون ذلك، ويرون أن ممارسات الدول تكاد لا تدعم الحق الشرعي للتدخل لأغراض إنسانية .وبالإضافة إلى ذلك، لم تقدم نظرية المجتمع الدولي التضامني ردا مقبولا على تساؤل جوهري مفاده:كيف يتسنى للمجتمع الدولي أن يحدد المدى الذي يمكن السكوت عنده على انتهاك حقوق الإنسان قبل أن يكون التدخل العسكري مبررا ؟

وعموما فالنقاش بين التضامنيين والتعدديين مرتبط بثلاث قضايا رئيسة :

أولا:ما مدى الاتفاق حول من له سلطة توضيح حالة الضرورة الإنسانية القصوى ؟

ثانيا:هل هناك حق مشروع للتدخل في حالة الضرورة الإنسانية القصوى ؟

ثالثا: كيف يجب على الدول وعلى القوات المسلحة التصرف عندما تتدخل ؟

وخلاصة هذا النقاش -الذي لم ينته بعد -أن نظرية المجتمع الدولي التعددي ترى بأن الدول تدرك أهمية التعاون في إطار مصالح وقيم مشتركة، إلا أن هذه القيم والمصالح محدودة بمبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وبذلك فالتدخل العسكري الإنساني غير شرعي في المجتمع الدولي، وبخلاف ذلك ترى نظرية المجتمع الدولي التضامني، أن المجتمع الدولي يتفق، أو بإمكانه الاتفاق على معايير جامعة حول القيم القانونية والأخلاقية التي من شأنها أن تشرعن ممارسة التدخل العسكري لأغراض إنسانية .الذي يرونه وسيلة ضرورية لمواجهة الفوضى في عالم يهدد فيه الاقتتال والعنف الداخليان بالانتشار سريعا خارج الحدود.

(1) جون بيليس وستيف سميث،ص829.

الفرع الثالث :نظرية النظام العالمي :التدخل ضمن علاقة المركز بالأطراف.

ليس هناك كبير شك في أن التطورات التي حدثت في العالم الواقعي للسياسة العالمية هي التي أدت إلى بروز الاهتمام مجددا بالتحليلات المتأثرة بالفكر الماركسي، فالصدمات النفطية والركود الاقتصادي العالمي العميق، اللذان شهدهما العالم في سبعينيات القرن العشرين، مقترنين بعملية الانفراج بين الشرق والغرب التي توازت معها، أسهمت كلها في دفع المسائل الاقتصادية إلى واجهة قضايا العالم، وبدت التحليلات التي كانت تبرز الرابطة التي لا تنفصم بين الميدانين الاقتصادي والسياسي، أفضل كثيرا لفهم السياسة العالمية "القائمة بالفعل". وفي غمرة هذه الظروف حظيت الأفكار المتأثرة بالماركسية برواج هائل وأخذت تتطور بحماسة متجددة.

ويعتبر إيمانويل وولرشتاين من دون شك، أبرز البحاثة الذين أفرزهم خضم هذا التفاعل الفكري، ويرى وولرشتاين أن العالمين الاقتصادي والسياسي مرتبطان ارتباطا وثيقا لا فكاك منه،إنهما مرتبطان ارتباطا جدليا، ولا يمكن خفض مستوى أحدهما دون مستوى الآخر، كما أنه ليس في وسعنا أن نأمل في فهم التطور التاريخي للنظام العالمي ككل من دون أن نفهم آليات التفاعل بينهما[1].

التفوق العسكري عنصر مهم في تحقيق الوضع المهيمن من قبل دولة معينة من دول المركز، ومع ذلك، وحتى لو كان لدولة واحدة في المركز تفوق عسكري على الدول الأخرى، يجب الإقرار حين ينظر إلى الأمر من منظار النظام العالمي ككل بأن لدول المركز بشكل أعم قدرة عسكرية أعظم بكثير من دول شبه الطرف أو الأطراف.

وقد أثبتت دول المركز المذكورة رغبة فائقة في استخدام قواتها العسكرية كي تحافظ على موقعها المسيطر ضمن إطار الاقتصاد العالمي، وقد تدخلت هذه الدول تكرارا لضمان الاحتفاظ بقدراتها على الوصول إلى مصادر المواد الخام والى الأسواق الكبرى .يضاف إلى ذلك،أنها قد استخدمت القوة العسكرية أيضا لشل حركة دول الأطراف وشبه الأطراف التي تبدو في نظر دول المركز بأنها تهدد استقرار النظام الرأسمالي العالمي، وطبعا يتخذ التدخلات عدة ذرائع ومبررات منها الدفاع عن حقوق الإنسان المنتهكة .والأمثلة على التدخل العسكري لدول المركز كثيرة وعديدة.

(1)جون بيليس وستيف سميث،ص276.

ومن هنا تفسر نظرية النظام العالمي التدخل الإنساني بدوافع اقتصادية كنتيجة لمحاولات الدول الرأسمالية المسيطرة على النظام الاقتصادي الدولي بمنع محاولات دول الجنوب من إعادة توزيع الدخل ومن ثم منع أي تغيير للنظام الاقتصادي الدولي، ولذلك تلجأ إلى استخدام العنف تحت الشعار"الإنساني"بهدف تغليف الدافع الاقتصادي لإخضاع فقراء العالم أكثر وحتى تستمر علاقة تبعية الجنوب للشمال بمساعدة تحالف مشبوه من الطبقات الحاكمة فيها، ولذا يكون التدخل الإنساني حسب أنصار هذه النظرية أداة لمنع الدول النامية من الخروج من هيمنة الدول المتقدمة، أو أداة لإيجاد الاستقرار السياسي والأمني في الدولة المفككة لحماية المصالح الرأسمالية فيها واستقرار النظام الدولي، خصوصا أن الحصول على المواد الأولية وزيادة استهلاك الأسواق وتوظيف فائض رؤوس الأموال يمد الرأسمالية المعاصرة بأسباب الحياة[1].

و هذه الحجة لا تزال تجد من مصداقية بين قادة عديد الدول المستعمرة سابقا بما في ذلك دول كبيرة جدا مثل الهند -حيث الخوف من الاستعمار الجديد واسع الانتشار. و لا يعزز هذا الخوف فقط واقع أن العديد من المستعمرات السابقة قد أصبحت دولا متعثرة* ، تعاني من انشقاقات داخلية عميقة و صراعات أقلية قد تستدعي تدخلا خارجيا، و إنما يعززه أيضا الدليل على أن معظم التدخلات تحترم بحرص سيادة الدول الكبرى، أو على الأقل تتجنب التلويح باللجوء إلى القوة بقدر ما تكون هذه القوى معنية[3].

وهنا ينبغي أن لا تفاجئنا نظرية النظام العالمي إذا تذكرنا أن ماركس والماركسية بصورة أعم، كانا من العوامل البارزة في تطوير نظرية النظام العالمي.

وجدير بالذكر أن فكر أصحاب نظرية النظام العالمي وتحليلاتهم تتعرض للاتهام بأنها جبرية، بسبب اعتقادهم بأن العناصر المتعددة داخل النظام العالمي كالمجموعات الإثنية والطبقات والدول ذات السيادة...إلخ، هي نتاج هذا النظام وبأن سلوك تلك العناصر يتحدد من خلال موقعها داخله .وقد تعرض هذا الموقف لهجوم شديد، ولا سيما من قبل أولئك الذين يعتقدون بأن الدول يمكنها أن يكون لها قدر كبير من الاستقلال الذاتي ينبغي ألا يقلل من أهميته.

---

(1) محمد يعقوب عبد الرحمن،مرجع سابق،ص56.55.

* يستعمل ستانلي هوفمان مصطلح الدولة الدول العاجزة كالصومال أو ليبريا، والدول المتعثرة مثل السودان أو سريلانكا ورواندا، ودول تصفوية كهايتي تحت الحكم العسكري خلال الفترة (1991–1994) للتفصيل أنظر :ستانلي هوفمان، مرجع سابق، ص10 .

(2) ستانلي هوفمان، مرجع سابق ، ص14

الفرع الرابع:النظرية المعيارية:التدخل ضمن نقاشات الكوسموبولاتنية والمجتمعية:

عرفت نظرية العلاقات الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن لحادي والعشرين، عودة النظرية المعيارية للظهور كمركز اهتمام للنظرية الدولية، وقد بقيت النظرية المعيارية لعقود عدة سابقة خارج الأضواء بسبب هيمنة النظرية الوضعية التي وصفتها بأنها مشحونة بالقيم و غير علمية ، وهنا من المفيد التذكير بأن كل النظريات تنطوي على قيم في كل تحليلاتها، ابتداء من العناصر التي تختار التركيز عليها بوصفها الحقائق التي ينبغي تفسيرها بالطرق التي تستخدمها هذه النظريات لدراسة هذه الحقائق ووصولا إلى الوصفات السياسية التي تقترحها، لذلك فكل النظريات تنطوي على افتراضات ومعايير ضمنية لكنها في الغالب غير ظاهرة.

ويقصد بالنظرية المعيارية للعلاقات الدولية حسب كريس براون ذلك الحجم من الأعمال التي تتناول البعد الأخلاقي للعلاقات الدولية، وكذلك المسائل الأوسع المتعلقة بالمعاني والتفسيرات التي يولدها هذا الفرع من فروع المعرفة. وهي في جوهرها تتناول الطبيعة الأخلاقية للعلاقات بين الدول/المجتمعات[1].

إحدى الأسس العميقة للمعيارية مستمدة من أفكار الرئيس وودرو ولسون الرامية إلى إصلاح النظام العالمي، والذي رأى أن العالم يمكن أن يكون أكثر آمنا بالوقاية من الحرب، من خلال اعتماد الأدوات الدبلوماسية لإدارة وحل النزاعات الدولية، ولحماية الدول من التدخلات الخارجية، ورأى ولسون أن النظام الديمقراطي هو الذي يخفف من النزاعات والمشاكل الداخلية والدولية على السواء، وفي هذا الإطار صاغ ولسون مبادئه الأربعة عشر .

وكان ولسون يرى أن السلام لا يمكن أن يستتب إلا بإيجاد مؤسسة دولية تقوم بتنظيم الفوضى الدولية، ولا يمكن ترك الأمن للصفقات الدبلوماسية الثنائية السرية، ولإيمان أعمى بميزان القوى، فكما هو الحال بالنسبة للمجتمع المحلي فإن المجتمع الدولي لابد له من نظام للحكم ينطوي على إجراءات ديمقراطية من أجل معالجة النزاعات .

---

(1) جون بيليس وستيف سميث،ص367.

وهكذا نلاحظ كيف غيرت الحرب العالمية الثانية من أفكار المثاليين، بحيث أصبحوا يدركون أن السلام ليس وضعا طبيعيا، بل هو وضع يجب إقامته، ولعل أفكار ولسون التي سبقت الإشارة إليها -كانت واضحة في هذا الاتجاه.

ومع احتفاظها بأفكار المثاليين التقليدين، يدور ضمن النظرية المثالية الجديدة للعلاقات الدولية نقاش مهم حول ما إذا كان هناك أساس للحقوق والالتزامات بين الدول في السياسة الدولية ؟ أم أن أصحاب هذه الحقوق والالتزامات هم أفراد سواء أكان ذلك باعتبارهم أفرادا أو على مستوى الإنسانية ككل.

ومن هنا ظهر الحديث عن وضعين معياريين في السياسة الدولية: الكوسموبولانتية والمجتمعية، أما الكوسموبولانتية فهي الرأي القائل أن أي نظرية معيارية عن السياسة العالمية لا بد أن تركز إما على الإنسانية ككل أو على الأفراد، ومن ناحية أخرى فإن المجتمعية تدعي بأن نقطة التركيز المناسبة هي المجتمع السياسي(الدولة). وفي إطار تمييزه بين الكوسموبوليتانية والمجتمعية يستخدم كريس براون ثلاث نقاط محورية رئيسة للنظرية المعيارية الدولية وهي[1]:

* القيمة الأخلاقية التي يجب إسنادها إلى استقلال الدولة.

* أخلاقيات العنف الدولي (أو ما يعبر عنه بنظرية الحرب العادلة).

* قضية العدل الدولي مع إيلاء اهتمام خاص للالتزامات التي تدين بها الدول الغنية في العالم للدول الفقيرة.

وتفصيلا لهذه النقاط، ترفض الكوسموبوليتانية بوضوح الفكرة القائلة أن للدول الحق في الاستقلال إذا كان هذا الاستقلال يسمح للدولة بانتهاج سلوك يتعارض مع الحقوق الأخلاقية للإنسانية ككل أو للأفراد، وهي بذلك تؤيد فكرة التدخل لأغراض إنسانية .انطلاقا من المبدأ الكوسموبوليتاني الذي ينادي بتساوي جميع الأفراد في القيمة الإنسانية.

أما المجتمعية فتعارض أي تقييد على الاستقلال لا ينبع من المجتمع نفسه وتدعو في هذا الإطار إلى تقوية دور المجتمع المدني ومؤسساته بحيث تتحول لشريك للدول في عملية صنع القرار، خاصة في القضايا التي تمس أمن الأفراد وحقوقهم، ففي ظل الطبيعة المعقدة لمشاكل" الأمن الإنساني ".

(1) جون بيليس وستيف سميث،ص368.

فإن هناك حاجة للاستجابة للمشكلات الجديدة، وفهم جديد للمشكلات القديمة وهو ما يتطلب إصلاح النظام القائم للمؤسسات غير الحكومية بما يجعلها قادرة على المشاركة في علمية الحكم.

وبذلك ترى المجتمعية أن التزاماتنا للبشرية جمعاء أقل أهمية من واجباتنا تجاه المواطنين في دولتنا، فإذا كانت انتهاكات حقوق الإنسان في مجتمعات أخرى تنتقص من إنسانيتنا جميعا، لكن هذا ليس سببا كافيا للمخاطرة بأرواح مواطني دولتنا .وهذا إشارة واضحة من المعياريين المجتمعيين إلى رفضهم وعلى الأقل عدم تحبيذهم لممارسات التدخل العسكري لأغراض إنسانية.

وتعليقا على أفكار النظرية المعيارية يرى ستانلي هوفمان أنه من الضروري الإشارة هنا إلى أن الحجج الأخلاقية بخصوص القضايا السياسية يجب أن تأخذ في الاعتبار حقائق السياق السياسي و " قواعد لعبة " الوسط السياسي المحلي والدولي، ونظرا لأن الواجب يتضمن الاستطاعة، فإن نظرية الالتزامات الأخلاقية التي تعرف ما هو حق بأنه ليس مشتقا مما هو ممكن، تنتقد نفسها كنظرية غير ملائمة ما لم يكن من الممكن تطبيق قواعدها على العالم كما هو[1].

وبينما يكون على الإنسانية أن تسلم بوجود فجوة هائلة بين ما هو أخلاقي وبين ما هو محتمل فيما يتصل بالتدخلات العسكرية، لا ينبغي أن تعفي نفسها من عواقب عدم التحرك وعليها بدلا من ذلك اغتنام كل فرصة لتضييق تلك الفجوة.

(1) ستانلي هوفمان، مرجع سابق ، ص 8

الفصل الثالث:

المبحث الأول: الدوافع المحركة للسلوك الإقليمي والدولي تجاه التدخل الإنساني في ليبيا

إن أغلب التغيرات السياسية في المنطقة العربية سيما في بداية القرن الواحد و العشرين ، لم يكن دافعها الوحيد البيئة الداخلية ، بل كان للبيئة الإقليمية و الخارجية (العامل الخارجي) أثر كبير في إحداث التغيرات ، مع عدم إهمال البيئة الداخلية أو الانتقاص من عدم قدرة الشعوب على التغيير، إلا أنها – البيئة الداخلية – لم تتمكن بشكل فاعل من خلق أو تكوين القدرة المطلوبة لإحداث أي تغيير وربما يعود السبب بعدم رغبة القوى الخارجية في إنضاج الظروف المناسبة للتغيير إلا وفق إستراتيجياتها المرسومة ، وسنحاول البحث في العوامل المحركة للتدخل الدولي الإنساني على المستوى الإقليمي والدولي من خلال دراسة دوافع ومصالح القوى المتدخلة والتي تحركها نحو المنطقة المستهدفة بالتدخل، وسنلقي الضوء على الدوافع على المستوى الإقليمي لكل من الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي والاتحاد الإفريقي وعلى المستوى الدولي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وخاصة فرنسا وكذلك حلف شمال الأطلسي.

المطلب الأول: الدوافع المحركة للسلوك الإقليمي

لعبت البيئة الإقليمية المحيطة بليبيا دورا كبيرا في تطور الأحداث الليبية ، فقد وقفت جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي موقفمساندا للتدخل الدولي الإنساني في ليبيا ، وأما الاتحاد الإفريقي فقد كان موقفه متحفظا من التدخل الدولي الغربي، وسنتطرق لدوافع ومواقف هذه الأطراف الإقليمية من التدخل الإنساني في ليبيا.

أ-الجامعة العربية:

مثل موقف جامعة الدول العربية غير المسبوق من الأحداث في ليبيا باكورة خروجها المفاجئ عن نهجها المألوف، حيث مثل هذا الموقف استثناء في مثل هذه الحالات، خاصة أنه أعقب موقفها الحيادي السلبي من أحداث ثورتي تونس ومصر، فقد جاء الموقف من ليبيا نقطة تحول مهمة، حيث تعاطت الجامعة بإيجابية واضحة مع الأزمة الليبية منذ بدايتها، حين اتخذت موقفا رسميا صريحا من الأحداث في ليبيا ينحاز إلى الثوار ضد النظام القائم[1].

(1)جامعة الدول العربية ،ملحق قرار رقم 7360.

ثم سرعان ما اتخذت قرار في 12 مارس 2011 بالموافقة على فرض حظر جوي علي ليبيا من أجل حماية المدنيين

ومهد موقف الجامعة الطريق لإصدار قرار مجلس الأمن رقم 1973 ، الذي خول قوات حلف شمال الأطلسي صلاحية القيام بفرض الحظر الجوي و مراقبته وربما يجد موقف الجامعة من الأزمة في ليبيا تفسيره في عدة اعتبارات أهمها[1]:

- حرص الجامعة علي اتخاذ موقف إيجابي بالانحياز المبكر إلي جانب الثوار الليبيين، تداركا منها لموقفها السلبي إزاء ما حدث في تونس ومصر، فالزخم الشعبي الذي أوجدته الثوا رت العربية ، والذي منح الجامعة قدرا ولو يسيرا من الجرأة السياسية، والشعور بالقدرة علي الفعل، والتأثير في مجرى الأحداث، وأنها لم تعد عاجزة واهنة ، كما كان شائعا علي مدى العقود الماضية.

-إدراكها أن المعطيات الدولية تشير إلي وجود توافق دولي علي التدخل الخارجي في ليبيا، وأن قرارا دوليا في سبيله لإعلان التدخل لإسقاط النظام القائم ، وان كان تحت ذريعة حماية الشعب الليبي.

- الدور اللافت والمتصاعد الذي باتت تلعبه دول مجلس التعاون الخليجي وبالأخص دولة قطر داخل أروقة الجامعة العربية ، فعلى سبيل المثال جاء قرار الجامعة ، فيما يتعلق بالحالة الليبية، بمبادرة خليجية وجدت لها صدى في إطار الجامعة ، ونجحت قطر عبر ثقلها في إدارة الجلسات في الحصول على الموافقة على هذه القرارات ، رغم رفض دول، وتحفظ أخرى.

لم تجد الجامعة بدًا من اتخاذ موقفها هذا درءًا للقول إنها صمتت علي قمع نظام القذافي ، وتخاذلت عن نصرة الشعب الليبي في الوقت الذي تحركت فيه الدول الأجنبية لرفع الظلم عنه ، ودحر الديكتاتورية عن كاهله ، ومما سهل موقف الجامعة في هذا الخصوص علاقات ليبيا الرسمية السيئة مع عدد من الدول العربية ، لاسيما دول الخليج العربي ، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية وبعبارة أخرى، أدى هذا الزخم إلى أن تشعر الجامعة العربية بأنها مفوضة سياسيا ومعنويا من الشعب العربي لنصرته، والوقوف إلي جانبه ضد القمع والظلم والاستبداد الذي تمارسه بعض النظم العربية الحاكمة.

---

(1)سعيد، عبد المنعم : **العرب ومستقبل النظام العالمي** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1987ص58

ب-مجلس التعاون الخليجي:

أظهرت دول الخليج التعاطف والوقوف إلى جانب الشعب الليبي لتخليصه من نظامه الحاكم وهذا التعاطف لم يقف عند حدود المطالبة بمحاسبة "القذافي" على ما ارتكبه في حق شعبه ، بل تأييد أية إجراءات دولية تستهدف رفع المعاناة عن الليبيين سوا ء لجهة تقديم المساعدات الإنسانية أو الطبية وحظي الدور الإغاثي والإنساني بجانب ملحوظ من الاهتمام الخليجي ، وهو ما تجلت مؤشراته وملامحه في قيام قطر بتسيير قوافل من المساعدات الإنسانية إلى مدينة بنغازي الليبية وكذلك قيامها بإمداد المدينة بكميات من المنتجات البترولية بقيمة 35 مليون دولار، أو اتخاذ خطوات داخل مجلس الأمن الدولي لمنع " القذافي "من المضي قدما في جرائمه ، وبالتالي هي تريد أن تكون شريكا أساسيا في ترتيبات ما بعد "القذافي" بليبيا لضمان قيام نظام عربي ليبي يحقق طموح الشعب الليبي بعد التضحيات التي قدمها[1].

وبالتوازي مع ذلك، دعمت دول مجلس التعاون الثورة الليبية من خلال الإعتراف بالمجلس الانتقالي الليبي ، واعتراف قطر به كان أول دولة عربية وخليجية في 28 مارس 2011 كممثل شرعي وحيد للشعب الليبي، وهو ما تمخض بقيام قطر بالمساعدة في تسليح الثوار الليبيين وادارة شؤون المناطق المحررة من قبضة "القذافي" ولم يقتصر الدور الخليجي في مساندة ودعم الثورة الليبية على الدور السياسي فحسب ، وانما امتد أيضا ليشمل الدور العسكري ولاسيما من جانب سلاح الجو الخليجي،وهو ما تجلى في الخطوات التالية[2]:

*مشاركة أربع مقاتلات قطرية من طراز ميراج(2000) في الدوريات المسلحة، انطلاقا من جزيرة كريت بالبحر المتوسط في إطار التحالف الدولي ضد ليبيا.

*مساهمة دولة الإمارات العربية المتحدة بست طائرات من طراز "إف- 16" لتنفيذ منطقة حظر الطيران، فضلا عن طائرات "آباتشي " و"شينوك" وطواقمها للبحث والإنقاذ.

(1)عيد ، محمد بدري : **الأدوار التدخلية للجامعة العربية في الأزمات الإقليمية**، السياسة الدولية، يناير2012،ص79.

(2) العجمي، ظافر محمد :**دوافع التدخل العسكري الخليجي في ليبيا وتبعاته**،العرب القطرية،عدد، 8327،2011.ص89.

*إرسال السعودية طائرة مراقبة من طراز " أواكس"، وأخرى للتزود بالوقود على أن تكون قاعدتها بمدينة مرسى مطروح قرب الحدود الليبية.

فالدافع الخليجي مرتبط بالعلاقات المتوترة بين دول مجلس التعاون الخليجي ونظام القذافي، فالثابت أن العلاقات بين الجانبين كانت علاقات صراع وبالتالي فمن مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي إقصاء "القذافي"عن الحكم في ليبيا وقيام نظام ليبي جديد ، يحظى بالقبول والاحترام من جانب شعبه ومن جانب دول المنطقة جميعا .

وهذا الصعود في الدور الإقليمي الخليجي لم يأت من فراغ، وإنما جاء انعكاسا لتوظيف دول المجلس لما تمتلكه من مقومات سياسية واقتصادية تمكنها من التأثير بفاعلية في مجريات الأزمات والمشكلات التي قد تتعرض لها المنطقة العربية عموما ، ومنطقة الخليج خصوصا.

ج-الاتحاد الإفريقي:

توقع الكثيرون أن الأفارقة ومنظماتهم الإقليمية وعلى رأسها الاتحاد الإفريقي سيكون لهم الدور الرئيسي في استعادة الاستقرار لليبيا ، والوصول إلى حلول توافقية تنهي حالة الحرب التي أفقدت نظام القذافي شرعيته ، فقد كان الموقف الأفريقي منذ بداية الانتفاضة الليبية متحفظا و رافضا لأي تدخل عسكري خارجي في ليبيا حتى أن الاتحاد الإفريقي امتنع في البداية عن توجيه أي إدانة مباشرة للقذافي كما لم يعلق مشاركة ليبيا في اجتماعاته كما فعلت الجامعة العربية.

وكان لتصعيد قوات حلف الناتو لعملياتها العسكرية في اتخاذ الاتحاد الأفريقي موقفا متحفظا لتلك العمليات لاستهدافها المواطنين ، وشدد الاتحاد الأفريقي على ضرورة تطبيق حظر الطيران بالقوانين الدولية وبنود قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حيث يرى أن قرار الأمم المتحدة 2793 المتعلق بالشأن الإنساني الذي يقضي بحماية المدنيين قد انتهك عمليا حتى في نصه وروحه من قبل قوات حلف الناتو فضلا عن تلك العمليات التي أعاقت مساعي السلام التي قام بها الاتحاد الأفريقي وبقية الدول الأفريقية الساعية لحل الأزمة السياسية في ليبيا بالطرق السلمية[1].

(1)أخبار مصر ، **الاتحاد الإفريقي يدعو إلى إنهاء الأزمة الليبية بالحوار**،2011.

فالمعروف أن الاتحاد الأفريقي وفي محاولة منه لوضع حد لذلك الوضع المتدهور قام بطرح مبادرته التي عرفت بخارطة الطريق الأفريقية ، والتي جاءت بعد تشكيل الاتحاد الإفريقي لجنة خماسية مؤلفة من خمس دول إفريقية هي (موريتانيا ، جنوب أفريقيا ، مالي، الكونغو، أوغندا) حيث تمكنت تلك اللجنة من صياغة مبادرة شددت فيها على ضرورة الوقف الفوري لكل الأعمال العدائية وفتح حوار بين الأطراف الليبية وضمان إدارة لمرحلة انتقالية تقود لتبني إصلاحات سياسية تستجيب لتطلعات الشعب الليبي المشروعة إلى الديمقراطية والإصلاح السياسي والعدالة والسلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية[1].

وبالرغم من مساعي الاتحاد الإفريقي للخروج من تلك الأزمة لم يتمكن الاتحاد الإفريقي من إقناع قوى المعارضة الليبية بخريطة الطريق الإفريقية مما أدى إلى إخفاق مبادرة الاتحاد الإفريقي، وفي محاولة منا لفهم صمت الاتحاد الأفريقي، هناك مجموعة عوامل مهمة يجب الإشارة إليها[2]:

1- يبقى تأثير الاتحاد محدودا بسبب التأثير المالي الواضح لبلدان شمال أفريقيا على ميزانيتها، فموازنة الاتحاد الأفريقي السنوية تصل إلى حوالي 217 مليون دولار، فنجد أن ليبيا هي من بين المساهمين الكبار الخمسة في الاتحاد الأفريقي بالإضافة إلى ذلك ، يمتلك القذافي سلسلة فنادق واستثمارات أخرى في كل من بوركينافاسو، زامبيا، أوغندا، التوغو، والغابون ، وغيرها ، إلى جانب سخائه الكبير مع بعض الأنظمة الأفريقية في محاولة لجلب الدعم له داخل دوائر صناعة القرار بالاتحاد الأفريقي وتخفيف عزلته الدولية.

2- طبيعة العلاقة التي جمعت بين معمر القذافي والاتحاد الأفريقي كمنظمة وكقادة ، تلك العلاقة التي كانت شديدة الخصوصية للدرجة التي شعر معها الاتحاد الأفريقي بإمكانية فقدان ليبيا من خلال ابتعادها عن الإطار القاري الأفريقي وانخراطها أكثر في الإطار العربي في حال رحيل القذافي ، وهناك مسألة الهوية فسكان شمال أفريقيا غالبا ما يرفضون ربطهم بمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، بينما يفضلون أن يكونوا جزءا من الهوية العربية أو المتوسطية أو الإسلامية[3].

---

(1) أخبار مصر ، **الاتحاد الإفريقي يدعو إلى إنهاء الأزمة الليبية بالحوار**،2011.

(2) زونمينو ، دافيد : **الاتحاد الأفريقي ..والصمت المطبق إزاء الأزمة الليبية**، ترجمة منير البغدادي،2011

(3) عقل ، زياد : **الاتحاد الإفريقي والثورة الليبية :البروتوكولات والمصالح**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،القاهرة ،2011.

3- هناك شعور بأن الاتحاد الأفريقي لم يلعب دورا أساسيا في تعزيز الديمقراطية بهذه البلدان ، وفي القارة الأفريقية بصفة عامة،نظرا للعلاقات السياسية المعقدة بين بلدان الاتحاد ، فهذا الأخير يتكون من مجموعة من الدول الضعيفة ، ما أثر سلبا على عمله كمنظمة دولية لسنوات عدة ، فهو لا يمكن أن يكون سوى انعكاس للقدرات الحقيقية لدوله الأعضاء.

و كانت تخشى العديد من دول الاتحاد الإفريقي من ردات الفعل الانتقامية لبلدان شمال أفريقيا وحتى من مواطنيها، فالخوف من قدرة القذافي على تجاوز الأزمة ، والانتصار على معارضيه في ليبيا ، ساهم في تأرجح القادة الأفارقة بين اتخاذ موقف حازم يدين استخدامه المفرط للعنف ودعوته إلى الاستماع لمطالب شعبه المشروعة في الحرية.

المطلب الثاني:الدوافع المحركة للسلوك الدولي

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلنطي دورا كبيرا في عملية التدخل الدولي في ليبيا ، والذي كان مدفوعا بعدة عوامل مصلحية تحركه نحو ليبيا المنطقة المستهدفة بالتدخل من أبرزها ، العوامل السياسية والاقتصادية ، وسنقوم بعرض وتحليل دوافع ومواقف هذه الأطراف.

أ-الدوافع الأمريكية:

وفي حالة ليبيا ، لم يكن التدخل العسكري الأمريكي في الشأن الليبي بجديد ففي عام 1986 قامت الولايات المتحدة بغارات جوية على طرابلس وبنغازي استهدفت القيادة الليبية ، ولم تتوقف عند ذلك الحد، بل فرضت عقوبات اقتصادية ضدها وجمدت الودائع الليبية وأمرت شركاتها – الأمريكية– بالتوقف عن العمل في ليبيا، وقد انتهجت وسائل عديدة لتنفيذ سياستها تجاه ليبيا وتحقيق أهدافها ولاسيما الاقتصادية التي تجسدت بأوضح صورها عندما فرضت عقوباتها الاقتصادية ضد ليبيا عام 1986[1].

بمعنى أن هذا الوضع برمته تبلور نتيجة تصميم ليبيا على مناهضة النفوذ الأمريكي والمواقف الأمريكية واستعدادها – أي ليبيا – لاستخدام الأدوات الدبلوماسية التقليدية كمواردها المالية وغيرها من الأدوات لمواجهة الولايات المتحدة وحلفاءها، يقابل ذلك الأهداف و المبررات الأمريكية ضد ليبيـــــــا فكانـــــــت

(1)العروسي، محمد عصام :**الحراك السياسي العربي هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد؟**، مجلة المستقبل العربي ، العدد3 9 3، السنة34،2011.

سياسة المواجهة بين الطرفين[1].

وفي عام 1988 حصل انفجار لطائرة بان أميركان فوق لوكربي في اسكتلندا وقد أوقع الحادث270 قتيلا ، وبدأت بعد الحادث سلسلة من التحقيقات الطويلة إلا أن الاتهام الدولي وخاصة الأميركي البريطاني الفرنسي لليبيا لم يأت إلا في عام 1991،على أنها المسئولة عن حادثة لوكربي ، فأصدرت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا بيان ا ثلاثي ا طالب ليبيا بتسليم المتهمين في حادثة لوكربي ومحاكمتهم في اسكتلندا أو الولايات المتحدة ، أون تلبي ليبيا الشروط الفرنسية بشأن تفجير طائرة يوتا ، إلا أن ليبيا نفت أي تورط لها في الحادث ، ورفضت تسليم المتهمين مؤكدة أن تلك العملية تتناقض مع السيادة الليبية[2].

ومن ثم قامت الولايات المتحدة بتحويل القضية لمجلس الأمن الدولي وأصدر مجلس الأمن قرارين بشأن القضية واتخذ إجراءات عقابية ضد ليبيا ، وفي عام 1999 أعلن عن موافقة القذافي تسليم المتهمين، وتم تعليق العقوبات عن ليبيا ودفعت ليبيا تعويضات لعائلات الضحايا.

إن الولايات المتحدة أعادت ترتيب إستراتيجيتها وأولوياتها بحسب اهتمامها بالأمن الأمريكي، وإعادة ترتيب الخارطة السياسية العربية ، بما يحقق مصالحها ومصالح حلفاءها، فبعد تفاقم الخسائر الأمريكية في العراق وأفغانستان استدعت الضرورة الإستراتيجية مواجهة التحديات النوعية التي تمثلها(القاعدة)كمنظمة إرهابية وعلى بعض الأنظمة السياسية العربية الاستجابة لدعوة الولايات المتحدة بضرورة إحداث نقله نوعية في مجال إطلاق الحقوق والحريات العامة والانتقال السلمي للسلطة ، ونبذ مبدأ التوريث السياسي أو التقاعس في الاستجابة لمطالب الإصلاح الداخلي ، فتغير السياسة الأمريكية إزاء المنطقة العربية أسهم نسبيا في جعل الحراك السياسي ممكنا من خلال التخلي عن دعم الأنظمة الدكتاتورية ودعم المعارضة.

ويتساءل "هنري كيسنجر" في مقال بصحيفة واشنطن بوست عن مدى جدوى ما وصفه بعقيدة التدخل الأميركي الجديدة تحت اسم "التدخل الإنساني" في الشرق الأوسط، وقال :هل تحل إعادة البناء الديمقراطية محل المصالح القومية كمرشد للسياسة الخارجية في الشرق الأوسط؟، وهل إعادة البناء الديمقراطية هي ما تمثله

(1) نبلوك تيم : **العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط : العراق -ليبيا – السودان** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،2011،ص155.

(2)نفس المرجع،ص151.150.

الربيع العربي بالفعل؟ ويقول كيسنجر إن الولايات المتحدة التي تراجعت عن جهود عسكرية في العراق وأفغانستان قامت على أسس الأمن القومي الأميركي تنخرط مجددا في عدة دول في المنطقة باسم التدخل الإنساني ، ويضيف أن الإجماع الواهن هو أن الولايات المتحدة ملزمة أخلاقيا بالاصطفاف إلى جانب الحركات الثورية في الشرق الأوسط ، كنوع من التعويض عن سياسات الحرب الباردة التي تعاونت في إطارها مع حكومات غير ديمقراطية في المنطقة لأسباب أمنية[1].

ليس لإن هذه الأنظمة كذلك، بل لان وجودها لم يعد يحقق المصالح الأمريكية حيث أظهرت النخب السياسية مقدرة ضعيفة على إدارة موارد البلاد التي تحكمها وتعرضها باستمرار لتحديات داخلية لا تنجح في معالجتها بغير العنف ، وهذا ما سوف يجعل من التدخل في شؤون الدول أمرا وارد ا أكثر من ذي قبل، وبصورة متزايدة باستمرار، وهو ما سوف يدفع الرأي العام أيضا إلى القبول بشكل أكبر بمثل هذه التدخلات ، وربما إلى تقنينها بصورة أدق في المرحلة القادمة في إدارة الأمم المتحدة لإضفاء شرعية دولية مباشرة عليها[2].

فالولايات المتحدة والقوى الغربية التي انتُقدت لتقاعسها عن مساندة الانتفاضات العربية ، تبنت مبكرا مواقف مناوئة للنظام الليبي الذي دخل دائرة أعدائها مبكرا وإلتحق بدائرة حلفائها متأخرا جدا حيث صبت عليه جام غضبها ليُغفر لها ما سبق، وهناك جملة من الأسباب المتداخلة التي جعلت أمريكا تتحرك ضد ليبيا وتعمل على استصدارالقرار الأممي 1973 وتطبيقه، ويمكن حصرها في الأسباب الآتية:

1- ارتكاب القذافي لخطأ إستراتيجي تمثل في استخدامه القوة المسلحة ضد المنتفضين الذين تحولوا إلى متمردين مسلحين ، ليسقطوا مرغمين في فخ عسكرة الانتفاضة وأصبح على أمريكا اتخاذ موقف إزاء حرب أهلية تلوح في الأفق في بلد نفطي يتوسط بلدين خرجا للتو من انتفاضتين ناجحتين ، فكان من الضروري الحفاظ على نوع من الاستقرار بالتدخل في ليبيا للتعجيل بإيجاد حل للأزمة.
2- الحسابات التاريخية والإستراتيجية مع نظام القذافي: فقد عُرف عن نظام القذافي تمويله لحركات انفصالية وعناصر وعمليات إرهابية مست المصالح الأمريكية، وبالرغم من صورة الرضوخ لنظام القذافي سيما بعد اتفـــــــــــــاق2003

(1) كيسنجر، هنري : **هل هي عقيدة جديدة للتدخل**، واشنطن بوست،2012.
(2) العروسي، محمد عصام،المرجع السابق،ص125.

بالإعلان عن تخلي ليبيا عن أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها، فوافقت على فتح منشأتها للمفتشين الدوليين مقابل حماية النظام[1].

3- التزمت ليبيا بموجب نفس الاتفاق بتدمير كل ما تملكه من صواريخ يفوق مداها 351 كيلومترا بمعنى أمن النظام على حساب أمن الدولة، وبعدم حيازتها لها مستقبلا ؛ وبهذا فإن القوى المتدخلة متيقنة من أنها لا تملك صواريخ تهدد طائراتها أو حتى أراضيها.

4- يعد النفط عاملا حاسما ليس من أجل السيطرة عليه فحسب وإنما لضمان موضع قدم للشركات النفطية الأمريكية، وضمان التعويض، فثراء ليبيا النفطي يطمئن القوى المتدخلة بأن مجهودها العسكري سيُدفع نقدا بطريقة أو بأخرى (مشاريع إعادة الإعمار، استثمارات، تسلح...) وهذه مسألة حساسة بالنسبة لقوى تعيش أزمة مالية خانقة.

التدخل في ليبيا بغطاء أممي كان مناسبة ثمينة لأميركا لتكفر عن ذنوبها في العراق ، ولتظهر للعالم أن عهد التحرك الأحادي قد ولى، وأنها تعمل مع "المجموعة الدولية" عبر مجلس الأمن وبغطاء عربي ، على أساس أن الجامعة العربية طالبت بفرض منطقة الحظر الجوي ، ولأول مرة يُسمع فيها للأمم المتحدة صوت وتستجيب المجموعة الدولية لطلب تتقدم به الجامعة العربية بعدما حاولت الأخيرة منذ عقود أن تضغط على المجموعة الدولية لتفعل الشيء نفسه في فلسطين، وهنا تكمن الانتقائية التي ستضع " المجموعة الدولية"أمام استحقاق أخلاقي /قيمي في غاية الصعوبة ؛ حيث أن الواجب الأخلاقي حماية المدنيين يقوم على صلاحيات جغرافية لا حدود لها، فكيف به أن يقفز على بؤر دون سواها.

ب- دوافع الاتحاد الأوروبي:

أكدت الأزمة الليبية مجددا أن الاتحاد الأوروبي لا يتكلم بصوت واحد وأنه يبقى متعددا سياسيا رغم تحالفه اقتصاديا ، فأول نتيجة لهذه الأزمة هي تصدع محور باريس- برلين (عكس ما حدث إبان الغزو الأميركي للعراق) ، فقد امتنعت ألمانيا عن التصويت في مجلس الأمن وبقيت خارج العملية برمتها، فرغم أن ليبيا تزودها بحوالي 7% من حاجياتها من النفط ، فإنها رفضت التدخل العسكري واعتبرته غير مجد. كما أن ألمانيا تعتبر أهداف التدخل في ليبيا غامضة ، وأن ما

(1) بيبرس ، سامية : المبادرة الليبية للتخلي عن أسلحة الدمار الشامل ومستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد118،2004،ص183.

يحدث فيها لا يهدد أمن الدول الغربية. ويساندها في ذلك رأيها العام الرافض بأغلبية ساحقة لمشاركتها، بيد أن الرأي العام ليس بالحاسم لأن ألمانيا شاركت في حملة كوسوفو رغم معارضته ، فضلا عن ذلك فإن الموقف الألماني المتحفظ من التدخل في ليبيا لا يخلو من دافع اقتصادي أيضا، إذ تقود ألمانيا حملة تقشف في أوروبا ولا ترى الوقت مناسبلصرف أموال أوروبية في عملية عسكرية هي آخر ما يحتاج الاتحاد إليها في زمن البقرات العجاف "وهكذا فعلت الأزمة الليبية فعلتها في البنيان السياسي الأوروبي.

وبالنسبة لايطاليا نجد رئيس وزرائها السابق بارلسكوني ووفقا للسلوك الإنساني أول المؤيدين للتدخل الدولي الإنساني في ليبيا ، وذلك عندما رأى الأرض قد تزلزلت تحت أقدام القذافي ، وكان أحد الذين ذهبوا يسهمون في صناعة الزلزال[1].

ولنركز على فرنسا تحديدا بحكم انخراطها – إلى جانب بريطانيا– المثير للانتباه في هذه العملية، ولانتمائها المتوسطي ونفوذها الإفريقي، فقد قادت فرنسا منذ الوهلة الأولى الحملة التحريضية ثم التعبوية للحشد الدولي من أجل التدخل في ليبيا معتمدة في ذلك أيضا على موقف الجامعة العربية التي بدأت تُسمع لها لأول مرة في تاريخها شأنها شأن أمريكا، فصرح ساركوزي في15فيفري2011 قائلا القذافي يجب أن يرحل وأضاف فيما يتعلق بالتدخل العسكري ستنظر فرنسا في أي مبادرة من هذا النوع ما يؤكد النية المبيتة لدى فرنسا وحلفائها في تشكيل جبهة عريضة من أجل التدخل العسكري فيما بعد وهو ما تم فعلا[2].

***دوافع التحرك الفرنسي في جملة من العوامل[3]:**

– تعاني فرنسا أزمة داخلية خانقة، اقتصادية وسياسية ، تسببت في تدهور شعبية ساركوزي ، فجاءت الأزمة الليبية لتكون مطية لممارسة السياسة المحلية من خلال السياسة الخارجية؛ أي الخارج لإنقاذ الداخل .

– إن الموقف الفرنسي المتواطئ مع نظامي بن علي ومبارك إلى آخر لحظات حكمهما، جعلها تصب جام غضب خطابها الأخلاقي على نظام القذافي خاصة بعد لجوئه إلى القوة ضد المنتفضين.

(1) الفقيه، أحمد ، وآخرون : **إلى أين يذهب العرب** ، مؤسسة الفكر العربي ، بيروت ، 2011،ص211.
(2) خليل ، سامي : **موقف الاتحاد الأوروبي من الثو ا رث العربية** ، الحوار المتمدن ،2011، العدد 3564،ص4.
(3)بن عنتر ، عبد النور : **المواقف الدولية من الثورة الليبية**،2011 ،مركز الجزيرة للدراسات.ص45.

– يفتقر ساركوزي إلى ملف أو مشروع يسوِّقه ويبرر به سياساته ، فمشروع الاتحاد من أجل المتوسط أصيب بانتكاسة ، ونشاطه الدولي في إطار مجموعة العشرين أُحبط بسبب فشله محلياً في تحسين وضع الاقتصاد الفرنسي ، فكانت الأزمة الليبية فرصة ذهبية لتفعيل الدبلوماسية الفرنسية وإسماع صوت فرنسا.
– لفرنسا أيضا حسابات تاريخية مع القذافي تريد تصفيتها لاسيما فيما يتعلق بالإرهاب والحرب مع تشاد حول شريط أوزو (تدخلت فرنسا حينها لنصرة حليفها التشادي).

– لم يفِ القذافي بوعوده فيما يخص بعض الصفقات التي تم الاتفاق عليها أثناء زيارته لفرنسا ، حيث تأخر في تنفيذها ، ليعلن إلغاءها في الأيام الأولى من الثورة.

– معارضة القذافي بشدة لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط، ومحاولته حشد الدول العربية ضده بدعوى أنه يفصل عرب إفريقيا عن بقية القارة مما أثار حفيظة فرنسا ، كما أن سياسة ليبيا في إفريقيا تقوض، عن قصد أو غير قصد نفوذ فرنسا في القارة السمراء ، مما جعل منها منافساً للوجود الفرنسي هناك حيث أن تمويل القذافي لبعض الاستثمارات في أفريقيا كتمويله للقمر الصناعي الإفريقي للاتصالات المدنية أفقد قوى اقتصادية غربية عائدات مالية معتبرة كانت تجنيها كما أن ليبيا بقوتها المالية تساهم في بناء بعض المؤسسات الإفريقية مثل صندوق النقد الإفريقي ، وهذا ما تنظر إليه فرنسا والقوى الغربية بعين الريبة لأنها ترى القارة تفلت جزئياً من قبضتها الاقتصادية.

ولوجود صراع بين القوى الغربية حول مرحلة ما بعد الحرب – أي الإعمار – في مثل هذه الأزمات، فتردد فرنسا وتأخرها في مشاركة الائتلاف الدولي المناهض للعراق 1991 ، ورفضها لغزوه 2003 أضر بمصالحها وبعلاقتها مع أمريكا، وبالتالي تريد أن تكون هي أول من يقتسم غنيمة الاستثمارات والعقود ما بعد التدخل في ليبيا هذه المرة ، فكانت هي بالتالي أول من يحضِّر ويقود الحملة العسكرية ضد ليبيا القذافي[1].

(1) بن عنتر ، عبد النور ،المرجع السابق،ص46.

ج-دوافع حلف الشمال الأطلسي:

إن من أهم معالم تحديث إستراتيجية حلف شمال الأطلسي ما بعد الحرب الباردة هي مهمة إدارة الأزمات دون تحديدها بمنطقة جغرافية معينة ، وجاء ذلك المفهوم في "ضرورة أن يبقى الحلف على أهبة الاستعداد للإسهام في كل حالة على حدة وبصورة جماعية في الوقاية بفاعلية من النزاعات والمشاركة بنشاط في إدارة الأزمات بما يتضمنه ذلك من عمليات للرد على الأزمات ، وذلك وفق القرارات الأممية ووفقا لهذا المفهوم فقد اتسعت مجالات التدخل العسكري للحلف لتشمل الأسباب الإنسانية ، وعمليات حفظ السلام ، ومنع الانتشار النووي، سواء داخل أوروبا أو خارجها ، وهو ما يعني تعديل المادة الخامسة من نظامه التي لم تكن تتيح ذلك التدخل من قبل"[1].

المبحث الثاني: السيناريوهات المستقبلية للنظام السياسي الليبي ما بعد نظام القذافي.

بعد إنتهاء التدخل الدولي في ليبيا بسقوط نظام معمر القذافي بداية لمرحلة جديدة يكتنفها الكثير من الغموض و المصير المجهول لشكل الدولة ما بعد القذافي ويخلق العديد من السيناريوهات التنبؤية لهذه المرحلة ومن بين أبرز هذه السيناريوهات نذكر:

المطلب الأول: سيناريو قيام الحرب الأهلية و تقسيم ليبيا.

يعد سيناريو الحرب الأهلية و التقسيم من أبرز و أقرب السيناريوهات المحتمل حدوثها في ليبيا بعد الأزمة والتدخل الأجنبي الذي أدى إلى سقوط نظام القذافي بقتله و إعتقال نجله سيف الإسلام القذافي، و ذلك لتوفر المناخ الإجتماعي و السياسي و العسكري على الأرضية الجغرافية الليبية ومن بين أهم العوامل المرجحة لسيناريو الحرب الأهلية و التقسيم في ليبيا نذكر:

*ضعف المؤسسات السياسية و الإدارية لمرحلة ما بعد القذافي :فعلى الرغم من إسقاط نظام القذافي الذي حكم ليبيا 42 سنة بقبضة من حديد، إلا أن ليبيا ستعاني من فراغ في السلطة وذلك لكون ليبيا ستفتقر إلى القدرات السياسية و الإدارية التياختفت مع سقوط نظام القذافي، وهذا لأن نظام القذافي كان يفتقر إلى المؤسسات السياسية و الإدارية الطبيعية فقد كانت ذات طابع خاص يمتـــــاز بإدارة سياسيـــــــــــــة

(1) سيف ، مصطفى علوي : **إستراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي**، سلسلة دراسات إستراتيجية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية العدد129،2008،ص121.

فريدة غير المعمول بها على المستوى العالمي العادي، إضافة إلى عدم وجود الأحزاب و المؤسسات الحزبية في ليبيا ما يجعل وجود هذه المؤسسات في ليبيا يمتاز بالحداثة و عدم الإستقرار و يجعلها غير قادرة على القيام بوظائفها على أكمل وجه وتكوين قواعد شعبية واعية ببرامج شاملة لا برامج جهوية أو قبلية، وهذا ما يخلق نوعا من الفوضى و عدم الإمتثال[1].

*إنتشار الأسلحة و الميليشيات :تمثل هذه النقطة أكثر المسائل أهمية لفترة ما بعد القذافي، فقد ساهم النزاع المسلح في ليبيا في إنتشار الأسلحة و سهولة الحصول عليها في جميع الأوساط الليبية، وهذا ما يخلق نوعا من عدم الإنضباط وعدم القدرة على إنهاء المظاهر المسلحة وجمع الأسلحة من الميليشيات التي تسيطر على المؤسسات العامة و الأماكن الحيوية من مطارات و معسكرات، و هذا ما يجعل الجو ملائم للصراع المسلح بين الفصائل المتحاربة بعد سقوط نظام القذافي و خاصة أن هذه الميليشيات ليس لها ولاء لجهة مركزية، و لم تستطع الحكومة الإنتقالية المؤقتة في ليبيا إخضاعها و السيطرة عليها، إذ أن هذه الميليشيات لها ولاءات شخصية، وهذا يظهر جليا من خلال السياسات الخاصة التي تتبعها كل مليشيا على حدى وبعيدة عن سياسات المليشيات الاخرى، وذلك باقامة نظام داخلي خاص وقيادة خاصة و حيز جغرافي خاص خاضع لها[2].

*التصنيف الثوري: ويظهر هذا في التصنيف الموجود داخل ليبيا، وذلك من خلال اعتبار بعض المدن ثائرة و اعتبار بعضها محررة، و هذا التصنيف يكاد يكون رسميا وذلك باعتبار ان المدن الثائرة و التي ينتمي اليها معظم قادة و أعضاء الحكومة، و هي المدن الشرقية ما يجعل المدن الغربية و الجنوبية ينطبق عليها اسم المدن المحررة بمساعدة حلف شمال الاطلسي، وهذا الوضع القائم و المتمثل في وصف بعض المدن في ليبيا بالثائرة و الاخرى بالمحررة يجعل الامر في ليبيا عرضة للانتفاضة الدائمة او الثورة المضادة، وبهذا التصنيف فالوضع في ليبيا ممهد للحرب الاهلية و تبعاته من التقسيم[3].

*الانتماءات و الولاءات القبلية: يعتبر النظام القبلي من أبرز العوامل التي أثرت في تشكيل الحياة السياسية في ليبيا، وتعد القبيلة عنصرا أساسيا من مكونات المجتمع الليبي و قد إستخدم القذافي خلال فترة حكمه على هذا العنصر لتثبيت أركانه من خلال تقريب قبائل ذات ثقل معين من حاشيته وإغداق العطايا عليهم

(1)صالح الخثلان، "**بعد القذافي الطريق مازال طويلا**"، مجلة العرب الدولية، العدد157 ،2011،ص31

(2) ميلاد الحارثي، **سيناريوهات المواجهة المسلحة في ليبيا**، مأخوذ من6707 : http://diae.net

(3) المنصف وناس،" **القبيلة و السلطة في ليبيا**"، مجلة المغرب الموحد، العدد 12 ، 2011 ، ص19 .

لضمان ولائهم له، كما لعبت القبيلة دورا أساسيا في الأزمة المسلحة التي أطاحت بنظام القذافي بدعم من قوات حلف شمال الأطلسي، وكان لها القول الفاصل في الكثير من المعارك الميدانية خاصة في بنغازي و العاصمة طرابلس، ولكن بعد سقوط نظام القذافي ازدادت النزعات القبلية و ظهرت الاختلافات القبلية خاصة بين الشرق و الغرب و الجنوب، و ظاهرة الصراعات القبلية ليست جديدة في ليبيا إضافة إلى ظاهرة الثأر بين القبائل، و خاصة بفعل انتشار الأسلحة و المعدات

وكون أن لكل قبيلة مليشيات مسلحة تابعة لها و هذا أخذ بعين الاعتبار أن ليبيا تحوي ما يقارب 120 قبيلة، ما يجعل الاضطرابات والمواجهات الدامية في ليبيا سهلة الحدوث خاصة في ظل التنوع العرقي و القبلي بين القبائل العربية وبين مقاتلين تابعين لقبائل التبو الإفريقية ومرورا بالخلافات الدامية بين القبائل العربية و القبائل الأمازيغية في بلدتي زوارة و الجميل في الغرب، وانتقالاً للصراعات الساخنة في منطقة جبل نفوسة، ونهاية بحملات الانتقام من قبل قبائل مدينة مصراته ضد مناطق قاتلت إلى جانب القذافي، و قبيلة القذاذفة و القبائل الموالية لها ضد القبائل التي يشك في ان لها يد في مقتل القذافي، كل هذه المكونات القبلية و العرقية في الشعب الليبي باختلاف أعراقه عرب و أمازيغ و أفارقة، اضافة الى الكم الكبير من القبائل و الولاء الشعبي المتجذر للقبيلة يجعل من ليبيا ساحة لحرب أهلية، خاصة في ظل حكومة مركزية ضعيفة غير متحكمة في الدولة و لا تملك ولاءات شعبية ما يعزز من سيناريو التقسيم[1].

المطلب الثاني: سيناريو إستمرار المرحلة الإنتقالية و التدخل.

ما حدث في ليبيا أمر تعدى الخلاف الذي يقع بين النظام الحاكم والمعارضة السياسية في المناطق التي شهدت أزمات سياسية وتطورت إلى نزاع مسلح ثم تدخلا دوليا أسفر في نهايته إسقاط النظام، ما يجعل سيناريو إستمرار المرحلة الإنتقالية مدة زمنية كبيرة وإستمرار التدخل الدولي في الشؤون الداخلية الليبية من السيناريوهات المحتمل حدوثها وذلك لعدة أسباب منها:

*التأخير في ملئ الفراغ السياسي :وذلك راجع إلى الإخفاق في إيجاد مؤسسات سياسية وأمنية قوية في مقابل الإنتشار الكبير للسلاح، والتوسع في إنشاء الكتائب العسكرية والأمنية، ما يساهم في بروز الخلافات أو يضاعف من خطرها، وهذا إذا لم تظهر بوادر معالجة حقيقية لها عبر إستراتيجيات وخطط قابلة للتطبيق، و يمكن إعتبار ذلك من أبرز إخفاقات التي ستواجه المكتب التنفيذي أو من يكون

(1) يوسف محمد الصواني،" **ليبيا بعد القذافي الديناميات المتفاعلة و المستقبل السياسي**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 395 ، جانفي 2011 ، ص35.

بعده من الحكومة الإنتقالية، إذ تشير المعلومات الأولية أن من ينتسبون للكتائب الأمنية داخل المدن يفوقون في عددهم عناصر الأمن الوطني والأمن الوقائي بعدة أضعاف، بل إن دور الكتائب غير المعترف بها من قبل دائرة الداخلية في المكتب التنفيذي يغلب على نشاط الأجهزة الرسمية في حفظ الأمن ومكافحة الجريمة وملاحقة رجال النظام مع ملاحظة أن العشرات من تلك الكتائب لا تعرف الحكومة الإنتقالية عن نشاطها وعدد أفردها وتسليحها إلا القليل[1].

*بروز الجهوية و القبلية :وهذا ما يظهر بشكل واضح منذ سقوط النظام السابق ومن أهم مظهرها ارتفاع أصوات المتحدثين باسم مناطقهم و قبائلهم، والتنافس بينهم فيما يتعلق بدور كل منطقة أو قبيلة في الثورة، ما يجعل هذا الوضع قد يتطور إلى التصادم والمواجهات المسلحة بين العديد من المناطق على خلفية مواقف كل منها (رافض أو مؤيد) للمقترحات الحكومية و النظام، ما يجعل الخروج بقرارات توافقية يتطلب فترة زمنية كبيرة وذلك لأخذ رأي جميع الأطراف و موافقتها[2].

*بروز الاستقطاب الأيديولوجي :وهذا ما قد يجعل المرحلة الانتقالية صعبة وتتميز بالطول و عدم الاستقرار، فعلى سبيل المثال هناك حملة ضد جماعة الإخوان المسلمين أثرت في قطاع من الناس، حتى بات حاليا الانتماء إليها وصمة تمنع في بعض الحالات من تولي المناصب، بالمقابل بات التحذير من العلمانيين والليبراليين جزءا من التراشق، أذكته الدعوة إلى تحكيم الشريعة، والتحريض وحتى بين التيار الإسلامي نفسه ممثلا في الإخوان المسلمين وبعض المجموعات الإسلامية التي لا تتفق معهم، فبعد مرحلة إسقاط النظام تأكد أن النزاع على السلطة قد يأخذ طابع التشدد الديني، فهناك العديد من المجموعات المسلحة تأسست على قاعدة دينية جهادية سلفية، وقد شهد العديد من المناطق شرقي ليبيا حوادث تفجير كما ظهرت منشورات في بعض الأماكن العامة والأسواق وعلى الجدران تدعو إلى قفل محال الحلاقة وصالات الأفراح ومحال بيع التبغ، وحملت المنشورات نبرة التهديد باستخدام القوة[3].

---

(1) تقرير الشرق الأوسط رقم 115 ، **المحافظة على وحدة ليبيا :التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي**، ديسمبر 2011 ، ص04 .

(2) عبد الاله بلقزيز، **" مشكلات ما بعد سقوط نظام القذافي"**، مجلة المستقبل العربي، العدد 393 ، نوفمبر 2011، ص121 .

(3) خير الدين حسيب و آخرون، التربيع **العربي إلى أين؟ أفاق جديدة للتغير الديمقراطي**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011 ، ص273 .

ضد من يرفضونها، وينبغي التنويه إلى أن النزاع في صفوف الكتائب المسلحة أخذ منحى التخندق والإستقطاب الأيديولوجي بين التيار الإسلامي و الليبرالي.

*بقايا النظام السابق: إذ يعد المتورطون مع النظام السابق و الموالين للقذافي و عائلته عاملا من عوامل التنازع من خلال إثارتهم الخلافات وعدم رضوخهم للحكومة الانتقالية، ودعم بعض المجموعات المسلحة لبث الفوضى، وذلك بدعوى المقاومة المستمرة، مما يجعل من عملية دمج هؤلاء في النظام الجديد مخاطرة وسبب لسخط الشارع، لكن نبذهم يمثل عامل توتير وخلق جيوب تحارب محاولات بناء نظام سياسي جديد في ليبيا، إلا أن تهمة التورط مع النظام السابق قد تستعمل أيضا بين القوى المتنافسة على السلطة لإقصاء الخصوم، خاصة أنهم يمثلون غالبية الموظفين في قطاع الدولة خلال عهد القذافي .ورغم حدة هذا النزاع سيكون من الصعب على القادة الجدد معالجة هذا الإرث، وتبدو التصريحات والممارسات الرسمية حياله غامضة أحيانا ومتناقضة في أحيانا أخرى[1].

*انتشار الميليشيات المسلحة :فتشكيل المجموعات العسكرية على أساس مناطقي لدواعي الحرب التي فرضها النظام السابق (كتائب مصراته، الزنتان، جادو يفرن، نالوت، غريان، الزاوية،صبراته، طرابلس، تاجوراء، وبنفس المنوال كتائب المناطق الشرقية)، سيساهم في عرقلة عملية الإندماج، يزيد من طول فترة المراوحة وشدة الحساسيات بينها، خصوصا عند نقاط الإحتكاك خاصة في العاصمة والمناطق التي حولها، وأيضا في بني الوليد وسرت وسبها وأوباري وغيرها من مدن الجنوب، إضافة إلى تصعيد، حدة المنافسة بين التشكيلات المناطقية إلى الدرجة يمكن أن تصيب الحكومة الانتقالية بالشلل فيما يتعلق بخطط دمج الثوار ونزع سلاحهم[2].

*التدخل الدولي في الشؤون الداخلية الليبية :وذلك راجع إلى عدد من الاعتبارات السياسية و الاقتصادية و التي نذكر منها[3]:

– طبيعة أعضاء المجلس الوطني و الحكومة الانتقالية إذ أن معظمهم كان من أفراد النظام السابق وقد انشقوا عنه بعد أحداث 17 فيفري 2011 ، وأن لهم علاقة وطيدة مع السلطات الأجنبية المتدخلة عسكريا في ليبيا، كما أن معظمهم ينتمون

(1) يوسف محمد الصواني،مرجع سابق،ص49.
(2) عبد الاله بلقزيز، المرجع السابق، ص122 .
(3) خير الدين حسيب،**" ليبيا الى اين سقوط القذافي لكن؟"**، مجلة المستقبل العربي، العدد 391 ، سبتمبر 2011 ،ص09.

إلى التيار الليبرالي و هذا ما يجعل هذه الدول و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و فرنسا تسعى إلى التدخل في الشؤون السياسية لليبيا ومحاولة التدخل في صياغة نظامها السياسي و العمل على زرع الفوضى و الانقسامات بين المجتمع الليبي خاصة أن قوات الفاعلة في ليبيا تتوزع فيها الإنتماءات الفكرية و المذهبية (الإسلامية و الليبيرالية)، وذلك للحفاظ على مكاسبها العسكرية و السياسية وذلك من خلال التحكم في قنوات اتخاذ القرار، مما يجعل ليبيا تحت الوصاية الغير المعلنة و هذه كلها تمثل أكبر تحدي حقيقي لفترة ما بعد القذافي[1]

-المحافظة على المكاسب الإقتصادية :وذلك من خلال التدخل تحت ذريعة إعادة إعمار ليبيا، و التأخير في الحصول على أموال ليبيا المجمدة في البنوك الخارجية، إضافة إلى الأموال التي أنفقتها هذه الدول في عمليات الحامي الموحد لذلك ستسعى هذه الدول إلى ضمان مكاسبها الاقتصادية في ليبيا من خلال التحكم في الإقتصاد الليبي و النفط الذي يمثل المحرك الإقتصادي الأساسي في ليبيا وذلك من خلال اقتسام حقوق استغلال النفط بواسطة المؤسسات التابعة لهذه الدول و السعي للحصول على تسهيلات من الحكومة الليبية مما يجعل هذه المؤسسات تملك نوع من الحرية و الحماية و يجعلها تدر أرباح طائلة لدول الخاضعة لها على حساب ليبيا و الشعب الليبي.

المطلب الثالث: سيناريو قيام دولة القانون و الديمقراطية في ليبيا.

رغم أن الإنتفاضة الليبية انحرفت عن مسارها السلمي، و أصبحت صراع مسلح بين طرفين و اعتمدت بشكل كبير على التدخل الدولي لحل الأزمة من خلال فرض حظر جوي على الطيران الليبي، الذي إنتهى بقتل معمر القذافي، إلا أن سيناريو قيام دولة القانون و المؤسسات في ليبيا يعتبر من السيناريوهات المحتملة في ليبيا، إذا ما توفرت الاعتبارات التالية:

*وجود إدارة مؤسساتية لمرحلة ما بعد القذافي: بما أن المجلس الانتقالي يعتبر السلطة السياسية و القانونية الوحيدة الممثلة لليبية داخليا و خارجيا بعد سقوط نظام القذافي، فإنه يجب خلق العديد من المؤسسات السياسية التي يمكن اعتبارها حديثة

(1)النوري الصل، **ليبيا ما بعد القذافي التحديات و السيناريوهات**، ماخوذ من : http://www.turess.com/alchourouk

في النظام الليبي نظرا لطبيعة الهيكلة المؤسساتية التي كانت مطبقة في فترة حكم القذافي، وذلك يكون من خلال التواصل بين القوى السياسية في ليبيا باختلاف إيديولوجياتها و توجهاتها السياسية سواء كانت مركزية أو فدرالية، مع تطوير ثقافة ديمقراطية، فلا يمكن أن تسود ديمقراطية حقيقية إذا كانت عائدات النفط والغاز تذهب إلى خزينة الحكومة من دون رقابة[1].

*بناء مؤسسة عسكرية ونزع السلاح :إذ أن مدخل الاستقرار في ليبيا هو بناء مؤسسة عسكرية، التي بدورها ستساهم بشكل جوهري في ترسيخ الاستقرار و رسم ملامح بارزة لكيان الدولة، و طمأنة الشعب للمستقبل الديمقراطي للبلاد إضافة إلى نزع السلاح و دمج الميليشيات المسلحة في المجتمع المدني و المؤسسة العسكرية وذلك عبر حزم من السياسات الاقتصادية و السياسية وذلك للحيلولة دون تحول السلاح إلى مصدر رزق لحامليه في ليبيا [2]، ولذلك فإن تأسيس الجيش الوطني أو المؤسسة العسكرية و هيمنتها على القوة أمر ضروري في ليبيا، و لا يقل دوره عن دور باقي المؤسسات السياسية و القانونية.

تنظيم إنتخابات رئاسية و تشريعية : إذ تعد هذه الخطوة من أهم الخطوات التي يجب اتخاذها في ليبيا، وذلك لوضع أسس الدولة ورسم الخطوط العريضة لملامح هذه الدولة و شكلها و إتجاهاتها، وتمثل هذه العملية المخاض الفعلي لمستقبل الديمقراطية في ليبيا وبدون نجاح هذه العملية لا يمكن الوصول إلى دولة ديمقراطية، ويتم هذا إذا ما توفر عدد من الشروط من أهمها[3]:

– الأحزاب و الجماعات المحلية: إذ يعتبر إيجاد أحزاب سياسية في ليبيا فاعلة ونشيطة و مدركة لمتطلبات المرحلة الانتقالية من الصعوبات و في نفس الوقت من الميكانيزمات التي إذا فعلت و لعبت دورها، سوف تؤدي إلى خلق جو من الديمقراطية، وذلك من خلال نقل التنافس السلطوي بين القبائل و الميليشيات إلى عمل سياسي منظم داخل أحزاب تضبطها أسس و قوانين، وهي التي تقوم باختيار الأشخاص الأكفاء الذين من خلالهم يمكن الوصول إلى إنتخابات مولدة لدولة يحكمها القانون ولها مؤسسات ذات طابع ديمقراطية.
– إختيار حكومة إنتقالية و مجلس خاص للترتيب للإنتخابات: وهذا يعتبر من الشروط الأساسية للوصول إلى نتيجة هي قيام إنتخابات تخرج ليبيا من المرحلة الإنتقالية، وذلك يكون حسب شروط و معايير خاصة و يكون محدد بفترة زمنية

(1) خير الدين حسيب و آخرون، المرجع السابق، ص.274.
(2) وليد السكران، **دولة الديمقراطية ام دولة العسكر**، مأخوذ من : http://www.libya-alyoum.com/news
(3) خير الدين حسيب و آخرون، المرجع السابق، ص275 .

معينة و ذلك لكي تكون هذه العملية قانونية و منظمة، ومن الشروط الواجب توفرها في هذه الحكومة أن تكون تشمل أشخاص لهم كفاءة و مصداقية و لهم الخبرة اللازمة في التسير و التدبير وهم الذين يقومون بتسير البلاد و إختيار أعضاء اللجنة التحضيرية للإنتخابات و خاصة إنتخاب مجلس النواب الذي يعتبر أهم المؤسسات في النظم الديمقراطية.

– وضع وصياغة دستور: فالدستور هو النقطة الجوهرية التي من خلالها يقوم تنظيم الشؤون السياسية و القانونية، وتعتبر صياغة الدستور من أهم المراحل و الخطوات التي من خلالها يتحقق سيناريو قيام دولة ديمقراطية في ليبيا أو فشلها وذلك لأن الدستور هو المحدد و المنظم للأطر المؤسساتية داخل الدولة، ومن خلاله يمكن جمع جميع الإقتراحات التي تجعل التيارات الداخلية في الدولة متفقة إلى حد كبير على نظرة واقعية للحياة التشاركية، مما يسمح بتمثيل جميع القبائل و الأقليات و يخلق حلقة أكبر للحوار و بعيد عن استخدام الأسلحة.

وإذا تحقق سيناريو قيام دولة ديمقراطية في ليبيا على المدى القريب أو البعيد فإن ذلك سوف يكون وفق إحتمالين هما:

– الاتجاه الإسلامي: فالدور الذي ستلعبه الحركات الإسلامية في ليبيا سيكون دورا محوريا و محركا رئيسيا لتحديد لشكل الديمقراطية في ليبيا فتيار الإخوان المسلمين المعروف بالتنظيم له حظوظ كبيرة في الوصول إلى السلطة و إذا تحقق هذا الإحتمال سيكون شكل الدولة في ليبيا إسلامي يستند إلى الشريعة الإسلامية و مبني على قاعدة التعددية و الشورى و أن الحاكم ليست له سلطة مطلقة[1].

– الإتجاه العلماني: و هو الإتجاه الذي يدعوا إلى إقامة دولة مدنية في ليبيا، ويندد بإختطاف الديمقراطية تحت مسمى إسلامي و إستخدام سطوة الدين على العامة و التظاهر بالديمقراطية للوصول إلى السلطة و إذا تحقق إحتمال وصول هذا الإتجاه إلى السلطة سيكون شكل الدولة مؤسساتي على أسس غربية مع إختلاف و هذا الاحتمال هو الأكثر ترجيحا في السيناريو الديمقراطي[2].

(1) أسامة مخيمر، **الاوضاع في ليبيا من الثورة الى الجمود**، أخبار الساعة، العدد4521،ص14.
(2)نفس المرجع،ص15.

خاتمة:

بعد دراسة و تحليل التدخل الأجنبي في ليبيا، من خلال التطرق إلى المفاهيم و أنواع التدخل،و دوافع التدخل و أطرافه و مراحله، توصلنا إلى النتائج التالية:

أن التدخل الأجنبي من المفاهيم التي يكثر فيها الجدل و الاختلاف بين السياسي و القانوني تعدد النظريات و المدارس الفكرية التي تناولته كل منها انطلاقا من تفسيرها للعمل التدخلي وتصوراتها له و يتجلى ذلك في:

-كون التدخل الأجنبي مفهوم متغير خاضع للآليات و الميكانيزمات و الظروف التاريخية التي ساهمت في تجسيده عمليا، فبالرغم من أن التدخل من العمليات التاريخية القديمة التي شهدت العلاقات الدولية العديد من تطبيقاته، إلا أنه مازال يعرف تعاريف مختلفة بين مدارس العلاقات الدولية، فأصبح يقرن بالعديد من الأوصاف التي منها التغلغل و الغزو و تعدد هذه التعاريف و إختلافها أدى إلى دخول الدارس له في مأزق تحديد مفهوم اصطلاحي، و للوصول إلى حل هذا الإشكال إقترح العديد من الباحثين بعض التعاريف التي تتداخل فيما بينها في خاصيتين أساسيتين إذا توفرتا يمكن وصف العمل بأنه تدخل فكلما كانت تهدف إلى تغيير أو إلى الحفاظ على النظام السياسي أو السلطة السياسية القائمة وصفت بأنها تدخل، و للوصول إلى تحليل دقيق لمفهوم التدخل يجب البحث و التدقيق في الوسائل التي تنفذ بها السياسة التدخلية، و الدوافع و الأسباب و الأهداف و السلوك أهو لإحداث تغيرات في الدولة أم لإبقائها على ما هي عليه، و ذلك دون إغفال طبيعة العلاقة بين الدول المتفاعلة و نتائج العملية هل تشكل تغييرا جذريا في طبيعة العلاقات الموجودة بين هذه الدول،أو تم التعدي على سيادة هذه الدول التي تعدى عليها.

-تشابك هذا المفهوم مع العديد من المفاهيم المشابهة له، فلتعريف التدخل بدقة يجب تفريقه عن مختلف المفاهيم التي تتداخل معه كالردع و التأثير و العدوان وغير ذلك فالتدخل هو نتاج توفر العديد من العناصر التي تمثل المعيار الذي يحدد به درجة التدخل حيث أن الردع هو إستباق للحدث في حين أن التدخل هو عمل مخطط، كما أن التأثير هو هدف يخلق الحالة التدخلية المنتظرة، في حين أن التدخل هو عملية إدراكية هادفة و مستمرة، في حين أن العدوان هو عملية تخلق كسرا للقواعد و القوانين الدولية و أهدافه تحقق في المدى القريب

على خلاف التدخل فهو عملية منظمة و مخططة من قبل وحدات سياسية في اتجاه وحدة أخرى، فهي تهدف سواء للحفاظ على الوحدة القائمة أو إحداث تغيير في الوحدة المستهدفة، أو لإعادة توجيه سياستها الخارجية بالطريقة التي تخدم مصلحة المتدخل، و عند التدخل في شؤون الدول الأخرى فإن سيادة هذه الأخيرة تم التعدي عليها، إذن فإن التدخل هو عملية تمثل تعديا على الممارسات السياسية للدول المستهدفة و تقييدا لحرية الخيار فيها و تهميشا لإمكاناتها الجيوسياسية سواء داخليا أو خارجيا.

*أن التدخل الدولي في ليبيا مر بالعديد من المراحل وشاركت فيه مجموعة من الأطراف وذلك نتيجة العديد من الدوافع و الأسباب وقد خلف هذا التدخل العديد من النتائج، ما يطرح مجموعة كبيرة من سيناريوهات وتوقعات لمرحلة ما بعد سقوط النظام في ليبيا، وقد توصلنا من خلال ذلك إلى:

– أن هناك العديد من الدوافع و الأسباب الواضحة التي أدت للتدخل الأجنبي في ليبيا، و من بين أبرز هذه الأسباب طبيعة نظام معمر القذافي وشخصيته التي تعتبر أنها من الشخصيات الدكتاتورية وشكل علاقته مع الدول الغربية الذي تجسد في أزمة لوكربي، و محاولة ليبيا إمتلاك السلاح النووي ما خلق نوعا من العداء، إضافة إلى الإنفلات الأمني الكبير الذي عرفته لبيبا و دخولها في أزمة داخلية بين النظام و المعارضة الشعبية، وما نتج عنه من إنتهاكات في حقوق الإنسان الذي تجسد في العديد من الممارسات الغير الإنسانية مثل الإعتقالات التعسفية العنف المفرط ضد المتظاهرين و إستخدام الأسلحة الثقيلة و الذخيرة الحية و الطيران و التهديد بالإبادة، ما أفقد نظام العقيد معمر القذافي شرعيته الدولية خاصة بعد الإعتراف بالمجلس الوطني الإنتقالي الليبي.

– لعبت المؤسسات الدولية دورا مهما في الأزمة الليبية، فقد كان التدخل فيها له قاعدة دولية متمثل في هيئة الأمم المتحدة و مجلس الأمن حيث تم التدخل بدافع قانوني، من خلال إصدار القرارين1970و1973.

– أن للدوافع الإقتصادية و الرغبة المصلحية للدول المتدخلة في التحكم و إستغلال النفط الليبي أو المحافظة على إستثماراتها النفطية دورا كبيرا في التوجه نحو العمل العسكري في ليبيا.

– أن التدخل الدولي في ليبيا إمتاز بسرعة و لعبت فيه العديد من الدول الأوربية و العربية كقطر و الإمارات أدوارا أساسية، إذ كانت قطر من بين

هذه الدول التي ساهمت بشكل كبير في التدخل في ليبيا بجانب الدول الكبرى كما لعب الإعلام العالمي و العربي دورا حاسما فيه.

-أن الأهداف و الذريعة الأساسية من هذا التدخل كان الحد من إنتهاكات حقوق الإنسان و الممارسات القمعية من خلال فرض حظر طيران جوي على القوات الجوية الليبية، و لكن العمل العسكري في ليبيا تعدى هذا الإجراء المحدد في نص القرار رقم 1973 ، إذ قامت قوات حلف الناتو في العديد من الطلعات الجوية و الضربات بإستهداف منشأة غير عسكرية، كما ساندت في كثير من الحالات قوات المعارضة لدخول المدن التي تحت سيطرت قوات القذافي أو فك الحصار عنها، ما جعل العمل العسكري ضد ليبيا يحيد عن هدفه الأساسي المحدد و المساهمة في إسقاط القوة الدفاعية و الهجومية لقوات النظام و مساعدة المعارضة و لو كان ذلك على حساب المدنيين.

-أن التدخل الأجنبي في ليبيا مر بعدد من المراحل وكانت بداية التدخل الفعلي للعمليات بقيادة الولايات المتحدة و فرنسا و بريطانيا و كان لها دور كبير في تدمير قوات القذافي وتعزيزاتها الأمنية و الدفاعية، ثم إنتقال القيادة للحلف الأطلسي، ليكون بذلك العمل دولي بقيادة محايدة دولية، ولكن في واقع الأمر نرى أن ما تسبب به ما يعرف بمسؤولية الحماية كان يخدم مصالح الدول الكبرى في ليبيا، كما أن التغطية الإعلامية المتواصلة لم تظهر طبيعة القصف الجوي في ليبيا، وكانت هذه التغطية مؤيدة للحرب تماما، و النهاية المأساوية للقذافي التي تفتح العديد من التساؤلات التي تجعل الدارس يشكك في أهداف التدخل هل كان لتصفية القذافي أم للحد من إنتهاكات حقوق الإنسان، و الأرجح كانت لتصفية القذافي.

- أن مصير ليبيا بعد القذافي يبقى وشكل الدولة الليبية الجديدة سيكون افراز لمجموع عوامل متداخلة كانت من مكونات الدولة في ليبيا سابقا خاصة منها القبيلة و ظهرت بفعل الأزمة كالميليشيات العسكرية و الحكومة الإنتقالية و هذا دون إغفال الدور الذي ستلعبه الدول الأجنبية في ليبيا ما بعد القذافي، و أن أي مصير و مستقبل لليبيا ما بعد القذافي مرتبط و مرهون بهذه العناصر، ومن السيناريوهات الوارد حدوثها في ليبيا سيناريو التقسيم و الحرب الأهلية و هو السيناريو الأكثر ورودا و ترجيحا في ليبيا نظرا للمعطيات الواردات و التفاعلات السياسية الموجودة في الأرضية السياسية الداخلية الليبية من عدم

تحكم في الأوضاع و غيرها من المعطيات، و السيناريو استمرار المرحلة الإنتقالية ، وسيناريو قيام دولة ديمقراطية في ليبيا و هو من السيناريوهات الغير مستبعدة و ذلك إذا توفرت العوامل الداخلية المساهمة في تأسيس دولة ديمقراطية في ليبيا لها سيادة مطلقة داخليا و خارجيا و تتحكم في كامل ترابها الوطني بتركيباته الإجتماعية و السياسية و العسكرية.

*أن نظام العقيد معمر القذافي الذي إمتاز خلال فترة حكمه التي دامت42 سنة، بتوجهاته وهيكلته و مؤسساته بالخصوصية الفريدة مقارنة بباقي الأنظمة ومركزية اصدار و إتخاذ القرار في شخص معمر القذافي، مما جعل ليبيا و نظامها الجماهيري نظاما فرديا و دكتاتوريا أدى إلى دخول ليبيا في أزمات و صراعات داخلية بتغيب المعارضة و خارجية مع الدول الغربية وهذا ماسهم بشكل مباشر في خلق البيئة الملائمة لإنتشار الفوضى بمجرد إيجاد السبب الذي تمثل في الإنتفاضة الشعبية، التي كان لها دور كبير في تحريك العداءات الداخلية و الخارجية، و التي استغلت لإفقاد النظام شرعيته من خلال إستعماله للعنف وممارساته للقمع ضد المتظاهرين و لاعقلانية في التعامل مع الأزمة مما أوجد الذرائع للدول للتدخل في ليبيا و السعي لتخلص من نظام العقيد معمر القذافي.

*أن القاعدة النظرية و القانونية القائمة على جماعية التدخل التي تضمن غياب المصلحة الفردية للدول و تكفل تحقيق الاهداف الإنسانية، كانت في الحالة الليبية عبارة عن واجهة للتدخل فالممارسة أثبتت عدم تطبيقها، فالتدخل رغم أنه كان جماعي و بقرار أممي و تحت لواء حلف شمال الاطلسي إلا أن المصالح الفردية كانت المحرك الأساسي لنزعة التدخلية، فكل دولة من الدول الكبرى تدخلت في ليبيا بناء على مصالحها الخاصة باختلافها، و للمحافظة على مكتسباتها او لتحقيق مكتسبات لها في ليبيا.

*أن التدخل في ليبيا رغم أنه كان لغرض إنساني و بدعوى الحد من انتهاكات النظام السياسي لحقوق الإنسان، إلا أن الهدف الأساسي الذي كان وراء التدخل الدولي هو إسقاط النظام السياسي القائم و القضاء على معمر القذافي، وتغطية هذا الهدف بالأسباب الإنسانية و إمتلاكه الشرعية الدولية، وهذا الهدف الذي حققته الدول الأجنبية ادخل ليبيا في حالة من الفوضى و عدم وجود سلطة مركزية مسيطرة على زمام الأمور، في ظل إنتشار كبير للأسلحة و

الميليشيات و عدم الإتفاق بين القبائل و القبائل حول صيغة موحدة و نهائية لدستور، ما يكفل استقرار الحياة السياسية في ليبيا ما بعد القذافي. وفي الأخير نخلص إلى أن التدخل الأجنبي في ليبيا كان له دور كبير في إسقاط نظام العقيد معمر القذافي، و أن التدخل ساهم و بشكل كبير في دعم و مساندة قوات المعارضة للسيطرة و التغلب على قوات النظام وذلك من خلال الدعم الجوي وحتى الميداني و لولا التدخل لما تمكنت المعارضة من إسقاط النظام.

ملخص الدراسة:

يهدف موضوع هذه الدراسة بالأساس محاولة رصد الدور الذي لعبته الدول الأجنبية في الأزمة الليبية، وفهم علاقتها بسقوط النظام السياسي الليبي الذي يقوده معمر القذافي، فالتدخل الأجنبي في ليبيا الذي كان يرتكز على فرض حظر الطيران، أخذ عدة مسارات مغايرة للهدف منه و لعبت فيه الدول الكبرى و الدول المشاركة تحت لواء حلف الأطلسي أدوارا رئيسية في تحطيم قوات القذافي و دعم المعارضة وتغليب كفتها للقضاء على قوات القذافي.

غير أن هذا التدخل هو نتاج لعدد كبير من التراكمات و العوامل السياسية والإجتماعية و الإقتصادية و القانونية و السياسية، وهو بالأساس يرجع إلى طبيعة النظام السياسي الليبي الذي يقوده معمر القذافي مند وصوله إلى السلطة في1969 حيث إرتكزت سلطة صنع القرار و إتخاذه في شخص معمر القذافي، و تميز النظام الليبي في هذه الفترة بقالب مؤسساتي فريد بعيد عن المنظومة المؤسساتية التي تحددها الدساتير العالمية، حيث عرفت بالجماهيرية وكرست مبدأ معمر القذافي التي هي تجسيد للكتاب الأخضر و النظرية العالمية الثالثة، كما أن ليبيا عرفت سياسة خارجية متأرجحة بين القومية و الوحدوية و القارية و العالمية، و هذا ما جعل ليبيا تدخل في العديد من الأزمات و الصراعات مع الدول الغربية و من أبرزها أزمة لوكربي التي أدخلت ليبيا و نظام معمر القذافي في أجندة الدول التي تهدد الأمن و السلم و خانة الدول الغير مسالمة والمعادية للغرب و الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد ساهمت طبيعة نظام الحكم و الهيكلة المؤسساتية للنظام الليبي التي تصنف على أنها من الدكتاتوريات، وخاصة بعد دخول تونس و مصر في مرحلة جديدة تم فيها إسقاط الأنظمة السياسية القديمة، على إثر مظاهرات شعبية تطالب بإسقاط النظام، في خروج الشعب الليبي مطالبا بإسقاط نظام القذافي الذي واجه تلك المظاهرات بالقمع و العنف لتدخل ليبيا في دوامة المواجهة العنيفة و المسلحة لتكون ليبيا بذلك أعطت الذرائع الإنسانية للدول الأجنبية للتدخل في شؤونها الداخلية.

Abstract

The aim of this study is to show the role of the foreign states in Libyan crisis , and to understand its relations with the fall of the Libyan political system, under the leadership of Muammar Al Qaddaafi; the international intervention in Libya, was based on opposing a forbidden zone flying on the Libyan spaces, which has taken different tendencies varying from its aim with the contributions of the great powers and other state which has played an essential role in demolishing the Qaddaafi's power and supporting opposition, all this mission under the bregade of the NATO .

But this intervention is the result of many factors, (political, social, economic), wich has a relation with the nature of Libyan political system of Al Qaddaafi, since his arrival to the authority in 1969, the Libyan political system has maincharacteristics such as the authority of making decisions based on the hand of one person Qaddaafi , also the political system has an exceptional constitutional structure varying from the other constitutional structures which well known in the International constitutions, the political system of Libya witnessed, the kind of republicanism which based on the doctrine of Qaddaafi , as an application of the (green book and International third theory), also Libya has noticed an unbalanced foreign policy between continental and universal nationalism, this lead Libya entering in many crisis and conflicts with western states , Lockerbie crises, which had a bad effects on the Libyan system it was class field as one of the non place full state , which work against the west and the United State of America.

The hand of political system and the constitutional structure which characterized as a dictatorship, contributed in the last popular demonstrations in the Libyan's system and the withdrawal of Qaddaafi, who faced violently, the demonstrations, and by this way he gave the human justifications to foreign states to interfere in the internal affairs of Libya; in addition to this, the he gave security council to take decisions against it, which bad to a military action in Libya , and support the opposition which resulted in the collapsed of the system of Qaddaafi and family his death, and entering in a transitional period full of challenges.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1- إبراهيم احمد، **التنظيم الثوري للجان الثورية ادارة الثورة الشعبية**، طرابلس : المنشاة العامة للنشر و 1982.، التوزيع و الاعلان، ط2 .

2- .إبراهيم علي ، **الحقوق و الواجبات الدولية في عالم متغير**، القاهرة : دار النهضة العربية،1997 .

3-اسماعيل محمد محمد ، **عمر المختا**ر، القاهرة :مكتبة القران،1992

4-الأجواد فضل ابراهيم ، **المدخل إلى جغرافيا النقل في ليبيا**، القاهرة : الدار العربية للنشر و التوزيع، ط2 ، 2008.

5-أوصديق فوزي ، **مبدأ التدخل :لماذا وكيف؟**، الجزائر :دار الكتاب الحديث، 1999.

6-إبراهيم العناني محمد، **التنظيم الدولي :النظرية العامة**، القاهرة :دار الفكر العربي،1982

7-غشقي أنور بن مجد ، **الإستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة** ، ابوظبي : مركز الخليج للأبحاث،2007 .

8- أبو الوفا أحمد ، **الإعلام بقواعد القانون الدولي و العلاقات الدولية في شريعة الإسلام**،ج5 ، القاهرة :دار النهضة العربية،2001 .

9-انديشة احمد محمد ، **التاريخ السياسي و الاقتصادي للمدن الثلاث**، بنغازي : الدار الجماهيرية للنشر و .الإعلان و التوزيع،1993 .

10- بون وين ، **ليبيا و إنتشار الأسلحة النووية**، ترجمة :مركز الخليج للبحوث، الإمارات العربية المتحدة . :مركز الخليج للبحوث،2008 .

11-بن جلون الطاهر ، **الشرارة: إنتفاضات في البلدان العربية**، المغرب :المركز الثقافي العربي،2012 .

12- بازامه محمد مصطفى، **ليبيا هذا الإسم في جذوره التاريخية**، بنغازي : مكتبة قورينا لنشر و التوزيع،1975.

13- الباروني عمر محمد، **الأسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس**، طرابلس :مطبعة ماجي للنشر و التوزيع،1953 .

14-البوري عبد المنصف حافظ ، **الغزو الايطالي لليبيا دراسة في العلاقات الدولية**، بيروت :الدار العربية للكتب،1983 .

15-بلال عبد الله ، **وجاء العقيد، طرابلس** :دار مكتبة الفكر،1970 .

16- بولقمة الهادي مصطفى، **الجماهيرية دراسة في الجغرافية**، طرابلس :الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان،1995 .

17-البرناوي سالم حسين ، **السياسة الخارجية الليبية دراسة نظرية تطبيقية في المفاهيم و الأهداف و العوامل و الوسائل**، بنغازي مركز البحوث الاقتصادية2000

18- بوكرا إدريس ، **مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر**، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتب،1990.

19-بوشعير سعيد، **القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة**، ج ، الجزائر : ديوان المطبوعات 2000، الجامعية، ط2 .

20-بدوي محمد طه ، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، بيروت :الدار المصرية للطباعة و النشر،1971 .

21- بوعزة الطيب ، **نقد الليبرالية**، الرياض : مكتبة الملك فهد للنشر،1999

22-الباش حسن ، **صدام الحضارات حتمية قدرية أم لوثة بشرية**، بيروت :دار قتيبة للطباعة و النشر و2005.، التوزيع ،ط2 .

23- بيليس جون ، سميث ستيفن ، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة :مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة :مركز الخليج للأبحاث،2007 .

24–حبيب هنري ، **ليبيا بين الماضي و الحاضر**، طرابلس : منشورات المنشاة الشعبية للنشر و التوزيع و الاعلان،1981 .

25–حمدان جمال ، **الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية دراسة في الجغرافية السياسية**، القاهرة:مكتبة مدبولي،1996 .

26–حسن محمد ابراهيم ، **دراسات في جغرافية أوربا و حوض البحر المتوسط**، الاسكندرية :مركز الاسكندرية للكتب،1999 .

27–عبد الرحمن محمد يعقوب ، **التدخل الإنساني في العلاقات الدولية**، ابوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000.

28– القذافي معمر ، **الكتاب الاخضر**، طرابلس :الدار الجماهيرية للنشر و الاعلان و التوزيع،1978.

29– يونس عدي محمد رضا ، **التدخل الهدام و القانون الدولي العام :دراسة مقارنة**، بيروت :المؤسسة الحديثة للكتب،2010 .

المجلات:

1– احمد طاهر و آخرون،" دستور المملكة الليبية"،مجلة الانقاذ الليبية، العدد 39 ديسمبر1991

2– بلقزيز عبد الاله ، " مشكلات مابعد سقوط نظام القذافي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 393 ، نوفمبر

.2011

3– حسيب خير الدين ،" ليبيا الى اين سقوط القذافي لكن؟"، مجلة المستقبل العربي، العدد 391 ، سبتمبر2011.

4–الخثلان صالح ، "بعد القذافي الطريق مازال طويلا"، مجلة العرب الدولية، العدد 1571 ، افريل2012 .

5– الصواني يوسف محمد ،" ليبيا بعد القذافي الديناميات المتفاعلة و المستقبل السياسي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 395 ، جانفي2011 .

6- عقل زياد ،" الفشل الداخلي و التدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية"، مجلة السياسة الدولية، العدد184،2011.

الرسائل والمذكرات الجامعية:

1- بوراس عبد القادر ،" **نظرية السيادة المحدودة في حق أو واجب التدخل الإنساني"**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، فرع القانون العام، جامعة سعد دحلب، البليدة،2005

2- بن علي ساسي ،" **المنظمات غير الحكومية الإنسانية من الدفاع عن حقوق الإنسان إلى التدخل"**، مذكرة ماجستير، كلية الإعلام و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2002

3- بن عبيد إخلاص ،" **آليات مجلس الأمن في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني"**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2008

4- جمعة عمار انبية ،**" السياسة الخارجية الليبية في المنطقة العربية"**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم السياسية ،قسم العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،1994 .

التقارير:

1-منظمة العفو الدولية، المعركة على ليبيا،لندن:منظمة العفو الدولية،2011

2- ليبيا الضحايا المنسيون لحلف الناتو، لندن:منظمة العفو الدولية،2012

3- مجموعة الأزمات الدولية ،" الاحتجاجات في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط فهم الصراع في ليبيا"،تقرير الشرق الأوسط رقم 107 ،ماي2011

4-"المحافظة على وحدة ليبيا :التحديات الأمنية في حقبة مابعد القذافي"،تقرير الشرق الأوسط رقم115،2011.

مواقع الانترنت:

1-أيمن نيشان، كتائب الامن و اللجان الثورية في ليبيا، مؤخوذ من:

http://www.yemennation.net/news5937.html

2- احمد منصور، قصة كتائب القذافي، مؤخوذ من:

http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?n=1B5EC10E-

3- شادي عمر الشربيني، حقيقة ما جرى في ليبيا، مؤخوذ من:

http://www.kassioun.org/index.php?mode=article&id=1948

4-عدي شتات، الاقتصاد و الثورة في ليبيا، مؤخوذ من:

http://www.albasrah.net/ar_articles_2011/0212/shatat_170

5- خذر شنكالي، ليبيا السوق الاوربية الجديدة، مؤخوذ من:

http://www.doxata.com/aara_meqalat/6633.html

6- احمد ابراهيم خضر، ليبيا صراع على النفط ام على السيطرة المصرفية، مؤخوذ من:

http://www.alukah.net/Web/khedr/10862/34981/

7-حسان عامر، الموقف العربي من الازمة في ليبيا، مؤخوذ من:

http://www.alamiya.org/index.php?option=com_articel&id

المراجع باللغة الأجنبية:

A/Livres :

1. Bettati Mario, Le Droit D' ingérence : Mutation de l' ordre International,Paris : Editions Odile Jacob, 1996.

2. David Châles Philipe , Rocho Jean Jacque , Théorie de la sécurité définitions ,Paris : Edition Montchrestien, 2002.

3. Kouchener Bernard, Le Malheur des autres, Paris, Editions Odile Jacob, 1991.

B/ feuille de travail :

1. Phillippe Gros , De Odyssey Dawn a' Unified Protector, Fonadtion pour la research stratégique note n° 04, 2011.